عدد 114 — 22 ذو الحجة 1442 (2 أغسطس 2021)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2020–2021 : دورة أبريل 2021

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2021

صفحة

• محضر الجلسة رقم 372 ليوم الثلاثاء 18 ذو القعدة 1442 (29 يونيو 2021) 9528

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 373 ليوم الثلاثاء 18 ذو القعدة 1442 (29 يونيو 2021) 9556

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات (محال على المجلس من مجلس النواب)؛

2- مشروع قانون 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي (محال على المجلس من مجلس النواب)؛

3- مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين (محال على المجلس من مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية).

• محضر الجلسة رقم 374 ليوم الثلاثاء 25 ذو القعدة 1442 (06 يوليوز 2021) 9568

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لعرض السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

• محضر الجلسة رقم 375 ليوم الثلاثاء 25 ذو القعدة 1442 (06 يوليوز 2021) 9585

صفحة

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 376 ليوم الثلاثاء 25 ذو القعدة 1442 (06 يوليوز 2021) 9612

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التالية:

1. مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعة الترابية (في إطار قراءة ثانية)؛
2. مشروع قانون رقم 36.21 يتعلق بالحالة المدنية؛
3. مشروع قانون رقم 50.20 يتعلق بالتمويلات الصغيرة؛
4. مشروع قانون رقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسة الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها؛
5. مشروع قانون رقم 83.20 بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات؛
6. مشروع قانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة؛
7. مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين؛
8. مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية)؛
9. مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية).

محضر الجلسة رقم 372

التاريخ: الثلاثاء 18 ذو القعدة 1442هـ (29 يونيو 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: ساعتان وأربع دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بالنصوص التالية:

1- مقترح قانون يقضي بتغيير المواد 9 و24 من القانون 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.77 صادر في 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008)؛

2- مشروع قانون رقم 83.20 بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات؛

3- مشروع قانون رقم 95.17 يتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية؛

4- مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي؛

5- مشروع قانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة؛

6- أخيرا، مشروع قانون رقم 50.20 يتعلق بالتمويلات الصغيرة.

واطلع مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 28 يونيو 2021 على استقالة كل من السيدة والسادة الآتية أسماؤهم من العضوية بمجلس المستشارين:

- فاطمة الزهراء بن الطالب؛
- السيد امبارك حمية؛
- السيد محمود عبا؛
- السيد رحال المكاوي؛
- السيد عمر مورو؛
- والسيد عزيز مكنيف.

وقرّر المكتب الإعلان عن هذه الاستقالات في هذه الجلسة العامة، ثم إحالتها إلى المحكمة الدستورية وفقا لأحكام المادة 10 من النظام الداخلي للمجلس.

كما بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 23 يونيو 2021 إلى تاريخه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 3 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 20 سؤالا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في آخر الجلسة تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل داخل الآجال المحددة، وأحيل على الحكومة التي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا المطلب في جلسة 6 يوليوز 2021 عوض جلسة اليوم، وذلك لتواجد السيد الوزير في مهمة حكومية خارج الوطن.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

1- مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات؛

2- مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي؛

3- وأخيرا، مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين (في إطار قراءة ثانية).

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الآنيين الموجهين للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج حول الهجرة غير الشرعية واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الحركي وموضوعه "تزايد الهجرة غير الشرعية".

تفضل السي يحفظه، لطرح السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عاد سؤال تزايد الهجرة غير الشرعية إلى الواجهة.

على هذا الأساس نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول التدابير المتخذة لمعالجة هذا الملف.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "إستراتيجية الحكومة في محاربة الهجرة غير الشرعية بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون والمستشارات،

تشكل قضية الهجرة غير الشرعية من بين أعقد القضايا التي تواجه المملكة المغربية في محاولتها لتحصين حدودها الجغرافية، باعتبارها منطقة عبور يحج إليها أغلب المهاجرين سرا إلى أوروبا، لاسيما حينما يصبح المهاجرون هم وقود الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

السيدة الوزيرة،

ما هي الإجراءات والتدابير الآنية التي تعتزمون القيام بها من أجل وضع إستراتيجية واضحة للتصدي للتأثيرات السلبية لهذه الظاهرة بكل الوسائل الحديثة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤالين المتعلقين بالهجرة غير الشرعية.

تفضلي.

السيدة نزهة الوفي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان المستشاران المحترمان،

شكرا لكم على طرح هذا السؤال الذي يتعلق بالهجرة غير الشرعية بالمغرب، وحقيقية كما تعلمون، فإن بلدنا على مر الزمان كان وظل وسيظل بحكم الموقع الإستراتيجي ديالو بلد العبور، وكيف ما عرفتو أنه بحكم أيضا مجموعة من الإجراءات وأيضا مجموعة من القوانين التي كانت تحققت على مستوى الاتحاد الأوروبي، المغرب كانت له كلفة في أن يتحمل أيضا مجموعة من التداعيات أيضا، إلى بغينا نقولو، تشديد الترسانة التشريعية فيما يتعلق بمكافحة الهجرة السرية.

لكن، الأساس في هذا هو أننا لابد نأكدو على المقاربة المغربية في مقاربة هذا الموضوع بشكل عام، بحيث أن في سنة 2014، وتبعا للتوجيهات الملكية السامية، المغرب حقيقة أعطى نموذج للتعامل مع هذه الظاهرة اللي كيعرفها العالم، فكان أن اعتمد "الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء سنة 2014"، واللي هي إستراتيجية أفقية واللي من خلالها اعتمادها لم يكن لأنه عندو ضغط على النمو الديمغرافي أو عندو حاجة لليد العاملة، بل كانت على أساس إنساني محض وبمقاربة حقوقية، وهذا اللي.. وهذا اللي تيفسر أيضا واحد القراءة ديالنا وأيضا الحصيلة المشرفة والمجهود المقدر اللي مبذول من طرف كل القطاعات، سواء تعلق الأمر بقطاع التربية الوطنية.

اليوم تنأكد لكم، السيدين المستشارين، أن بلادنا يحق حقيقة لها أن تكتب هاذ الحصيلة بماء من ذهب، اليوم بلادنا ما تتبنيش المراكز ديال الإيواء اللي تينتهكو فيها الحقوق ديال القاصرين، بل أن بلادنا اليوم أن دمجت المهاجرين بغض النظر عن الوضعية الإدارية ديالهم في المنظومة التعليمية والبيداغوجية على المستوى الوطني، بحيث أن بعد التسوية ديال 50.000 مغربي (المقصود: أجنبي) بالمغرب اللي كانو قبل 2014 في وضعية غير قانونية وتمت التسوية لمجموعة منهم، اليوم في كل السنوات.. نعطي مثال سنة 2019 المدرسة المغربية تتعرف وجود وتسجيل قرابة 4.000 أجنبي، في نفس الوقت أيضا يستفيدون من كل البرامج الدامجة كالآلية والإجراء لمكافحة الهدر المدرسي اللي هي آلية "تيسير"، بحيث أن استفاد من هاذ البرنامج على غرار الأبناء ديال المغاربة 468 من أبناء المهاجرين أيضا، استفادو أيضا من برنامج مليون محفظة 505 من أبناء المهاجرين، سواء الأفارقة أو غيرهم.

بالإضافة إلى ذلك، المغرب مع المنظمات الأممية بالمملكة، عندو منظومة ومشاريع قيد التنزيل وقيد التنفيذ، اللي تتضمن الحماية القانونية وتضمن الأمن لهؤلاء الأطفال اللي ما اختاروش أنهم يكونون في بيئة موضوع الهجرة.

بالتالي، هذا هو حقيقة الحصيلة في المقاربة الإنسانية التي أسس لها جلالة الملك، حفظه الله، واللي مكنت اليوم المهاجرين وأفراد أسرهم أيضا من اللجوء إلى الخدمات الصحية، بحيث أن اليوم 15.606 مستفيد سنة 2017، 22.900 مستفيد سنة 2018، 23.758 مستفيد سنة 2019 وكذلك الحصيلة في ارتفاع بالنسبة لسنة 2020.

ثم هناك أيضا واحد الترافع، واحد المواكبة ديال المجتمع المدني، المجتمع الطبي تتكون قوافل يستفيد منها ساكنة المغرب الذين يتقاسمون مع المغرب أيضا كل المشاريع، سواء ما يتعلق من الولوج إلى الشغل، تنعرفو أن الأوضاع الاقتصادية صعبة.

بالإضافة إلى ذلك، المغرب تيدير واحد الجهد كبير مقدر فيما يخص مكافحة الهجرة السرية، تيديرها لأن صحيح كيحمي هؤلاء المواطنين الأجانب من أن يكونون موضوع فريسة المنظمات والاتجار بالبشر، ولكن أيضا يحمي حدود الاتحاد الأوربي والحدود الإقليمية للمغرب بشرف وباقتدار وبتميز وبمهنية وبمقاربة استباقية، والحمد لله هذا ماركة مسجلة للمغرب في سجله عبر التاريخ، وسيظل وفيا لالتزاماته، لأن الحصيلة اليوم هي حصيلة الالتزام إزاء كل الشركاء، للمغرب الحمد لله سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، اليوم يعترف بها ومرغوب في أن يكون شريكا لكل هؤلاء الشركاء والمنظمات.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب على الجواب ديال السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار، السي يحفظه، تفضل.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تفاعلا مع جوابكم، أود أن أعرض باسم الفريق الحركي بعض الملاحظات المعززة ببعض الاقتراحات:

- أولا: بكل تأكيد فإن سياسة الهجرة ببلادنا وبفضل الحكمة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، عرفت تطورا نوعيا على مستوى المقاربة والرؤية، من خلال مواكبتها وقراءتها لتحول بلادنا من بلد عبور إلى بلد استقبال، يقدم على تسوية وضعية آلاف المهاجرين القادمين من عمق إفريقيا وغيرهم ونهج مقاربة الإدماج وترجمة قيم التعايش والتسامح على أرض الواقع، ويكفي أن نلتقط مضمون القرار الملكي الحكيم لتعميم التلقيح وبالمجان ليشمل كل المقيمين ببلادنا؛

- ثانيا: مما لا شك فيه كذلك أن الهجرة ظاهرة عالمية وأن المغرب أثبت بالدليل والبرهان أنه شريك استراتيجي في معالجة هذا الملف الشائك.

على هذا الأساس، نحيي الاختيارات الدبلوماسية الحاسمة والاستراتيجية لبلادنا في التصدي للمزايدات والمناورات التي تحاك من طرف خصوم وحدتنا الترابية للربط بين ملف الهجرة بسياقه الخاص والتطاول على حقوق بلادنا المشروعة ومصالحه العليا واستعمال بعض المحافل الدولية، كالبرلمان الأوربي، لخدمة أجندة التيارات المعادية وتحريف النقاش عن جوهر الخلاف مع الجار الشمالي للمملكة، والذي يتعلق بتورط الحكومة الإسبانية في الإساءة للوحدة الترابية للمملكة ومنح اللجوء الصحي لزعيم جبهة البوليساريو وبهوية مزورة والمتابع قضائيا بتهم وجرائم خطيرة، مما يعد مسا وخرقا لاستقلالية القضاء الإسباني وتجاهلا غير مبرر لمرجعية ومبادئ الشراكة الإستراتيجية التي تجمع بين المملكتين.

وفي هذا الإطار، نجدد التنويه بقرارات بلادنا الصارمة المبنية على مبدأ الشريك الأساسي والوازن وأن سيادة المملكة وحقوقها فوق كل اعتبار؛

- ثالثا: ولأن المناسبة شرط، لا يمكننا، السيدة الوزيرة، ومن خلالكم الحكومة، إلا أن نعيد إثارة الانتباه إلى الوضعية المزرية للصحراويين المغاربة المحتجزين في تندوف وتحت القبضة الحديدية لحكام الجزائر، وهي مناسبة لنوجه النداء مرة أخرى إلى مختلف الهيئات الأممية والإقليمية وكل المؤسسات الحقوقية، وطنيا ودوليا، إلى التدخل

العاجل للحد من معاناتهم ورفع الاحتجاز القسري عنهم، بغية تحقيق طموحاتهم المشروعة بالعودة إلى وطنهم والانخراط..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

ما كتسجلش، السيد المستشار، المداخلة ديالكم..

السيد المستشار، السيد المستشار، راه انتهى الوقت..

السيد المستشار، راه عندك واحد الوقت محدد، خصنا نحترمو التوقيت الله يخليك.

الكلمة لكم السيد رئيس الفريق في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم، السيدة الوزيرة، على جوابكم الموضوعي الذي يجسد حقيقة استراتيجية المملكة المغربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، والتي كانت في الآونة الأخيرة موضوع مزايدات، عبرت عنها مع الأسف دول مجاورة لا تخفي عداءها المتواصل للمملكة المغربية ومصالحها العليا، علما أن المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك حفظه الله، تعبر دائما عن التزامها المبدئي بقواعد حسن الجوار ومنضبطة لكافة قرارات المنتظم الدولي، في احترام تام وكامل لسيادة الدول ومصالحها، وتسعى دائما لاعتماد أسلوب الحوار والإنصات لحل المشاكل الإقليمية والدولية.

لذلك، فهي منذ سنوات اعتمدت استراتيجية واضحة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في احترام تام لعقودها ومواثيقها مع الاتحاد الأوربي، والذي لم يف بالتزاماته تجاه المغرب رغم الاستغلال البشع لهذا الملف من طرف الجزائر، التي كانت دائما توظف هذه الهجرة للإساءة لجهود المملكة وتبخيس أدوارها.

نؤكد مرة أخرى، السيدة الوزيرة، أننا لا نقوم بدور الدركي في التعاطي مع هذا الملف، بقدر ما نؤكد على أن المملكة تحترم كافة عهودها، وتسعى جاهدة لتطوير حوار جنوب-جنوب وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في القارة الإفريقية، طالبين من الاتحاد الأوروبي المزيد من الدعم لمساعدة المملكة على القضاء النهائي على هذه الظاهرة، علما أن المملكة المغربية وكافة أجهزتها الأمنية، التي نثمن جهودها في إعلاء كلمة المغرب بين مختلف الأمم والشعوب، لم يكن دورها إيقاف زحف الآلاف من المهاجرين نحو أوروبا فحسب، بل تعداه إلى تعاون أمني وثيق، جنب عددا من الدول الأوربية عمليات إرهابية وشيكة، بفضل حنكة ويقظة عناصرنا الأمنية المشهود بها.

السيدة الوزيرة،

فريق التجمع الوطني للأحرار يثمن عاليا جهود المملكة في محاصرة ظاهرة الهجرة السرية، ويشد على أيدي كل مؤسسات الدولة التي تشتغل بتفاني في سبيل إنجاح هذه الإستراتيجية، متوجها إلى أصدقائنا الأوربيين بنداء بضرورة مساعدة إفريقيا على التنمية والنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، لأنه هي أساس هذا المشكل، فبدل تقديم الدعم المالي السخي لمرتزقة تندوف الذين يدعمون الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء ويتاجرون باسم الساكنة المحتجزة هناك، ندعوهم إلى توفيرها من أجل مساعدة الدول الإفريقية المحتاجة اليوم إلى تحسين أوضاع الصحة والتعليم والشغل والبنيات التحتية واستثمار كل المؤهلات الطبيعية والاقتصادية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "تعزيز المشاركة الديمقراطية للجالية المغربية بالخارج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السيد الوزير.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يعاني أفراد الجالية من الإقصاء في ممارسة حقهم الدستوري، لذا نسائلكم السيدة الوزيرة عن مدى إمكانية تعزيز هذه المشاركة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما تعلمون، السيد المستشار المحترم، أن مبدأ المساواة الدستوري والذي هو منزل أفقيا عبر كل قوانين الإطار والقوانين المتعلقة بالحقوق

والواجبات، فالمنطق والفلسفة اللي كتحكم القوانين والوثيقة الدستورية هي منطق المساواة، بالتالي عندما نتكلم على المواطنين المغاربة بالداخل والخارج فنحن نتكلم عن المساواة، وهذا ما جسده الدستور في الفصل 17، بحيث أنه حسم النقاش حول التمثيلية السياسية للمغاربة المقيمين بالخارج، هاذ الموضوع كان موضوع ما قبل 2011 فيه نقاش، لكن حسمه الدستور وهذا مكتسب لكل المغاربة ولنا جميعا، تنزيله كان فيه تراكم كيفما واكبتو، لكنه لم يحصل بعد التوافق من أجل أن يتم تنزيله في مواد قانونية، يمكن من خلالها أن يكون شكل من أشكال لتنزيل الفصل 17 من الدستور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تكلمتي عن الدستور، فعلا هذا واجب من الناحية ديال الجالية المقيمة بالخارج، الدستور ديال 2011 الفصل 17 أعطى الحق ديال التمثيلة لهاذ الجالية وأعطا لهم واحد الحق مشروع، مع العلم بأن هناك واحد العدد ديال الدول اللي سبقتنا، دول عربية للأسف المفروض بأن المغرب كان غيكون سباق فهاذ المجال هذا، ولكن الضمان ديال المشاركة ديال هاذ الفئة هاذي، السيدة الوزيرة، لأن كاين واحد الربط وثيق بالوطنية بعدا، ثم تمثل النسبة ديال هاذ الفئة هاذي 7% من الساكنة ديال المغرب، واللي كيحركو واحد النوع ديال الاقتصاد، سواء العملة الصعبة اللي كتدخل، الاستثمارات اللي كيقوموبها سواء داخل المغرب أو خارج المغرب، اللي هاذ الفئة هاذي اللي كيخص المغرب يرتكز عليها وغادي يكون بأن سفراء وغيكونو محاماة على المملكة، تيدافعو على المملكة في جميع المشاكل اللي تيتعرض لها المملكة في العالم اللي تيخص مرة في 10 سنين..

تنذاكرو، السيدة الوزيرة، على الدستور مرت 10 سنين، اللي خلق راه وصل 10 سنين، اللي كانت عندو 10 سنين وصل إلى 20 عام، اللي كانت عنده 20 وصل إلى 30، إلى متى غادي يكون هاذ التنزيل ديال الدستور مع جميع الخطب ديال صاحب الجلالة تيحث الحكومة على تنزيل الدستور في أسرع وقت ممكن؟

وتنقولو بأن الجواب ديالك تتقولي بأن تكافؤ الفرص، إلى متى؟

هذا واجب ديال الحكومة تيخص تقوم به، لأن لا يمكن لرئيس الدولة صاحب الجلالة أن يقوم بالدور ديال الملكية ثم الدور ديال الحكومة اللي باش غادي نزلو الدستور في عدد من المجالات، هذا إشكال من المشاكل اللي تيعرفها الدستور، اللي بكل صراحة الدستور ديال 2011 راه حمل الكثير من المسائل الإيجابية للمواطنين المغاربة، سواء داخل المغرب أو خارج المغرب.

ولهذا، لأن هناك كفاءات، تنطلبو الحكومة تعطي الفرصة لهاذ الكفاءات اللي خارج أرض الوطن، واخا تكون ممثلة في المؤسسات المنتخبة وجميع المؤسسات اللي تكلم عليها الدستور، لأن هاذ الناس هاذو غادي يفيدو الوطن وغادي يفيدو الاقتصاد ديال البلاد أكثر بكثير من ذاك الشي اللي تنتصوروه، الاستغلال ديالو من طرف بعض الأحزاب اللي تتقوم بجولات خارج أرض الوطن، اللي تيستغلوهم غير انتخابيا ولا هاذ الشي ديال السياسة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

نحن نتقاسم المبادئ، وحقيقة الجميع كان يتمنى - مغاربة العالم ونحن أيضا - أن يتم توافق بين خصوصا فرق المعارضة والأحزاب الممثلة لها في آلية التشاور نحو القوانين التنظيمية، أن يمكن أن نتقدم ونعززو التراكم في هذا الموضوع اللي هو ذو أولوية بالنسبة لمغاربة ديال الداخل والخارج، هذا أولا.

ثانيا، كيفما عرفتو أن الحكومة سعيا منها لتنزيل هاذ المبدأ الدستوري فيما يتعلق بإشراك كل المغاربة في الداخل وبالخارج في العملية ديال التمثيلية الديمقراطية بالمؤسسات التشريعية، عملت على حقيقة واحد الآلية مهمة جدا فيما يتعلق بغادي تدير واحد (Forcing) للأحزاب، خاصة النساء يكونو حاضرين في هاذ العملية الديمقراطية اللي غادي تشهدها بلادنا في الانتخابات المقبلة، بحيث أنها ربطت تمويل الأحزاب بأن لابد تكون لكل حزب تكون لو.. يقدم فيما يخص الدوائر الانتخابية الجهوية أن تكون مترشحة مقيمة خارج تراب المملكة مرتبة في المرتبة الأولى في لائحة واحدة على الأقل من لوائح الترشيح المقدمة بتزكية من الحزب المعني، وأن تكون مترشحة.

وهاذ الشرط هذا من خلاله حقيقة غادي نعززو واحد التراكم اللي به غادي يكونو المغربيات ديال الخارج ممثلات في مجلس النواب، وهذا

تراكم مهم.

وأيضا، هذا غادي تكون مناسبة أيضا في تعزيز التجربة النسائية، الحمد لله، اللي اليوم رائدة على المستوى الوطني، خاصة في المجلسين في مجلس النواب فيه مغربيات اللي تضافو في جُرع التمكين السياسي للنساء في المؤسسة التشريعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الرابع موضوعه "الإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها من أجل إيجاد حلول شاملة للإشكالات العقارية لمغاربة العالم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن الإجراءات لمعالجة المشاكل المرتبطة بالعقار لمغاربة العالم بالمغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة المستشارة، على طرحكم هذا السؤال.

صحيح، احنا تنعرفو أن الإشكالات العقارية بالنسبة للمغاربة عموما تشكل واحد الإشكال حقيقي، لهذا كانت المناظرة الوطنية للحماية العقارية والحقوق العينية عموما.

لهذا، أيضا كانت الرسالة الملكية من أجل أن تحدث وأن تتعبأ الحكومة وكل الشركاء من أجل حماية أكثر للمغاربة المقيمين بالخارج، لهذا نقول لكم أنه على المستوى القانوني كان واحد الجهد مقدر قامت به الحكومة، أولا بـ 3 إجراءات:

- الأول، تم التعديل كيفما واكبتو المادة الرابعة من القانون رقم 39.08 مهم جدا، وأنا واكبته خلال الانتداب النيابي ديالي، واكبت هذا الورش، خصوصا تعديل المادة 39.08 فيما يتعلق بمدونة الحقوق العينية، اللي نصت على شكليات إبرام التصرفات الواردة على العقارات المحفظة وغير المحفظة، وذلك بإضافة الوكالة ضمن الوثائق الواجب تحريرها بمحرر رسمي كيحرروها موثقون، يعني انتقلنا من وكالة إلى الموثقين أو محامين مقبولين للترافع أمام محكمة النقض؛

- ثم أيضا انضافت.. تم تعديل المادة 352 من مجموع القانون الجنائي، بالإضافة أيضا تم توحيد العقوبة ديال الزجر ديال ما يتعلق بجرائم التزوير اللي كانت إشكالات حقيقية في هذا الإطار، ثم تعديل تشريعي فيما يتعلق بالسجل التجاري، بالإضافة أيضا للرقمنة اللي كاينة في المحافظة العقارية على المستوى المركزي وعلى المستوى الترابي، اللي كتدير واحد العمل مهم جدا، أي مواطن ممكن يدخل يشوف المعطيات المتعلقة بالممتلكات ديالو؛

- ثم على المستوى الإداري، الوزارة المنتدبة، مع الشركاء ديالها ووزارة الإسكان والتعمير وأيضا على المستوى الترابي، احنا معبئين، عندنا لجنة هذه سنة ونصف كيشتغلو باش تكون مستوى المعلومات، مستوى المواكبة، مؤخرا شفتو أننا أطلقنا منصة اللي هي تقدم الخدمات القانونية والقضائية للمغاربة المقيمين بالخارج عن بعد، الأساس منها هو أن وضعنا 25 قاضي عن بعد، هم رهن إشارة المغاربة المقيمين بالخارج، ياخذو الموعد عبر هذه المنصة اللي أحدثتها، واللي أنشأتها وكالة التنمية الرقمية واللي الفضل كيرجع للنيابة العامة، للمجلس الأعلى للقضاء، لوزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والوزارة المنتدبة باش كاين القرار لهاذ القضاة اللي يكونو رهن إشارة الإخوان ديالنا المغاربة المقيمين بالخارج خلال المقام الصيفي ديالهم من 15 يونيو إلى 15 شتنبر، ولكن احنا غادي نديروها مستدامة، على أساس أن فعلا يكون أهم الإشكالات تحل بشكل عملي لهاذ الإشكال اللي كنعرفوه أنه مشكل ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

صحيح، السيدة الوزيرة، أن الحكومة قامت بعدة إجراءات، إلا أنها لا ترقى إلى انتظارات وتطلعات مغاربة العالم، وخاصة قطاع العقار، والذي يعتبر من أهم وأضمن المجالات التي يستثمرون فيها داخل بلادهم، حيث تصل نسبة استثمارات هؤلاء المغاربة والذين يتجاوز عددهم 5 ملايين إلى أزيد من 40%، غير أن أمل الحصول على ملك

عقاري قد يتحول أحيانا إلى كابوس حقيقي، يساهم في فقدان الثقة في بعض القطاعات الحكومية والأسباب كثيرة ومتعددة منها:

- تعقد وطول المساطر الإدارية والقضائية وكثرة المتدخلين، دون أدنى اعتبار لقصر مدة إقامتهم بالمغرب والمرتبطة بالعطل السنوية؛

- تقاعس بعض الجهات الرسمية في رصد ومعالجة التجاوزات الإدارية والثغرات القانونية، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه للمحتالين ومافيا العقار لاستهداف أموال وممتلكات مغاربة العالم، تماما كما وقع بالمشروع الوهمي "باب دارنا" الذي استغل صاحبه معرض (SMAP Immo) للترويج لأوهامه واصطياد ضحاياه، فالمعرض كما تعلمون، السيدة الوزيرة، ينظم سنويا تحت إشراف مؤسسات وإدارات عمومية بأهم العواصم الأوربية والخليجية؛

- ضعف التواصل والتوعية بالمشاكل العقارية بالمغرب، وغياب التفاعلية الآنية مع انشغالات وقضايا المغاربة المقيمين بالخارج، فإذا كانت بلادنا قد اتخذت العديد من الإجراءات للتقليص من تعقد المساطر الإدارية ومن هامش النصب والاحتيال على مغاربة العالم، فإن أغلبهم لازال يجهلها، كخدمة تطبيق "محافظتي" كما ذكرتم، بحيث لا يتجاوز عدد مستعمليها 2.5 مليون شخص.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نسجل عدم قدرة الحكومة على تنوير وإقناع مغاربة العالم فيما تتداوله وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي عن تبادل المعلومات الخاصة بممتلكات مغاربة العالم بالمغرب مع جهات أجنبية.

صحيح، أن هذه الجهات أكدت أن اتفاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لضمان خروج المملكة من القائمة الرمادية للملاذات الضريبية لم ينص على تبادل المعطيات المالية والعقارية الشخصية المتعلقة بمغاربة العالم مع الدول المعنية، لكنه لم يشر إلى موقف واضح لبلادنا من هذه القضية، والتي باتت مصدر قلق لهؤلاء المغاربة.

السيدة الوزيرة،

لقد أضحى من الضروري توفير الحماية القانونية لكافة حقوق مغاربة العالم المضمونة دستوريا، بما في ذلك السكن والملكية، وأنا أحيلكم على الفصل 31 و35 وتيسير الولوج إليها بتبني مقاربة شمولية ومستدامة تضمن الالتقائية بين مختلف الإدارات العمومية والترابية في إطار سياسة القرب ومراجعة شروط اقتناء العقار من لدن المؤسسات البنكية، والأخذ بعين الاعتبار استفادتها من العمولات والسيولة التي توفرها تحويلات المهاجرين المغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الخامس وموضوعه "استراتيجية الحكومة لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

الأخوات، الإخوة،

السيدة الوزيرة،

إستراتيجية الحكومة لتعبئة المغاربة المقيمين بالخارج: ما هي التدابير لتحبيب هاذ مغاربة العالم في وطنهم؟

لا أشك ولا يشك أي أحد في الغيرة الوطنية الكبيرة لديهم، ولكن هناك تقصير، هذا التقصير المراد بالسؤال هنا هو تحميس وتشجيع وتذكير الحكومة بأن لدينا مواطنون خارج الوطن، يجب العناية بهم والاهتمام بهم منذ ولوجهم خارج أرض الوطن، كطلبة مثلا، ماذا أعطتهم هذه الحكومة؟ كيف ساعدتهم؟

اليوم، نلتجئ إلى أطفالنا، إلى أبنائنا، إلى هؤلاء الذين يعتبرون جزء منا، ونحن في أمس الحاجة إليهم، خاصة في هذه الظروف التي يجتازها المغرب، لابد من ترويج القضية الأساس واللي هي قضية الوحدة الترابية. لدينا سفراء كثر المغاربة المقيمين بالخارج.

فالرجاء الاهتمام بهذه الجالية، تنويرها، تأطيرها، تحبيبها، الزيادة في تحبيبها لأرضها، أرض الوطن وأرض الأجداد.

السيدة الوزيرة،

يؤسفني أن أرى أن الحكومة لا تبالي ولا تهتم، وتعتبر هؤلاء مجرد أرقام من الدولار الذي يدخل إلى خزينة الدولة ليس إلا، وهذه نظرية سوف لن تجدي ولن تؤدي إلى ما يصبو إليه جلالة الملك، ونحن كمغاربة، نحن في حاجة ماسة إلى أبنائنا لدعم قضايانا الوطنية، خاصة في هذا الوقت الراهن.

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

حقا، عندما توليت هذه الوزارة كنت أتمنى وأنتم مررتم من الحكومة، كنت أتمنى أن أجد جسورا ممأسسة اللي بإمكانها الصباح كيف ما خبير كيكون عندو أجندة باش كيخدم في المسار المهني ديالو وتكون عندو أجندة أسبوعية، شهرية، سنوية، باش يمكن يخدم ويتقوى المساهمة ديالو في بلادو، هاذ الشي اللي سهرنا عليه في سنة ونصف، بالرغم من الجائحة، هاذ الشي ماشي درتو أنا لأنني نزهة الوفي وزيرة في حكومة سعد الدين العثماني، داروه الكفاءات والأطر اللي شحال وهوما تيقلبو باش تبنى وباش يترسم هاذ الحبل السري بين المغاربة وخبرتهم في الخارج.

اليوم، نؤكد ليكم، السيد المستشار المحترم، ربما لا تعلمون ولا تواكبون الحكومة، احنا صيفطنا ليكم مراسلات باش تجيو تحضرو معنا، بالمناسبة ما جيتوش حضرتو معنا، ونتمناو تجيو إن شاء الله في اللحظات الجاية.

عندنا 7 برامج قيد التنزيل، البرنامج اللي في المرحلة الأولى اللي من خلاله 4500 كفاءة مغربية بالخارج، لهم منا كل الشكر والتقدير، وهوما ماشي عملة، لأنهم خبرة وهوما رأسمال مشترك ورأسمال مزدوج، به باش يمكن تتصلب التنمية الوطنية والدولية، به باش ممكن ناخذو الطريق السيارباش ممكن نمشيو للذكاء الاصطناعي اللي اليوم وليدات المغاربة كيقريوهم هاذيك الكفاءات اللي كتكلم عليها، ربما لا تواكبون المشروع الذي نقدمه في لجنة الخارجية.

هناك برنامج إطلاق برنامج تكوين الطلبة والمكونين في منظومة صناعة السيارات بالتكوين، عليك زيارة فقط بعض المقرات وبعض المراكز في منظومة (l'aéronautique et l'automobile) وغتعرف أننا كاين التكوين، وأن كاين الدعم اللوجستيكي، تحية لكل الشابات والشباب الدكاترة والمهندسين أنهم في الصباح كيفكرو لبلادهم باش يجيبو الدعم اللوجستيكي، لا يأتون لحكومة اسمها كذا، بل يأتونها للمغرب الذي يجمعنا.

خليونا أننا نقويو الثقة اللي هي رأسمال هاذ البلاد، نقويو التوافق اللي هورأسمال هاذ البلاد اللي هوغنمشيوبيه مجموعين، هناك برنامج إطلاق.. (كلام غير واضح) لأول مرة، وكنت كنتمنى يكون في الحكومات السابقة ونكون أنا دابا عندي الشرف نزلو اللي هو اعتماد البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات باش يحضر البرنامج في كل وزارة وكل مؤسسة وطنية، يحضر في كل وزارة وكل مؤسسة وطنية، هذا ما نجحت هذه الحكومة في القيام به، كاين فـ (IRESEN[1])، في الابتكار الأخضر والمعرفة الخضراء وقطاع البيئة، وكاين في التربية الوطنية لعند (OFPTT[2]) وسولو السيدة المديرة، وجيبوها غتكلم ليكم، كاين أيضا في السياحة التضامنية اللي اليوم كاين خبراء كيتشتغلو على (Big Data) ديال (tourisme) كاين كيتكلمو على (l'économie solidaire) وكيشتغلو مع الإخوان ديالنا والأخوات ديالنا على المستوى الترابي.

هذه الحكومة لها حصيلة مشرفة فيما يتعلق بتعبئة الكفاءات، فقط اطلعوا على حصيلتها..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة، انتهى الوقت.

شكرا.

السي اللبار، انتهى الوقت ديال السيدة الوزيرة..

السي اللبار، راه من حقك السي اللبار.. راه ما تتسجلش الهضرة ديالك السي اللبارغير إلى اسمحتي لي..

السيد رئيس الفريق، راه ما عندكش الحق تاخذ الكلمة بلا إذن، ما عندكش الحق، غير اسمح لي، الله يخليك..

لا أسيدي، اسمح لي.. السي اللبار، السي اللبار راه ما بقاتش في لغوات..

السي اللبار، كاين قانون، اسمح لي الله يخليك، لا، غير تفضل بالجلوس.

لا، السي اللبار، لا.. ما عندكش الحق تاخذ الكلمة السي اللباربدون إذن، ما عندكش الحق.. ما اعطيتكش الإذن السي اللبار، هاذ الشي ما تيتسجلش ديالك نهائيا.. تفضل بعدا، غير تفضل بعدا السي اللبار هو الأول، غير تصنت لي، الله يخليك.

الآن..السيد المستشار، في إطار التعقيب لكم الكلمة في حدود الوقت المتبقى.

تفضل، (voilà) باقي لك 15 ثانية في إطار التعقيب، تفضل على الجواب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

أنا كان القصد ديالي تحسيس الحكومة بأهمية العناية.

السيدة الوزيرة، جات تتقول للمغاربة أنها هي اللي شرقت الشمس، هي اللي جابت الأوكسجين، هذا عيب، احنا تنواكبو وملمين.

[1] **I**nstitut de **R**echerche en **E**nergie **S**olaire et en **E**nergies **N**ouvelles

[2] **O**ffice de **F**ormation **P**rofessionnelle et de **P**romotion du **T**ravail

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

انتهى الوقت.

شكرا السيد المستشار.

ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة للسؤال الأول الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والبيئة، وموضوعه "دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء والصالح للشرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لطرح السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سؤالنا هو حول دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، الذي كان موضوع عقد برنامج 2014-2017.

نسائلكم، السيد الوزير، عن أهم الإجراءات التي تقومون بها لمتابعة تنفيذ بنود هذا العقد، قصد معالجة الاختلالات التي كان يعرفها المكتب حتى لا تتكرر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على طرح هذا السؤال.

هو سؤال قديم ولكن تجدد، ولكن ما كاين باس، المكتب الوطني دائما موجود يقدم خدمات أساسية، كما يعلم جميع الإخوة والأخوات والمواطنين، الكهرباء والماء والتطهير السائل، طبعا لما جاءت الحكومة السابقة وجدنا أن المكتب الوطني في حالة سيئة، خصنا نعترفو بها، طبعا لأسباب متعددة بعضها موضوعي، بعضها مرتبط بالسوق، بعضها مرتبط بواحد العدد ديال الأمور، فتداروا حد العقد برنامج.

يمكن نقول لكم، السيد المستشار المحترم، أن هذا العقد البرنامج فيه التزامات ديال الدولة، الحكومة، وفيه التزامات ديال المكتب الوطني للكهرباء، يعني التزامات طبعا ديال المكتب هو تحسين الأداء، ترشيد الاستثمارات، ترشيد يعني النفقات، وغيرها من الأمور اللي التزم بها المكتب الوطني للكهرباء.

بالمقابل، طبعا أخذت واحد العدد ديال الأمور الدولة أنها توفر للمكتب عدد من الأمور بالإضافة إلى المواكبة، أنا غادي نعطي الرقم:

المبلغ الإجمالي اللي تحدد في هذاك العقد برنامج: 45 مليار ديال الدرهم، منها 50% غادي تتحملو الدولة، 20% غادي يتحملو المكتب الوطني و30% من المراجعة ديال الفاتورة، المراجعة ديال التعريفة الأشطر العالية جدا، كان فيه مراجعة ديال الكهرباء وكان فيه مراجعة ديال الماء تمت المراجعة ديال الكهرباء.

يمكن لي نقول لك اليوم نتائج جيدة جدا، بعد ما درنا تقريبا 18 لقاء ديال لجنة التقييم اللي تيرأسها السيد رئيس الحكومة، تحققت نتائج مهمة، طبعا الكمال لله، لم نصل إلى 100%.

ولذلك، منذ هذه المدة ملي سالا العقد البرنامج وتحققت هذه النتائج، المكتب، الحمد لله، وقع عندو استقرار مالي وقعت عندو الحمد لله واحد العدد ديال الإيجابيات لم يلاحظ المواطنون لا القطاع ديال الماء ولا القطاع ديال الكهرباء ولا توقف واحد العدد ديال الاستثمارات لأن الدولة تواكبهم، ثم المكتب قام بواحد الجهد.

والآن نشتغل على واحد العدد ديال الأمور لتحسين أداء المكتب في المستقبل، إن شاء الله، ومنها عقد برنامج جديد وإعادة هيكلة الأنشطة ديال المكتب الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على هذه المعلومات، والحقيقة هذه مناسبة باش نثمنو المجهودات التي قامت بها الحكومة تجاه المكتب الوطني للماء والكهرباء، هاذي حقيقة محطة مهمة أن نثمن هذا المجهود، ولكن في نفس الوقت لابد أيضا أن نثمن العملية التي تقوم بها هذه المؤسسة باعتبارها مؤسسة إستراتيجية تؤمن واحد الشق اللي هو.. تؤمن الشق الكهربائي، تؤمن أيضا الماء للمواطنين، وتنشكرو أيضا الحكومة على المجهودات التي قامت بها باش تبقى هاذ المؤسسة مستمرة، لأنها مؤسسة إستراتيجية، لكن في نفس الوقت لابد أن نقف عند بعض الالتزامات.

مزيان، السيد الوزير، تكلمتم على أنه كانت مخصصة 45 مليار،

كنتمناو أنكم تعجلو بإيصال هذه المستحقات أو هذا الدعم للمكتب حتى يقوم بجميع المهام ديالو، خصوصا إذا سجلنا بأنه تقريبا أقل من الربع هي من الأموال التي تم تحويلها لهذه المؤسسة، في انتظار أن يتم تحويل الباقي.

نعم، اليوم تنتلكمو على عقد برنامج جديد، نتمناو أيضا أنه يخرج للوجود ونتمناو أيضا أنه تعطى فرصة للمكتب مرة أخرى باش حتى هو يدخل للمجال ديال المنافسة.

إذا كنتو، السيد الوزير، كتكملو على أنه الكلفة ديال الإنتاج اليوم تيتحملها المكتب ساعدتوه لأن يمكن هذا الوضع اللي كان فيه هو في علاقة مع الكلفة ديال الإنتاج، لكن اليوم مزيان تعطيوه على المستوى الجماعات القريبة والجماعات الترابية المحاذية للمناطق اللي تدبر من قبل التدبير المفوض، أو من قبل الوكالات المستقلة، أعطوه فرصة أيضا أنه يكون الأثمنة ديالو ديال الفوترة تكون أثمنة منافسة في المنطقة، شريطة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

لكن، في نفس الوقت بغينا، السيد الوزير، نسجلو أنه وهذا سجلوه معنا جميع المواطنين أنه كاين واحد العملية ديال السرقة ديال الكهرباء اللي يمكن نتكلمو على الجميع كيقومو بها الصغار والكبار اللي تقدر بواحد 2 المليار، واللي في الحقيقة الأعوان ديال المكتب اللي تيقومو بالمراقبة أنهم تعجزهم الآليات، تعجزهم الأدوات، ولكن لما يستغيثون بالسلطات المحلية والعمومية بالسند للقيام بمهمتهم، أحيانا قد لا يكون هناك عملية فيها تسريع.

لما يعرض الأمر على القضاء أحيانا تؤجل هذه القضايا ويأخذ القضاء وقتا طويلا، في حين أحيانا تصاغ ضدهم محاضر اتهامات وتعجل هذه المحاضر قبل غيرها.

شكرا، السيد الوزير المحترم، على المعلومات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

تفضل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أطمئنك على أنه الحكومة واقفة مع المؤسسات العمومية الإستراتيجية، طبعا القانون اللي مر أمس في مجلس الوزاري نيأكد هذا التوجه والحمد لله. هذه مؤسسة استراتيجية تتعلق بالماء والضو والتطهير السائل بالنسبة للمغاربة عموما، هذه هي المادة اللي كيحتاجوها المغاربة جميعا، وبالتالي فالدولة واقفة معاه، الحكومة واقفة معاه، العقد البرنامج الجديد في هذا الاتجاه، إعادة الهيكلة، مواجهة القضية ديال السرقة، دعم الاستثمار المستقبلي، اليوم كما تتعرفو كاين مخطط مائي والمكتب الوطني، مخطط مائي كبير باش نعالجو الإشكالات المائية، فالآن المكتب الوطني منخرط فيها.

هناك مخطط كهربائي جديد للعقد المقبل، ثم هناك نوع من إعادة ترتيب الأنشطة ما بين (MASEN[3]) وما بين المكتب الوطني، ثم أنا متفق معكم على أنه قضية التوزيع الآن تناقش في وزارة الداخلية باش نديرو ما يسمى "التوزيع الجغرافي" وغادي يعطي إن شاء الله أكثر رؤية بالنسبة للمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "الأضرار الناجمة عن تلوث الشواطئ ببعض المناطق بالمملكة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لطرح السؤال.

تفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

يعاني رواد الشواطئ ببعض مدن المملكة من مشاكل التلوث الناجم عن مخلفات المصانع ومجاري مياه الصرف الصحي غير المعالجة، بالإضافة إلى المزابل والنفايات التي يلقيها المصطافون، الشيء الذي يهدد صحة وسلامة الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي المناعة الضعيفة بهذه المناطق.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل وضع رؤية استراتيجية واضحة لحماية الشواطئ المغربية المتضررة من هذه الممارسات اللاأخلاقية بجل تراب المملكة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

[3] **M**oroccan **A**gency for **S**olar **En**ergy

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضلو.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو عندو علاقة بشي سؤال آخر، كان ممكن يتجمعو ولكن ما كاين باس.

على أية حال، غير نبغي المعطيات تكون واضحة، أنا صحيح دائما ينظر المراقب إلى ما هو ناقص، الحكومة طبعا تتحدث على ما ينجز، اليوم عندنا - أعتقد - 157 شاطئ في المغرب، في السؤال الثاني سأعطي التفاصيل، اليوم عندنا 87% من الشواطئ كلها جيدة، أقول جيدة بعدما كانت في 2012، 80%، بمعنى كنتكلمو على 110، اليوم الحمد لله 110 ولا 120 واليوم كنتكلمو على 100 وفايتة العدد.

طبعا، هاذوك التي تبقت أنا متفق معكم جايين من واحد العدد ديال الأسباب مرتبطة بالمياه العادمة أو مرتبط بالمخلفات ديال المناطق الصناعية، عموما هاذوهما جوج ديال المصادر منين تيجي التلوث ديال.. هذاك الشي اللي بقا ديال 13% من 157 غير باش المغاربة يكونو عارفين، راه قبل - أعتقد - أسبوعين قدمنا الحصيلة ديال جودة.. ماشي جودة فقط فين يمكن يعومو الناس، جودة حتى الرمال فين يمكن يجلسو، هذا واحد التحول واقع ولينا كنشوفو الرملة ولينا كنشوفو بالتالي الماء وكناخذو المنظومة بكاملها.

طبعا، هناك عدد من الأعمال اللي قمنا بها، اللي قامت بها الحكومة، أو اللي خلتنا الحمد لله كاين برنامج ديال النفايات الصناعية، كاين برنامج الآن الحمد لله ديال النفايات وكل ما هو تطهير سائل والحمد لله أعطى نتائج كبيرة وكبيرة جدا، كاين هناك برنامج فيما يتعلق بالنفايات الصلبة، وكاين هناك برنامج أيضا فيما يتعلق بالبلاستيك، ولاسيما أن البلاستيك أيضا كيمثل واحد الإشكال.

هاذ البرامج كلها ساهمت، الحمد لله، باش أعطتنا هاذ المستوى، كنتمنى إن شاء الله مع الجهات الثلاثة اللي عندها هاذ 13% نتعاونو معها إن شاء الله باش يمكن لنا نوصلو إن شاء الله لـ 100%، طبعا بالإضافة إلى سلوك المواطنين وسلوك المصطافين، ومن هذا المنبر وهذا الصيف أنا أدعوهم أنهم يساعدو الجماعات الترابية وأنهم يساعدو بلادهم باش نحافظو على هاذ الإرث الطبيعي الغني بالنسبة لبلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم الواضح والموضوعي.

سؤالنا له راهنيته، هناك مجهودات مقدرة تبذلها "مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة" والتي تشرف عليها صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة حسناء، والتي ما فتئت تقدم الدعم اللوجستيكي للشواطئ المغربية المتميزة شمالا وغربا، التي حبانا الله وإياها، عبر مختلف الجماعات الترابية التابعة لها، والتي تدبرها على الغالب شركات متخصصة، حيث أحدثت هذه المؤسسة جائزة "اللواء الأزرق" من أجل جعل الجماعات تتنافس على أجود الشواطئ نظافة، دون إغفال مجهودات أطر قطاع البيئة التابعة لوزارتكم.

السيد الوزير المحترم،

هناك مجهودات مقدرة تبذلها بلادنا من أجل النهوض بالأوضاع البيئية على مختلف الأصعدة، حيث تبقى جودة الشواطئ أحد الأولويات، خصوصا خلال فصل الصيف، حيث يرتاد المواطنون الشواطئ في الداخل والخارج بعد عودة أبناء الجالية لبلدها هذه السنة بكثافة، بعد الإجراءات الاستثنائية التي سنها جلالة الملك بعد الظروف الصحية الصعبة التي عاشتها بعيدة عن أرض الوطن جراء أزمة "كوفيد-19"، حيث كان لها تداعيات نفسية كبيرة عليها، إضافة إلى التداعيات الاجتماعية والاقتصادية، وهي مناسبة سيرتاد فيها المغاربة مياه البحر هذه السنة بكثرة، بعدما تناقصت نسب الإصابة، وأعتقد أن المختبر الوطني للدراسات والتلوث المكلف ببرنامج رصد جودة مياه الاستحمام، قد قام بواجبه في هذا الإطار.

بل أكثر من ذلك، يشتغل عبر مختبر متنقل، تم توفيره لمراقبة جودة المياه، والذي تشرف على تدبيره كفاءات مغربية خالصة، ويتعلق الأمر بالدكتورة خديجة غيور، كأول امرأة مغربية تتولى مهام مراقبة جودة مياه الشواطئ مخبريا، والتي تؤكد نتائجها على أنها في أحسن الأحوال، وهو ما عبرتم عنه، السيد الوزير، مما يجعلنا مطمئنين على صحة وسلامة مرتادي الشواطئ.

السيد الوزير المحترم،

إلى هضرنا على الشواطئ، أشنو غادي نقولو على جهة درعة-تافيلالت اللي ما عندناش الشواطئ، لكن البيئة عندنا راه.. عندنا واحد المشكل كبير، وخاصة في التطهير السائل والنفايات الصلبة، بغيناكم تعممو يعني الواد الحار على الجماعات المحلية، لأن كل دار فيها نافورتين أو جوج بيار..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

تفضلو..

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تلك المناطق عندها عدد من الملفات عندها علاقة بالبيئة، الملف الأول رقم واحد هو الماء، وخصنا نهنيو أنفسنا، جلالة الملك أشرف على تقديم برنامج ديال من هنا إلى 2040 وبرنامج مخطط وبرنامج من هنا إلى 2026 اللي غادي يأخذ تقريبا 125 مليار ديال الدرهم، 12.500 مليار ديال السنتيم باش نحلو الإشكالات ديال الماء بالنسبة لبلادنا في سبع سنوات، هنيئا لنا جميعا، كلشي ساهم فيه بدون الدخول في.. فهذا هم، وباش نحلو من المشاكل، وأكيد الحمد لله بعض المشاكل اللي كانت مستعصية بدأت تتحل، الحمد لله، في عدد من المناطق، ولكن مازال أمامنا تحدي، واليوم أدخلنا تكنولوجيا تحلية المياه.

البرنامج ديال الواحات، وما أدراك ما البرنامج ديال الواحات، ومن هذا المنبر أنا أتمنى أنه هاذ البرنامج نعطيوه عناية، بالإضافة للتطهير السائل راه دخلنا المراكز القروية في البرنامج الجديد مع وزارة الداخلية، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه "حصيلة الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لبسط السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

مؤكد أن بلادنا حققت تراكما حقيقيا فيما يتعلق بالطاقات المتجددة، كانت استثمارات حقيقية، لكن نريد أن نعرف فقط الوتيرة ديالها، في هاذ السنة الماضية وهاذ السنة بفعل التحولات جراء الوباء، وأيضا ربما حتى بعض الخلافات مع شركائنا في أوربا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

السيد المستشار المحترم.

أنا كنت موجد جواب، ولكن غيرتم السؤال ديالكم.

اللي يمكن لي نطمئنك ومن خلالك الرأي العام، إقبال عشرات الدول، نقول لك مئات الشركات بدون مبالغة على الاستثمار في بلادنا، كل شي باغي يستثمر لأسباب كثيرة، السبب الأول: مناخ الأعمال، أنتم عارفين بأن في (Doing Business) راه انتقلنا في 10 سنوات من رتبة 110 إلى الرتبة 53، ويمكن إن شاء الله إلى بقينا كنجتهدو راه نوليو يعني في رتب متقدمة جدا فيما يتعلق بمناخ الأعمال، وكل مرة تنغيرو، أنتوما لاحظتو البارحة القانون الجديد ديال الضرائب وقبلها المشروع الكبير ديال الصناعة، المشروع ديال الطاقة، الحمد لله، هذا سبب.

طبعا، الاستقرار والأمن في البلاد ديالنا، الموقع الإستراتيجي اللوجستيكي بالإضافة، الحمد لله، أعطانا ربي الشمس، فلذلك غير الآن ملي كنتكلمو على الاستثمار راه كنتكلمو على 12 دولة تستثمر في المغرب، 45 شركة منها 5 شركات مغربية، فالحمد لله.. ثم كاين القطاع الخاص وكاين القطاع العام.

إذن يمكن لي نقول لك فعلا في هاذ الظروف ديال الوباء زائد بعض الإشكالات أخرى مرتبطة بكل ما هو سياسي، دبلوماسي، لابد أنه سيؤثر، ولكن الحمد لله، اللي عندو باب واحد الله يعطيه الثاني، لست من الذين يقولون "اللي عندو باب واحد الله يسدو عليه"، اللي يعطيه الثاني.

المغرب، الحمد لله، عندو أبواب كثيرة، شركاء كثر. البارحة، البارحة كان انطلاق، وزير الخارجية، عبد ربه، وزير المالية السي بنشعبون مع الاتحاد الأوربي أطلقنا الآن (partenariat) الجديد، الشراكة الجديدة، سميناها "الشراكة الخضراء"، ويؤكدون على الطاقات المتجددة وعلى الهيدروجين وعلى كل أنواع الطاقات المتجددة، وطبعا عبرنا على رأينا وعبرو على رأيهم ولقينا نقط الالتقاء بشأن المستقبل، آسيا، أمريكا، دول، شركات مغربية..

ولذلك، يمكن لي نقول لكم هذا شجعنا نوجدو مخطط كهربائي للعقد المقبل، نوجدو الهيدروجين للعقد المقبل، الطاقة الحيوية للعقد المقبل، البحث العلمي للعقد المقبل، توفير الطاقات النظيفة للصناعة يعني للعقد المقبل، أنا أعتقد التوجه الآن، خاصة للنموذج التنموي، أن كل ما هو أخضر سيهيمن، إن شاء الله على الساحة الوطنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

فعلا، السيد الوزير، بلادنا عندها جاذبية قوية فيما يتعلق بهاذ المجال ديال الطاقات المتجددة، نتيجة بطبيعة الحال للإستراتيجية الوطنية للطاقة، اللي انطلقت منذ سنة 2009 بقيادة صاحب الجلالة، واللي وقعت فيها مراجعة عميقة، سواء من الجانب المؤسساتي، الجانب القانوني، الجانب المالي، وبالتالي بلادنا اليوم اللي الهدف الأسمى وهو أن نقلص من التبعية الطاقية ما أمكن، لكن مازلنا لحد الساعة اليوم 91% من التبعية الطاقية، لذلك خصنا هاذ الإستراتيجية يجب دعمها في إطار النموذج التنموي الجديد، وأيضا الانفتاح على جهات أخرى لجلب الاستثمارات لتطوير هذا القطاع، لأن هذا هو المدخل الوحيد، هاذ المدخل الوحيد لنتخلص جزئيا من التبعية الطاقية، وكذلك نتخلص من الأحفوريات اللي عندها تأثيرات خطيرة على البيئة.

كذلك، هذا الدور ديال المغرب اليوم واللي اكتسب مكانة حقيقية، سواء في إفريقيا أو في البلاد العربية أو في العالم بصفة عامة، لأن مرتبة متقدمة.

اليوم، المغرب أصبح هو رائد الانتقال الطاقي في إفريقيا، وبالتالي خصنا هذه المكانة تتعزز وتكون مكانة قادرة على أن تسهم، أولا، هاذ الطاقة تساهم في الصناعة الوطنية، كاين بدايات نتمنى أن تتوسع هذا الاستخدام ديال الطاقة، وأيضا فيما يتعلق بالإسهام في تقليص الفاتورة بالنسبة للمغاربة كاملين، لأن قد ما توفر الطاقة ديالنا الوطنية، فبالتالي كيكون الإنتاج ديالها والمنتوج ديالها بأقل كلفة أحسن ما نستوردو الطاقة، فبالتالي هذا مشروع كبير اللي كيطلب تضافر جهود الجميع وتيتطلب أيضا في إطار - أنا أعتقد - في إطار ما صادق عليه المجلس الوزاري بالأمس برئاسة صاحب الجلالة ما يتعلق بالمؤسسات، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ومنها القطب الطاقي اللي ربما غادي يعطي دفعة حقيقية لهذا التوجه ديال الاستراتيجية الوطنية للطاقة والتقليص ما أمكن من التبعية الطاقية وتنمية بلادنا من خلال هذا المدخل الأساسي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة إذا رغبتم في ذلك في إطار التعقيب..

شكرا السيد الوزير.

تفضل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

أنا متفق مع المستشارين اللي مرو كاملين لحد الساعة، متفق، مع بعض الاختلافات طبعا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي موضوعه "الحد من الارتفاع المتزايد للفاتورة الطاقية بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لطرح السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد ودمين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أخواتي المستشارات والمستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير المتخذة للحد من الارتفاع المتزايد للفاتورات الطاقية بالمغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

سؤال كبير ومهم، لكن ماشي ارتفاع متزايد، هذا اختلاف من الاختلافات، لأن واحد الوقت راه وصلنا للفاتورة لـ 109 مليار ديال الدرهم، ولينا كنزلو لـ 80 مليار، طبعا مع كوفيد وصلنا لأقل من 50 مليار ديال الدرهم.

طبعا، التبعية الطاقية كنتكلمو على 90% بعدما كنا في 98% تبعية، 98% اللي كنحتاجو كمغاربة كنجيبوها من الخارج، ولكن غير بغيت نفسر للمغاربة أشنو واقع:

راه ملي كنتكلمو على الطاقات المتجددة لحد الساعة كنتكلمو على الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء، هي مكتمثلش، لأنه منين كتجينا هاذيك الطاقة اللي كنستوردو؟ الله غالب، مازال ما عندناش كنجيبوها

من الغاز، من الفحم اللي كنحتاجوه للصناعة كنجيبو الغاز، الكازوال، البنزين، الفحم، هاذو منين كنجيبوهم؟ لأن نستوردو، يالاه عندنا شي شوية ديال الغاز في الغرب في الصويرة، شوية في العرائش، باقين بعض المؤشرات في تندرارة باقي ما بداتش، ولكن ما غيمثلش حوالي 10 حتى لـ 20% من الحاجيات ديالنا، ولذلك في المجال ديال الكهرباء غادي نمشيو إن شاء الله نحققو 50% من الحاجيات ديالنا و50% غادي نكونو باقين كنستوردو الغاز وكنستوردو الفحم، إلا إذا اكتشفنا شي غاز كثير إن شاء الله في البلاد ديالنا باش يعوض لنا الغاز، ولكن غنبقاو نستوردو البترول اللي كنستعمل.

أشنو اللي حصل؟ أنه كاين تحول الآن غادي نمشيو في اتجاه الصناعة اللي غادي تستعمل الكهرباء المتجددة، غادي العالم في الاتجاه ديال السيارات النقل اللي كيستخدم تقريبا 38% من الكلفة الطاقية، السيارات الكهربائية، كاين واحد التحول.

المغرب اختار هذا الطريق أنه غادي يمشي في الصناعات النظيفة، غادي يمشي في الكهرباء النظيفة، غادي يمشي في النقل النظيف، غادي يمشي في استعمال الطاقات المتجددة في الفلاحة وفي الإنارة، غادي نمشيو نستعملو الطاقات المتجددة في البنايات، ولكن هذا واحد التحول ما يمكنش يجي بين عشية وضحاها، لأنه تحول على مستوى التكنولوجيا العالمي باش يمكن يكون (mature)، يعني راشد، باش يمكن لك تستعملها في البلاد ديالك، نتمناو إن شاء الله جزء من هذه الصناعات يكون في المغرب، وقد بدأت بعض المؤشرات في هذا الاتجاه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد ودمين:

شكرا السيد الوزير.

فعلا، المغرب رائد في مجال الطاقات المتجددة، هذا ما تينكرو حتى واحد. نظمنا (Cop 22) هذا معناه والدليل أنه الرأي الدولي تايق في المغرب وتايق في الدولة المغربية، ترتبت علينا التزامات كثيرة فيما يخص اتفاقية المناخ اللي وقعنها، أهمها التزام الدولة بالتحول الطاقي من الطاقة الأحفورية -البترول والغاز إلى غير ذلك- إلى الطاقات المتجددة النظيفة، أي الريحية والألواح الشمسية وحتى المائية ديال السدود.

التزمتم، السيد الوزير، بالرفع إلى الطاقة المتجددة إلى 52% في أفق 2030، احنا ما كنكروش أننا غاديين في الطريق السليم فيما يخص التوجه نحو الطاقات المتجددة، ولكن مازلنا نستورد حوالي 92% من الحاجيات ديالنا من الطاقة.

المشكل، السيد الوزير، أن الحكومة لم تضع سياسات واضحة للحد من ارتفاع الفاتورة الطاقية، نعطيكم بعض الأمثلة أش درنا فيما يخص النقل الحضري؟ أش درنا فيما يخص قطاع البناء؟ اللي القانون تيلزمهم يديرو العزل الحراري أي (l'isolation thermique)، مازال ما كيناش، مما تيجعلنا تنستهلكو بزاف ديال الطاقة في (les climatiseurs) والشوفاجات، ومازال المكتب الوطني للكهرباء مازال كيمشيو الموظفين ديالهم باش يراقبو العدادات، في حين تيتراقبو من المكاتب تيشوفو.. هنا تنتفق مع الزميل ديالي تيقول لي تتسرق الطاقة وغالية والمغاربة كلهم تيتشكاو من الفاتورة ديال الطاقة وأنها غالية الكهرباء.

اللي ما بغاش يتفهم لي، السيد الوزير، أن الغاز كنستوردوه ونخلصوه بالعملة الصعبة ومدعم من طرف الدولة وكيمشي الأغلب ديالو للفيرمات، عوض ما يمشي لديور المساكين، راه ديور الفقراء تيمشيو الكاميو تيدور حي بأكمله، 5 البوطات لهذا و10 لهنا وتيمشي كاميو كبير وتيتخوا في فيرما واحدة ويزيد.

لهذا، السيد الوزير، يلاحظ أن وزارتكم مازالت متأخرة كثيرا على هذا المستوى، استعرضنا هاذ المعطيات باش ما نغرقوش التراجع اللي وقع في 2020 في الفاتورة ديال 2020، هذاك التراجع راه ما راجعش لشي سياسة حكومية واضحة، هذاك التراجع راجع أولا للحجر الصحي اللي كان عندنا في البلاد وتوقفو لوزينات وتقفو المعامل وتوقف كلشي.

ثانيا، الأسعار الدولية اللي وصلت لـ 3470، نقصات بـ 33% نقصات من 5626 إلى 3742 سنة 2019، هذا هو اللي جعل الفاتورة ديال 2020 حتى نقصات وما تغروش لأنه غنرجعو لنفس الأرقام السنة المقبلة إلى رجعات الحياة لطبيعتها.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة إذا رغبتم في ذلك، السيد الوزير للرد على التعقيب.

تفضل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

المعارضة، يمكن ليك تقول الحكومة ما دايرة والو، (d'habitude) راه هاذ الشي اللي تتقولو دائما إلا بعض الذين يحكمون بالعدل منكم وموجودون، ولكن راه دائما غتقولو ما كاين والو، وأنا كنظن ما تايقش فذاك الكلام اللي قلتي، السيد المستشار المحترم، أنا متأكد ما تايقش في الكلام اللي قلتي، لأن كتشوف بلادك اشنو التطور اللي فيها وشنو اللي حاصل، راه اخذينا قرار منذ مدة باش نحيدو ونعفيو السيارات الهجينة والكهربائية من (TVA[4]) على الاستيراد وعلى (la vignette)، راه منذ مدة، واخذينا قرار والآن باش نعممو هاذ الشي بكل ما يتعلق

[4] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

بالبناء ما يسمى بالبناء المستدام وبدا الإنجاز ديالو، ولكن وقعت بعض الإشكالات التقنية راه احنا جالسين تنعالجوها، وأنت عارف اليوم بأن وصلنا اليوم لـ 40.000 ضيعة، 10% ديال الفلاحة كيستعملو الطاقات المتجددة، اليوم أشنو كنديرو الآن في إنتاج الكهرباء؟ وقفنا الآن صافي انتهى الفحم وسالينا مع الفحم، الآن غاديين في الاتجاه أنه 100% غيكون جاي من الطاقات المتجددة، وقعنا مع السيد وزير الصناعة اتفاق باش جميع المناطق الصناعية نعطيوها الطاقات المتجددة، لأنه تخفيض للكلفة.

فالمهم، أنا قابل (les critiques) ولكن..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "استراتيجية الحكومة لحماية البيئة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

مولاي عبد الرحمان، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون،

الأخوات المستشارات،

السيد الوزير،

مما لا شك فيه أن بلادنا قطعت أشواطا مهمة في مجال حماية البيئة، ورغم ذلك مازال الوضع دون مستوى الطموحات.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير العملية للتنزيل الأمثل للأهداف الإستراتيجية الوطنية لمواجهة التحديات البيئية الواقعة والمقبلة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا، السيد المستشار المحترم.

وأنت طبعا من المتابعين، نظرا للتخصص، طبعا كلشي الإخوان والأخوات متابعين حتى من خلال التدخلات، ولكن أنا نبغي نعاود اليوم التحدي البيئي وتحدي المناخ من أهم التحديات، العالم كله اليوم كيبكي كون ما كانش هذا الفيروس كان غادي يبقى دائما مشكل ديال المناخ والبيئة هو حديث العالم، اليوم الفيروس انضاف تحدي ثاني بالنسبة..

اليوم، هذا هو الحديث لأنه كاين إشكال حقيقي، يعني تدهور بيئي إلى غير ذلك، ولكن هذا الإشكال البيئي، هذا العناء على الصعيد العالمي المغرب الآن حسب التقارير الوطنية والدولية قام بإنجازات كبيرة، الطموح طبعا حتى احنا بغينا غدا نلقاو كلشي نظيف، غدا نلقاو الشواطئ ديالنا 100% ما كرهناش، ولكن كاينة إنجازات مهمة في هذا الاتجاه، يمكن لي نقول لك إنجازات تشريعية باش ملي كيكون عندك دستور ينص على البيئة والتنمية المستدامة، مكتوب، وملي كيكون عندك قوانين أيضا، ملي كتكون عندك مؤسسات معنية بهذا الأمر، ملي كتكون عندك حوالي 10 ديال المؤسسات ديال الرقابة من الدرك الملكي إلى مفتشي البيئة وبينهم الماء والغابات والمقالع إلى غير ذلك، ملي كيكون عندك برامج اللي فيها الملايير ديال الدراهم.

الإخوان تتعرفو الإمكانيات ديال البلاد ديالكم وديال الجماعات الترابية. اليوم مثلا فيما يتعلق بالتطهير السائل وصلنا لـ 33 مليار ديال الدرهم استثمارات، ملي كنتكلمو على النفايات جمع النفايات وخاصة راه وصلنا لـ 21 مليار ديال الدرهم، راه هي تقريبا غادي نتكلمو على 50 مليار ديال الدرهم في ظرف من 2010 إلى الآن تقريبا، أو من 2008 إلى الآن 5 المليار المعدل ديال الاستثمارات في هذا المجال.

بالإضافة إلى واحد العدد ديال فيما يتعلق بكل ما هو صناعي، فيما يتعلق بكل ما هو هواء، فيما يتعلق بكل ما هو منظومات طبيعية، فبالتالي أنا كنقول لك كاينة الآن سياسة استراتيجية، كاينة تشريعات، كاينة مؤسسات، كاينة مراقبة، كاينة برامج، كاينة إنجازات، لكن باقية أشواط كثيرة خصنا نتعاونو عليها جميعا بما فيها دور الجماعات الترابية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الوزير.

فعلا، ما يمكنش نكرو واحد المجهود اللي مديور في الحقيقة في هذا الإطار هذا واللي كنلمسوه لا في الإطار ديال القوانين ولا مجموعة ديال التدابير اللي تدارت.

السيد الوزير،

أن بغيت نحيلكم في الكلام ديالكم، جاء على إثر الكلام ديالكم واحنا طلبنا من وزير التجارة والصناعة أنه بعض المناطق، بعض

الجهات اللي خص فيها التنزيل ديال الاستثمارات بواحد الطريقة اللي هي تكون عادلة، وبالتالي، السيد الوزير، احنا.. انتوما متبعين كما قلتو، احنا متبعين أنه المنطقة ديال "نور"، "مركب نور" اللي كيعطي 580 ميغاوات و"نور 2" في ميدلت اللي يمكن يحل واحد الفرصة للشباب ديالنا ولمجموعة ديال الناس لأن دابا وانتوما تتحدثو أنه في هذا الإطار اللي طلبنا فيه، السيد الوزير، ديال التجارة أنه مناطق صناعية اللي كتاخذ من الطاقات المتجددة، وأنا بغيت نرجع بكم، السيد الوزير، وانتوما البارح يالاه سنيتو مع الاتحاد الأوربي في هذه القضية هاذي.

بغيت نقول لكم، السيد الوزير، أنه كاينة حاليا واحد الإمكانية ديال ناقص 40% في الضريبة ديال الجمارك في (les produits) اللي منتجين من واحد المناطق اللي صناعية، وبالتالي هذه فرصة بالخصوص لهذه المناطق اللي كنتوكتقولو بأن.. كيقولو واحد المجموعة ديال الناس بأنها معزولة عندها مشاكل ديال الطريق، عندها مشاكل ديال بزاف ديال المسائل، وهذه ماشي الذنب ديالها، الذنب ديال الناس اللي كيخططو اللي هوما الحكومات المتعاقبة.

بغيت نطلب منكم، السيد الوزير، واحد الإجراء ثاني هو أنه إذا كانت الإمكانية كنهدرو على هذه السيارات ديال الطاقة وهذا.. نبداو أولا بالإدارات العمومية، الوزارات، لما لا علاش ما يشريوش هاذ السيارات؟

ثانيا، نبداو بالإدارات كذلك، (l'alimentation) ديالهم تجي كذلك من الطاقات المتجددة، وبالتالي كيمكن لنا هنا نربحو.. أولا كنعطيو المثل للناس، وثانيا كيمكن لنا نربحو المغرب واحد الفواتير اللي هي مهمة جدا.

فأنا كنطلب من السيد الوزير، وأنت تعاملتي معنا في مجموعة ديال (les dossiers) وبكل صراحة، وماشي قدامكم أنه كانت إجابات كثيرة فيه، بغيت كذلك هذا (le produit) اللي كنهضرو عليه اليوم، هذه المناطق الصناعية تكون عندنا البادرة الأولى، وسيدنا الله ينصرو كان أعطى البادرة ديال "مركب نور"، وبغينا الحكومة تلتقط بهاذ القضية هاذي، لأنه لما لا يكون واحد الحي صناعي ديال 200 هكتار، 300 هكتار باش حتى احنا تخلقو واحد الفرص لهاذ الشباب ديالنا؟ إلى ما كانش عاود ثاني غادي نبقاو نتسناو عاود مناطق أخرى اللي هي معروفة حتى تكون عندهم الطاقة عاد توليو تديو لها هاذ الإجراء هذا.

فبالتالي احنا (déjà)، احنا موجودين، الأراضي موجودة، الطاقة موجودة، وبقي غير الفعل وبقي كذلك أنه الحكومة أنها تلتقط، أنها تدبر هذا الملف بواحد الحكمة باش يمكن لهاذ المنطقة هاذي يوصلها حتى هي حقها في القضية ديال الاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تنظن، السيد وزير الصناعة لما يجي إن شاء الله، يمكن يجاوب، ولكن اللي يمكن لي نأكد، لا، لا ما عليش، احنا الحمد لله حكومة متضامنة، من طبيعتنا ندافعو على جميع القطاعات الوزارية ولن نتخلى عن أي قطاع، وليس من شيمنا نمشيو ندافعو على قطاع ونطحنو قطاع آخر، احنا، الحمد لله كندافعو على كل شي، إيجابيات ديال جميع القطاعات نفرح بها، السلبيات نتحمل مسؤوليتها.

وبالتالي، يمكن لي نقول لك اليوم كاين توجه لما يسمى بالتنمية الجهوية، أعتقد اليوم كاين نقاش حول الحصيلة فيما يتعلق بالجهوية وما شي فقط غير من الناحية الإدارية المؤسساتية، لا من الناحية التنموية، تنظن الآن المرحلة المقبلة هو مراجعة هاذ المنظومة المؤسساتية وتقييمها، ولكن أيضا من الناحية التنموية أشنو تحقق.

أنا، كيفما غادي في واحد العدد القطاعات أن كل جهة يتعطى لها.. أو كل منطقة خصوصيتها الإستثمارية، تنظن غادي يجي، ثم على سبيل المثال اقتصاد الواحات، هذا اقتصاد مهم، اقتصاد المعادن هذا عليه اقتصاد مهم، الصناعات المرتبطة بهاذ الشي يمكن يكون اقتصاد مهم، ولذلك أنا مع هاذ التوجه ديال الجهويات الاستثمارية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "جودة الشواطئ ببلادنا".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

مع حلول موسم الصيف يلجأ المواطنون إلى الشواطئ من أجل الاستحمام والاستجمام، إلا أن مخاطر التلوث من جهة وضعف البنيات التحتية بالشواطئ من جهة ثانية، إضافة إلى مخاطر الغرق، خصوصا في الشواطئ غير المحروسة، تهدد راحة المصطافين.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم من أجل ضمان راحة

المصطافين على الشواطئ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

هاذ الشي علاش قلت راه كانو يعني كون كان سؤال كان غادي يعاوني شوية، ولكن ما كاين باس غادي نقول اللي ما قلت، ولذلك إلى ما جاوبتش على شي حوايج اعذريني.

أولا، ملي تنتكلمو على الشواطئ هي منظومة متكاملة، متعددة المتدخلين، مندمجة في نفس الوقت.

كاين الدور طبعا ديال الوزارات المعنية، وخاصة وزارة البيئة في المراقبة وليس في التدخل، طبعا كاين الدور ديال الجماعات الترابية بدعم من وزارة الداخلية ووزارة البيئة فيما يتعلق بالبرامج البيئية، وخاصة التطهير السائل، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة النفايات الصناعية، هذا أيضا يساهم في التحسن، ثم أيضا كاين المجتمع المدني، طبعا على رأسه المؤسسة العظيمة اللي تتقوم بواحد الجهد كبير جدا فيما يتعلق بالبيئة وخاصة الإعلان عن "اللواء الأزرق" باش تنشجعو التنافس.

ولكن، كاين عمل كبير وكبير جدا تيقومو به الجماعات الترابية، أنا، شهادة لله، الجماعات الترابية عندها استثمارات مهمة في هذا المجال، وتدخل مهم في هذا المجال، والحمد لله، كاين نجاحات معتبرة، ثم أيضا جمعيات المجتمع المدني، تتعرفو الآن السباق اللي حاصل، احنا غادي نعلنو قريبا على "جائزة الحسن الثاني للبيئة"، تنافس في مجالات متعددة بما فيها هذا المجال، تنافس بين الجمعيات، بمعنى كاين واحد الوعي بيئي إن صح التعبير، جماعي، فردي، محلي في هذا المجال.

ولكن، اللي نبغي نقول غادي واحد الجواب، أنا نقول لك راه وصلنا لـ 13 مليون سائح لولا الجائحة، و80% ديال هاذ السياح تيمشيو للشواطئ، هذا دليل الحمد لله، أن الشواطئ ديالنا عموما جيدة، بقات لنا كما قلت لكم 13% اللي قلتها للسيد المستشار المحترم، أنها يمكن لنا نتعاونو فيها إن شاء الله باش تكون عندنا 100% وإن كان أداء البشر مرة، مرة تيخسر لنا هاذ الشي.

تنتمناو، إن شاء الله، أننا نتعاونو على هاذ الشي باش تكون شواطئنا كلها في المستوى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم.

بداية، أود تثمين مجهوداتكم التي تستهدف إصدار تقرير وطني حول جودة مياه الاستحمام ورمال الشواطئ كل سنة.

التقرير يكشف نسب مطابقة مياه الاستحمام بالشواطئ المغربية لمعايير الجودة الميكرو بيولوجية، وقد أفاد التقرير ديال هاذ السنة، كما ذكرتم سالفا، أن نسبة المطابقة قد جاوزت 87%، بل سجل ارتفاع في عدد المحطات ذات جودة ممتازة. هذه نتائج مشرفة أكيد أنها نتاج مجهودات مكثفة تقوم بها الوزارة.

ننوه أيضا بمجهودات الوزارة لإرساء آليات التدبير الاستباقي لجودة مياه الاستحمام وتصنيف المياه اعتمادا على نتائج الرصد للأربع سنوات الأخيرة: 2017-2020، حسب الأصناف الأربع: الممتازة، جيدة، مقبولة ورديئة.

معيار يعد أكثر صرامة من ذي قبل، بل ستحدد معه مصادر التلوث محتملة التأثير على جودة مياه الاستحمام وعلى صحة المصطافين، وأيضا ستوضع معه مقترح مخططات عمل وخطط للتدبير كأداة مساعدة على اتخاذ القرار.

أعود، السيد الوزير، لأشيد بالنتائج المنجزة والارتفاع الحاصل في عدد الشواطئ التي صنفت ذات جودة ممتازة، إلا أن عددها لا يراوح العشرين من أصل 175 شاطئ موجود بالمملكة، وبما أننا السيد الوزير ببلد ذو واجهتين بحريتين تتيح لبلادنا شواطئ جميلة جدا مستقطبة للسياح، بل قد تعد ركيزة يعتمد عليها من أجل إعادة انطلاق السياحة بعد الجائحة.

لهذه الأسباب، لابد من تكثيف الجهود من طرف جميع الفاعلين والمتدخلين وانخراط القطاع الخاص أيضا، إلى جانب الجماعات، مع دعم وزارتكم أيضا ومواكبتكم بهدف الحصول على عدد معتبر من الشواطئ ذات جودة ممتازة.

دون أن ننسى، السيد الوزير، المحطات التي لا تحصل على مطابقة المعايير، على قلتها، حيث لا تمثل كما قلتم إلا 13 أو 12%، إلا أنها تعد غير صالحة للاستحمام، وهي تمثل خطرا على صحة المصطافين.

هذا وضع لابد من تصحيحه عبر مجموعة من الإجراءات حتى تنتقل هذه المياه إلى صنف مطابق للمعايير الوطنية، أقترح على رأس

هذه الإجراءات معالجة المياه العادمة أو الصرف الصحي قبل تصريفها في البحر، لابد من تجهيز الشواطئ ببنيات تحتية للنظافة، لابد من تنظيف الرمال من النفايات والمواد البلاستيكية خارج فصل الصيف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

نمر إلى السؤال الموالي، موضوعه "تدبير مراكز طمر وتثمين النفايات المنزلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السي الحاج.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

في ظل ارتفاع نسبة إنتاج النفايات المنزلية بسبب النمو الديمغرافي وتغييرات أنماط الاستهلاك، أصبح موضوع التحرك في مجال تدبير مراكز طمر النفايات وتثمينها أمرا ملحا، وذلك أن الاستمرار في تأخر حل هذا المشكل من شأنه أن يعقد الأمور أكثر فأكثر.

ولذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي ستتخذونها لمساعدة الجماعات الترابية لحل هذا المشكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هناك عمل جبار قامت به البلاد ديالنا إلى الآن فيما يتعلق بالنفايات بصفة عامة، لا في الجمع ديالها، وصلنا لواحد المستوى الحمد لله جيد، واليوم راه انتقلنا في الجمع إلى الجماعات القروية، بدا كيتحسن هاذ الشي رأينا.. وبالمناسبة إلى اسمحتي السيد المستشار المحترم أنا هاذي مناسبة نقول أنا دائما أريد.. النقص موجود، وهو اللي علاش كتجي الحكومات باش تعالجو وعلاش أنتوما تتراقبو باش نعالجو، ولكن راه ملي ناخذو 10 سنوات المؤشرات ديال 10 سنوات ولا ديال 20 سنة ماشي هي المؤشرات ديال اليوم.

كاين تحول كبير إيجابي، لكن هذا التحول طبعا خلانا نظرو إلى ما يسمى بحكامة القطاع، وتنظن هذا هو اللي في الثنايا السؤال ديالكم، اليوم الجماعات الترابية بما فيها الجماعات الكبيرة وأنا رئيس جماعة، راه أقصى ما يمكن ليها تعطي هي 100 درهم للطن إلى بغينا نديرو المراكز، لأن خصها تخلص الموظفين، غير النفقات الإجبارية كتدي ليها تقريبا 80%، إلا بعض الجماعات اللي عندها مداخيل كثيرة وربما عندها نشاط اقتصادي إلى غير ذلك، ولكن راه هذا هو..

راه اليوم ملي بغينا ندوزو لمرحلة متقدمة بدينا تنتكلمو على 200 درهم للطن، بمعنى مضاعفة، راه ما تنتكلموش.. راه تنتكلمو على مليون طن سنويا، وراه ديرو الحساب شحال غادي يكلف شحال غيكلف، ولذلك اليوم كاين عمل تتقوم به وزارة الداخلية باش نزيدو واحد الحكامة جديدة.

أنا لا أستبق النتائج، ولكن أعتقد مواكبة الجماعات ضروري من انطلاق حكامة جديدة، ربما مؤسسة وطنية لها إمكانيات مالية، ربما طريقة أخرى، ربما التكنولوجيا اللي غتجي غتكون أرخص مقارنة مع تكنولوجيات أخرى، أنا تنظن هاذ التوجه ديال إعادة النظر في الحكامة باش نعاونو الجماعات باش نوصلو لـ 100%، هاذي من الأمور اللي هي مهمة مع واحد الاحتياط أنه عندنا واحد الرصيد ديال ما يسمى بالمطارح العشوائية وبالعصير العشوائي، هذا أيضا يحتاج إلى أيضا حل، انطلاقا من هاذ العمل المؤسساتي الجديد اللي محتاجين لو فيما يتعلق بالنفايات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار، السي تويزي، تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير،

أنا في الواقع متفق معك، السيد الوزير، على أن المغرب في الواقع دار مجهود كبير في هاذ الموضوع ديال جمع النفايات، والجماعة الترابية سواء كانت قروية أو من المدن الكبرى بالنسبة لهاذي 15 عام كيف ولاو المدن ديالنا والقرى ديالنا، كاين في الواقع تطور كبير جدا إيجابي فيما يخص الموضوع الجمع دالنفايات.

الإشكال اللي باقي دروك.. مشكل كبير ولو أن عندنا المخطط والجماعات دارو مجهود كبير، الجماعات القروية دارو.. واحد الوقيتة ما كانتش الجماعة ما عندهمش الكاميو الزبل، مع عندهمش (Bac à ordures) ما كاينش الجماعة القروية تيقولك ما عندهاش (Bac à ordures) ، إذن المشكل الجمع درنا فيه، الجماعات دارو فيه واحد

الدور كبير جدا تيتساعدو من طرف (DGCL[5]) ديال وزارة الداخلية إلى آخره، انطلاقا من ذاك المشروع ديال البرنامج الوطني لتدبير النفايات، هذا كاين.

ولكن المشكل اللي كاين، السيد الوزير المحترم، الآن.. أنا نقول لك مثلا كما أنت رئيس الجماعة أنا رئيس جماعة، رئيس جماعة، أنا دروك في الجماعة اللي تنترأسها دابا، دابا في العالم ما كاينش شي جماعة اللي فيها المطرح في وسط المدينة، في وسط المدينة ماشي جنب المدينة، في وسط المدينة، 15 عام ولا 20 عام والناس تيدابزو باش يحيدو ذاك المطرح من وسط المدينة فين ما ديتيه يجريو عليك الجماعة، تمشي لهاذ الجماعة يجريو عليك الجماعة، تمشي لهاذ الجماعة يجريو عليك من هنا.

إذن، لابد للدولة في واحد الوقيتة على أنه هاذ المطارح لابد يتفقو الناس يكون الضغط ما يمكنشاي تقول ليا ما تجيب لياش الزبل ديالك وتجي.. راه غير منطقي، غير منطقي باش وسط المدينة فيها 50 ألف الناس ووسطها فوسط الواد كاين مطرح النفايات اللي المدينة كاملة تتشم هاذ..

وبالتالي لابد من مساعدة الجماعات في هاذ الشكل باش يخرجو هاذ المرض، وتصورو، السيد الوزير، 50 ألف ديال الناس ولا تصورو في القنيطرة إلى كاين المطرح حدا الغابة تما حدا.. ما يمكنش، واش الجماعة غتدير هاذ الشي بوحدها؟ يمكن دارت مجهود في الجمع، دارت مجهود في واحد العدد المسائل في الاتفاقيات، تندخلو الزبل دروك وتنديوه لمراكش بـ 200 درهم للطن، 200 درهم للطن وتنديو 40 طن يوميا، وبالتالي لابد تكون مساعدة ديال الحكومة ديال الوزارة وديال ذاك البرامج الكثيرة جدا باش يمكن نحيدو هنا ولو بالضغط، ماشي الخاطر، ماشي الخاطر، باش نخرجو باش نمشيو لجماعة فيها ماعرفت جماعات فيهم مئات الكيلومترات ونجيو في واحد الجماعة فيها 10 كيلومتر مربع ونحطو فيها 40 طن ديال الزبل، في الواقع هاذ الشي ما تنفهموش وبالتالي الجماعة مستعدة باش تخدم، مستعدة باش تعمل، مستعدة، ولكن لابد من المواكبة ديالها، لابد باش تساعدو ماشي غير هذا.. جميع الجماعات اللي بحال هاذ الشكل هاذو.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

طبعا، هاذي مناسبة نبغي نأكد أن واحد المجهود جبار كبير وسجلوها علي، السيد المستشار المحترم، فيما يتعلق بالحكامة المالية للجماعات الترابية حسب ما أعرف من الجماعات، المعدل تقريبا يمكن نقول لك إلى ما كنتش أقل 10% سنويا تتطور المداخيل ديال الجماعات وهذا واحد الإنجاز كبير قامت به الجماعات وخاصة المدن الكبرى، وخصنا نعترفو به ومزيان ناخذو الأرقام.

ثم واحد التحول كبير فيما يتعلق بالخدمات ديال النظافة وبالخدمات ديال البيئة، من تشجير و.. (كلام غير واضح) واللائحة طويلة، لكن فعلا هاذ الإشكال اللي تتكلمو عليه، كان مرتبط في ذهن المواطنين، ذهن المواطنين أن المركز ديال النفايات هو مصدر المشاكل، كلنا كنا تنقولو النفايات مصدر المشاكل، اليوم أصبحت النفايات مصدر ثروة، اليوم كاينة شركات دولية مستعدة تاخذ هاذ النفايات وتدير بها (la transformation)، مع وزارة الصناعة الآن تنشتغلو على (les filières) اللي مرتبطين كيفاش هاذ الشي نردو منه طاقة، نردو منه أسمدة، نردو منه واحد العدد.. عاد نتكلمو على النفايات اللي هي نفايات خطيرة.

ولذلك، بغيت نقول اليوم الحمد لله التوجه لا يقبل أي مركز طمر النفايات إلا إذا كان يحترم المعايير البيئية والصحية، ومتفق معاك خصنا نلقاو الحل فيما يتعلق بالعقار، وهاذي هي المواكبة اللي خصها تكون للجماعات الترابية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "الكهرباء بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لطرح السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سؤالي يتعلق ببرنامج كهربة العالم القروي.

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، على أن هذا يعد موضوعا عاما وموضوعا حيويا ومدخلا لفك التهميش والقضاء على الفقر بالنسبة لساكنة العالم القروي، وإعطاء الفرصة لساكنة العالم القروي أو بواسطة ربط هاذ الكهرباء لإنجاز مشاريع مدرة لهم بالدخل ولتمكينهم بالعيش في هذه المناطق النائية والمناطق الجبلية.

[5] **D**irection **G**énérale des **C**ollectivités **L**ocales

السيد الوزير،

اليوم، نسائلكم حول البرنامج المتعلق بربط 22.000 مسكن، برنامج ديال 2020-2023، بغينا اليوم تعطيونا الصورة حول هاذ البرنامج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا حقا ماشي في هاذ السؤال لأن كان سؤال عام، ولكن تنظن احنا اللي موجودين في هاذ القاعة أحزابنا المختلفة، باستثناء أعتقد حزب واحد، ربما جزء من الإخوان اللي فيه، مرينا في مرحلة من مرحلة ديال التدبير في الحكومات، الحكومات طبعا باستثناء النقابات، النقابات حيث لها دور خاص، وهي تكمل طبعا الدور ديال الأحزاب السياسية، لكن يمكن نقولو هاذ الشي ديال الكهربة هاذي قصة نجاح حقيقية، أنا غنقول لكم في بلادنا، أنا بصدق تنقولها أمام الرأي العام، ما عرفتش علاش عزيز على واحد العدد ديال الناس يتكلمو على السلبيات ديال البلاد؟ ما كاين باس..

ماشي عليك، السيد المستشار المحترم، مزيان نفتخرو بعدا أشنو تدار في بلادنا، الأمن والاستقرار والكهرباء والماء والنفايات، الطاقات المتجددة، التصنيع، الجائحة الآن اللي وجهناها مقارنة مع واحد العدد ديال الدول، كل مرة الحمد لله تنديرو إصلاحات، يعني هذا واحد العمل كل واحد تيقوم بالدور ديالو، لكن في هاذ الموضوع ديال كهربة العالم القروي وصلنا لواحد المستوى متقدم جدا، أشنو اللي بقى لنا الآن السيد المستشار المحترم؟ عندنا جوج ديال التحديات:

- التحدي الأول هو يمكن نقول عموما واحد 1000 دوار كاين إشكال ديال وصول الخيط، لأنه كنا تنتكلمو سابقا على الاتفاق ديال اللي عندهم قل من 80.000 درهم لكل منزل، تتعطي الجماعة شوية، الدولة تتحط واحد القدر تتساهم، الحكومة تتساهم من خلال الميزانية ديال الدولة والمواطن تيخلص لمدة 7 سنوات واحد القدر مالي باش يمكن ياخذ الكهرباء.

اليوم، هاذ الشي اللي بقى مكلف، تيوصل بعض الأحيان إلى 14 مليون باش يوصل، فبالتالي الآن هاذ البرنامج اللي درنا، الحمد لله استطعنا نحققو المئات ديال الدواوير تحققت، سواء في البرنامج اللي مكلف به المكتب الوطني ولا في البرنامج أيضا في إطار التنمية القروية، ولكن اليوم احصينا أشنو هوما الدواوير اللي فيها صعوبة كبيرة جدا، واللي يمكن الحل هو الطاقة الشمسية، وهذا هو المقترح ديالنا والآن تنوجدو هاذ البرنامج باش نعالجوه في أقرب وقت لأن أصبحت الكلفة قليلة.

- الإشكال الثاني والتحدي الثاني هو ما بقاوش الناس تيكتفيو بالإنارة، الكهرباء، ولاو تيديرو أنشطة اقتصادية، وبالتالي تيخص الشبكة الكهربائية تقوى، وهذا غتكون فيه استثمارات كبيرة بالنسبة للمستقبل.

ولذلك، يمكن نقول إجمالا فخورين بهذه قصة نجاح، النقص اللي كاين غنتعاونو عليه جميعا إن شاء الله باش يمكن نعالجوه في وقت وجيز وباستعمال التقنيات الجديدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الوزير.

نحن كذلك فخورين بما تم إنجازه في هذا المجال، لكن، السيد الوزير، تتعرفو على أن المعدل الوطني ديال ربط شبكة الكهرباء بالعالم القروي، فهناك بعض المناطق اللي ما وصلتش للمعدل الوطني اللي علنتو عليه، فمثلا خنيفرة فالمعدل أقل من 80، إقليم خنيفرة.

كذلك، السيد الوزير، نستغلو الفرصة اليوم ونحاولو نعرفو كاين بعض البدائل اللي كنتو انجزتوها، تيتعلق الأمر مثلا بمحطة "نور أبي الجعد" اللي هو برنامج طموح، واللي باقي لحد الساعة ماخرجش لحيز الوجود، نبغيو تعطيو اهتمام لهاذ الموضوع.

كذلك، تتعرفو السيد الوزير وتكلمتو عليها على أنه الساكنة ديال العالم القروي ما بقاتش تتكتفي بالنسبة للكهرباء في مجال العيش، ولكن ترتبط بالأنشطة الاقتصادية وبالتالي ترتب هنا ولت مشاكل ديال انخفاض الجهد، فكاين اللي عندهم دابا حاليا عندهم ربط ديال الكهرباء، ولكن ذاك الجهد اللي انخفض ما تيمكنهمش حتى من أن الكهرباء اللي متوفر لهم ما تيمكنهمش حتى من وسائل العيش، التلفزة ولا مثلا المضخة ديال المياه، وبالتالي هنا لزوما ينبغي إعادة النظر بالنسبة فيما يتعلق بالمشكل ديال انخفاض الجهد.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا.

بإيجاز، الخريطة ديال الطاقات المتجددة غتكون بصدد التحيين ديالها، باش يمكن لنا نطلقو البرامج الجديدة في العقد المقبل بالنسبة للطاقات المتجددة، القطاع العام والقطاع الخاص.

فيما يتعلق بالجهد، الصيانة سنة تقريبا، يمكن نقول لك تنوصلو لمليار ديال الدرهم الصيانة بالإضافة لتطوير الشبكة، باش يمكن لنا نستجبو راني قلتها تحدي، هو أنه تزادت الأنشطة زد عليها شي شوية شي وحدين الله يهديهم اللي تيسرقو الكهرباء وخاصة تيستعملوها، الحمد لله كاين محاولات، العام اللي فات تنعتقد راه دخلنا تقريبا يمكن وصلنا لـ 500 مليون ديال الدرهم غير معالجة السرقة ديال الكهرباء.

آخر نقطة بغيت نعطي على خنيفرة، ماشي 80%، أنا عندي الرقم حيث دايما تنجيب معايا هاذ (tableau) تنخاف لتفاجؤوني اللي في البرلمان، خنيفرة واصلين 92% وكاين برنامج ديال 814 منزل غنوصلو 97% مع هاذوك اللي بقاو في الجبل راه نشوفو، لقاو لهم الحل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال التاسع موضوعه "تعميم النظام المعلوماتي على عملية تدبير عدادات الماء والكهرباء بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الصعوبة، السيد الوزير، صعوبة الوصول لقراءة عدادات الماء والكهرباء بالعالم القروي يجعل هامش التقديرات مرتفع.

لهذا، نسائلكم عن تعميم النظام المعلوماتي في تدبير قراءة هذه العدادات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضلو.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا، أشنو هي الطريقة اللي كانت؟ كانت فعلا كاينة صعوبة أنت خص يكون عندك موظفين.. راه ملي تنتكلمو على العالم القروي بالخصوص 42.000 دوار، 42.000 دوار 2.2 مليون مسكن اللي تكهرب، فتصور معايا في الشهر شحال خصك من الموظفين باش يمكن لك..؟

فلذلك، كانت تدار ما يسمى بحصر العداد كل شهرين، شهر تيكون تيخلصوه تقديري وملي تيجيو للشهر الثاني تيحيدو ذاك الشي التقديري وتيرجعو له، إلى كان مخلص زايد تيرجعو له وإلى كان مخلص أقل تيزيد، فكانت هاذي هي الطريقة.

اليوم، اخذا قرار المكتب الوطني طبعا في إطار التحولات الجديدة ديال إعادة النظر في الشبكة ورقمنة الشبكة باستعمال التكنولوجيات الجديدة، وراه اليوم وصلنا.. غنوصلو لمليون عداد ذكي على أساس التعميم ديالها، بدينا بـ (la haute tension) و(la moyenne tension)، دابا الآن غادين بالنسبة للمساكن في أفق إن شاء الله نسرعو بها باش يكونو العدادات الذكية، الحمد لله البورطابل ولا موجود، التكنولوجيا ولت عند كلشي باستثناء المناطق البيضاء، باش يمكن إن شاء الله المواطن هو يتحكم في الإنارة ديالو ويتحكم في الفاتورة ديالو يبدا يراقبها تقريبا شحال وصلت لو كل يوم، هذا واحد الاستثمار مهم جدا إن شاء الله.

بالإضافة للشركاء اللي وقعنا معهم، بالإضافة لواحد العدد ديال الشباب اللي أسسو بعض المكاتب اللي عندهم عقدة مع المكتب الوطني اللي هوما تيعاونوه، ولكن الآن كاين عمل باش يمكن لنا نوصلوه إن شاء الله في أقرب وقت باش ما يبقاش هاذ المشكل ما بين المكتب الوطني والزبناء اللي تنتكلمو على أكثر من 6 مليون ديال الزبناء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الوزير.

وتنشكرك على المجهودات ديالك والعمل ديالك اللي تتقوم به، هذا احنا تنعرفو عليك رجل عملي، الحمد لله على بلادنا قطعت يعني - بكل صراحة - أشواطا مهمة بالتوصيل باش وصلت الما للقرى الما والضو والناس فرحانين باش وصل لهم هاذ الشي، وكان زعما بفضل هاذ البرنامج ديال كهرباء العالم القروي كانت تجربة مزيانة الحمد لله، اللي

غطت تقريبا جميع القرى بالماء والضو.

لكن، كاين بعض المشاكل اللي بانت، أهمها هي التعبئة بالروشارج (recharge)، لا يعقل، السيد الوزير، أن المواطن يتنقل من مقر السكنى ديالو إلى المدن اللي هي مجاورة للجماعات القروية، لأن غادي يتقام عليه التكلفة قدها قد هاذيك الروشارج (recharge) اللي غادي ياخذ تقريبا.

إذن بالتالي، السيد الوزير، اليوم بغينا احنايا كيف ما قلتي على العدادات اللي هي كاينة تكنولوجيا حديثة جديدة اللي خدامين فيها، شكرا على هاذ المجهودات ديالكم، ولكن بالأخص غير بغينا نشوفو، السيد الوزير، واش ماشي ممكن لهاذ الناس هاذو باش يبداو يخلصو عند ذوك الحوانت اللي كاينين في الجماعات القروية بلا ما يتحولو حتى للمكاتب ديال الضو والماء هذا، اللهم نحلولهم المشكل باش نقربو لهم الخلاص، لأن ملي تيمشي هاذ المواطن راه تيتمحن وتيتكرفص في الطريق مع الطاكسيات فين غايمشي ويجي تيخلص إذن عندو مشاكل، فلهذا بغينكم باش تشوفو..

المطلوب منكم، السيد الوزير، باش تشوفو من حال هاذ الشريحة وراه بصراحة ممحنين باش تيمشيو باش تيخلصو في المكتب الوطني للكهرباء، إذن إلى لقيتو لهم هاذ الحل تحلولهم المشكل كان أحسن.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، راه كان واحد العدد ديال العقد اللي توقعت مع وحدات ديال الشباب وديال الناس في العالم القروي باش هوما اللي يتخلصو من عند المواطنين وقراب من المواطنين، هاذو ما زال زايدين فيها باش يمكن لنا نعمموها، أنا متفق معاك كل جماعة قروية، مركز قروي يمكن لنا نزيدو نشجعو.

كنا بدينا تنشتغلو في مفاوضات مع البريد، لأن البريد منتشر تقريبا في 1200 فرع ديال البريد اللي يمكن لو يقوم بواحد الدور في هاذ المجال، قبيلة اعطيت واحد الرقم كاين مليون عن الدفع المسبق من هاذ 6 مليون، مليون الدفع المسبق، 450.000 ديال العداد الذكي باش ما نغلطش في الرقم، والآن في اتجاه التعميم ديالها.

هاذ الفكرة الآن نظام المعلومات هو يمكن المواطن يدير الروشارج (recharge) من التليفون ديالو، ولكن هذا تيطلب واحد النظام أمني ديال الهاتف..

لا أستاذ، هاذ الشي راه ولى ساهل، هاذ الشي راه غادي تكنولوجيا الحمد لله هاذ الشي راه غادين فيه بواحد الشكل كبير جدا، لا بالنسبة للمقاولات، المواطنين باش يولي الإنسان عن طريق الهاتف.. وبالمناسبة عن طريق الهاتف ولى تيقوم بواحد العدد دالإجراءات اللي أكبر من الدفع من قضية الروشارج (recharge)، راه ولى تيتعامل مع الأبناك، ولكن هذا كما قلت لك واحد الدينامية تنتمناو في أقل من بضع سنوات ما تكونش كثيرة، يمكن لنا إن شاء الله نعممو هاذ التكنولوجيا ونهنيو المواطن من التمارة، أنا ابن البادية باقية عائلتي في البادية، وأعلم بأن هذه من المطالب ديالهم باش يمكن نقربو الخدمات من المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "تدبير النفايات بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لطرح السؤال.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

تدبير النفايات في المغرب، احنا تنعرفو مدى المجهودات التي تبذل، ولكن مع حجم هذه النفايات، هذا طبعا سؤال قديم جديد وغنبقى دائما تنطرحوه، نظرا لأن المشكل عندنا اليوم هو تدوير.. ضعف التدوير وتثمين هذه النفايات، خاصة في الجماعات اللي ما عندهاش موارد مالية كافية، فأشنو هو، باش نطمئنو المواطنين ونريحهم، خصوصا فصل الصيف اللي تتكاثر فيه أولا الأزبال ديال الخضر والفواكه اللي تتلاح، خصوصا الدلاح والهندية، هاذو مواد غذائية تنستهلكوها، ولكن النفايات ديالها في الساع تتعفن والروائح تتقلق راحة الساكنة.

السيد الوزير،

احنا ما تنقولوشاي اليوم راه احنايا غنضربو العصا ويتشق البحر، بقدر ما أن احنا الدور ديالنا كنهو وكنحسسو الحكومة بأن هناك أخطار، وهناك مشاكل يجب تطويقها لتحسين الحياة في بلادنا والحمد لله.

احنا مآمنين أن هناك تطور، ولكن حتى احنايا الدور ديالنا كذلك تنقلو لكم لهاذ القبة ما هي المشاكل اللي يجب على الحكومة الانكباب عليها.

النفايات في المغرب راه احنايا تخلصنا من ذيك الأكياس البلاستيكية اللي كانت تتشوه النظرة للبيئة ديالنا والمحيط ديال المدن، بحيث أن تيبان هذاك الشي فضيع، اليوم الحمد لله راه بدينا هاذ الأكياس بدات تتنقص، تيبقى لنا الآن معالجة وتدوير هذه النفايات بطريقة علمية وكيفاش.. باش نقتديو كذلك بالمدن، كاين بعض المدن اللي طورو هاذ المطارح اللي ما بقاتشي تتشكل خطر، بقدر ما أن بدينا تنحولو فيها وتنستثمرو هاذ النفايات للأسمدة، للطاقة، هذا هو اللي تنتمناو بلادنا تستمر فيه وما تنظنش هاذ الشي بعزيز على المغاربة وعلى التوجهات الملكية السامية.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير للإجابة، على السؤال.

تفضل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أؤكد على التكامل بين المؤسسة التنفيذية للحكومة والمؤسسة التشريعية، طبعا هذا باش يمكن لها كمال التكامل بين الأحزاب والنقابات، باش يمكن لنا نزيدو كاملين إلى الأمام والتنافس في طرح الأفكار، في المراقبة، في طرح المشاريع، في المعالجة، ولذلك لا أعتقد أن شي واحد يمكن لو يتقلق من هاذ زوايا النظر المختلفة، ولذلك أنا سعيد ببعض المقترحات وببعض الملاحظات.

غير بغيت نعطي بعض الأرقام:

أولا، هنيئا.. خصنا من هاذ المنبر أن نتوجه بالشكر إلى الجماعات الترابية، قروية وحضرية، وإن كما ما بقاش هذا.. ولكن على الأقل للتذكير غير أن في المجال القروي والمجال الحضري على الإمكانيات الهائلة اللي وضعوها المالية اللي وضعوها فيما يتعلق بالنفايات، يمكن أقول ما أعرف أنه كاين اللي ضاعف جوج المرات الميزانية ديال النظافة، وراه الإخوان تيعرفو راه كاين اللي تيعيش في واحد العدد.. وتيتابع هاذ الشي.

هنيئا، طبعا للعمل اللي تتقوم به الشركات والشركات مغربية، كاين شركات أجنبية، ولكن شركات مغربية والعمال الدور اللي تيقومو به وخاصة الأوقات الصعبة اللي تكلمت عليها، وتنعطي بعض الأرقام، اليوم قبل ما تنعطي الرقم، البارح في القانون، ما دام تكلمت على التدوير، السيد المستشار المحترم، البارح في القانون الجبائي راه مطروح الاقتصاد الأخضر بما فيه الاقتصاد الدائري في تدوير النفايات، أن تكون عندو تحفيزات في هاذ الاتجاه، بالإضافة للاقتصاد الاجتماعي، بالإضافة للاقتصاد الثقافي والرياضي، بالإضافة لواحد العدد ديال الأمور، هذا توجه ديال البلاد ديالنا باش يمكن لنا..

هاذي نفايات ما يمكنش نطبقو عليها نفس المنظومة الضريبية، يا ربي شكون يجمعها لنا، يا ربي شكون يعاونا باش نعالجوها، وبالتالي لابد من تحفيزات في هذا المجال.

اليوم، طبعا مع وزارة الصناعة درنا ما يسمى بالمنظومة الإيكولوجية الخضراء، واللي تتكلم على تدوير النفايات من هنا لـ 2030 تقديرات واحد عدد الملايير ديال الدراهم، 156 مشروع غادي في هاذ الاتجاه، بالمناسبة تدارت الآن واحد المعالجة - غنختم بها قبل ما ندير التعقيب إلى كان باقي الوقت ديال التعقيب - هو أنه ما بقيناش تنذاكرو على النفايات فقط من حيث الجمع، ردينها صناعة هاذ الشي علاش مشات مع الاقتصاد الأخضر مع وزارة الصناعة، هذا راه إشارة قوية أنها تولي اليوم كاين بعض الدول، اسمحو إلى اعطيتكم هاذ المثال:

ألمانيا فيها 15.000 مركز ديال تدوير النفايات تيخدم 260.000 واحد، تيدخل (chiffre) يعني (revenu) بالنسبة للاقتصاد ديالهم 70 مليار ديال الدولار، واحنا عندنا التقدير بأننا يمكن لنا نوصلو حسب الدراسة لـ 50.000 منصب ديال الشغل ويمكن لنا نحطو واحد عدد الملايير ديال الاستثمارات، لأن كما قلنا ولات (matière première) ما بقاش تيعرفها الواحد، ولكن الآن يمكن لنا نستعملوها هذا تحول ماشين فيه.

أكيد غتجي فيها قوانين، أكيد غتجي فيها واحد العدد ديال المراجعات، باش يمكن لنا نجحو كاملين مع المدن ديالنا، الجماعات، ومع الصناعيين ديالنا في هاذ الاتجاه وراه غنوقعو حتى مع واحد الفيدراليات الصناعية باش يستعملو واحد العدد النفايات في الصناعات ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الموالي، موضوعه "التدهور البيئي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

تفضل السي العزري.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

تفيد بعض التقارير أن تدهور جودة الهواء الخارجي يتسبب في الإصابة بالأمراض التنفسية وأمراض القلب والشرايين، وخاصة بالنسبة للأطفال، كما يتسبب سنويا في حصد العديد من الأرواح.

وأمام هذا الوضع المقلق الناتج عن تلوث الهواء وما يكلف بلادنا سنويا مبالغ مالية وانعكاسه على الناتج الداخلي الخام، نسائلكم، السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لتحسين المجال البيئي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا، هذا من المعضلات الكبيرة، يعني هاذ التلوث ديال الهواء، معضلة في العالم طبعا، عدد من المدن تتعاني منها، احنا في البلاد ديالنا فعلا قمنا بواحد العملية ديال الجرد وتبين بأن كاين معاناة في بعض المدن والأسباب ديالها جاي من ثلاثة المصادر، خليني نقول المصادر ديال تلوث الهواء:

- المصدر الأول هو الصناعة: كما تتعرفو واحد الوقت كان خصنا نديرو الصناعة وما كانش المعايير البيئية، اليوم بغيت نطمئن أيضا الرأي العام، لا يقبل أي استثمار صناعي إلا إذا كان فيه المواصفات البيئية ولو يكون تيشغل، ولو يكون فيه ملايير ديال الدراهم، لابد أن يقبل بيئيا، أن يقبل بيئيا، آخر منطقة صناعية اللي درنا مع السيد وزير الصناعة وشاركنا معه هي ديال صفرو- فاس، فطبعا جميع المناطق الصناعية، ولكن لابد من معالجة المقذوفات الصناعية وهذا أمر مهم؛

- الأمر الثاني هو النقل: النقل طبعا، النقل لأنه تيستهلك تقريبا جاي من الطاقة تيستهلك 38%؛

- الصناعة التقليدية في بعض المدن: الأفرنة اللي تتستعملو، ولذلك كان برنامج ديال مراجعة هذه الأفرنة باش تكون أفرنة مستدامة؛

- ثم المحطات ديال الكهرباء اللي كانت تتستعمل الفيول والفحم، ولكن ما بقاش الآن ديال الفيول تتشتغل، مشات في الاتجاه الآن ديال الغاز والطاقات المتجددة والفحم مع استعمال ما يسمى بـ (les filtres) باش ما يبقاش هاذ الأمراض.

ولذلك، هذا واحد التوجه في هاذ القطاعات هاذي باش يمكن نعالجو هاذ الشي ديال تلوث الهواء، ودرنا الآن برامج لمراقبة التلوث ديال الهواء، استثمارات مهمة في واحد العدد ديال المدن فيها محطات ديال مراقبة ديال تلوث الهواء ومنين تتجي؟ عن طريق المختبر المركزي مع مختبرات متنقلة مع شركاء آخرين باش يمكن لنا نقولو بالضبط منين تتجي وتنقترحو واش نعالجوها في إطار النقل أو في إطار الصناعة التقليدية أو في إطار الصناعة أو في إطار الكهرباء، والحمد لله كما قلت كاين واحد العدد ديال البرامج في هاذ الاتجاه، نتمناو إن شاء الله نتغلبو على هاذ الأمر هذا بهذه ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا، السيد الوزير، على الإيضاحات التي تفضلتم بها.

لكن، لقد أوضح التقرير الذي صدر عن منظمة الصحة العالمية حول التلوث الهوائي بالعالم، حيث أن المدن التي تعرف نسب تلوث عالية في المغرب هي مدينة الدار البيضاء، والتي تحل في المرتبة الأولى، كما أوضح كذلك أن تلوث الهواء ليس مسؤولية السكان، ودعا بالمقابل إلى تقليل نسب تلوث الهواء والحد من انبعاثات المداخن الصناعية.

السيد الوزير،

تعرف بعض المدن المغربية تدهورا متزايدا للبيئة، ينذر بمزيد من معاناة السكان مستقبلا، إن لم تتضافر جهود المسؤولين من أجل تطويقه، وسأقتصر هنا على ذكر ما تعرفه مدينة القنيطرة التي أسكنها، كما قلتم وأشرتم المحطة الكهربائية، كل الأصابع فعلا أو كل أصابع الاتهام تشير إلى أن مصدر الغبار الذي يهدد صحة وسلامة المواطنين القاطنين بالقنيطرة يرجع إلى المركب الحراري للكهرباء الواقع على ضفة واد سبو، المدخنة الضخمة لهذا المركب المنتج للطاقة الكهربائية لا تكف عن إصدار سحب من الدخان في الهواء وسط فضاء يستحيل أن يمر منه الإنسان دون إحكام إغلاق أنفه جيدا، بسبب الروائح الكريهة التي تنبعث منه، حيث أكدت المعطيات التي كشفت عنها الدراسات على صحة السكان والأطفال منهم بالأخص أن نسبة الإصابة بالأمراض التنفسية، أمراض القلب والشرايين، وكذلك السرطان نتيجة هذا الدخان.

السيد الوزير،

إن الدخان الذي تنفثه مدخنة المركب الحراري لتوليد الطاقة الكهربائية ليس هو الملوث الوحيد للبيئة، بل إن هناك مصادر أخرى كثيرة للتلويث البيئي، حيث نهر سبو لم يسلم من هذا الضرر، هناك مواد سامة تلفظها بعض المصانع في النهر والذي يهدد الثروة السمكية ونقول فين هي أيام الشابل؟ وقت الشابل، ايامات هذاك.. اللي بغى يعرس واللي بغى يبني كان تيتسنى وقت الشابل خصوصا في مناطق "شليحات" و"أولاد برجال" و"مهدية".

وغير بعيد عن ضفة نهر سبو يوجد مطرح النفايات، داخل هذا

المطرح توجد أكوام من نفايات ترعى وسطه الأبقار، هنا لا يتم تدوير النفايات بآليات خاصة، بل يتم تدويرها من طرف أشخاص وبالعشرات من نفس النفايات التي ترمى فيه ولقد تضررت..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

تفضل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فيما يتعلق بالقنيطرة، راه المحطة القديمة لم تعد تشتغل، لأن تدارت محطة جديدة وتوقفت المحطة القديمة اللي كانت تتستعمل الفيول واللي كانت مصدر قلق بالنسبة للقنيطريين، ولذلك هاذ الأيام ما بقاتش تتسمع في السطح هاذي شحال توقفت، لذلك كانت فعلا هاذ الملاحظة، مرة مرة تيدارو (des tests) وتيوقع، لأن ما تداروش (les filtres) وهاذوك (les filtres) غاليين، ولكن الآن اللي تتستعمل هي المحطة.. وانتم تعلمون أن كل مرة تتجي شكايات وتتخرج لجنة وتتعالجها.

عندنا بعض المصانع فعلا، بعض المصانع راهم الآن هناك تقارير ذهبت الآن حتى إلى وكيل الملك إلى القضاء باش يمكن لهم يعالجو بعض المصانع اللي عندهم علاقة مع هاذ الشي ديال الواد اللي تكلمتو عليه إلى غير ذلك.

كاين سؤال غادي يجي على واد سبو غادي نعطي فيه بعض التفاصيل، أعمال جبارة تقامت فيه، راه كلشي كان تيصب في واد سبو من المصدر ديالو إلى المصب، كلشي، يمر عبر واحد العدد.. كلشي كان تيصب فيه، لا ذاكشي الزيوت لا ذاكشي ديال التطهير السائل، الواد الحار ولا ذاكشي المصانع، استثمارات مهمة تدارت في المسار كله ديال واد سبو باش يمكن لنا.. بما فيها القنيطرة، وأنتم تعلمون، الآن الاستثمار راه واصل الآن فيما يتعلق بالتطهير السائل غنوصلو لـ 2.5 مليار ديال الدرهم، ولكن كاينة نتائج.

بقات الدار البيضاء مدينة صناعية بامتياز، اليوم تنشتغلو مع.. (كلام غير واضح) التأهيل الصناعي والبيئي وكاين نجاحات في هاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني عشر موضوعه "تلوث نهر سبو".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول تلوث نهر سبو والإجراءات التي اتخذتها وزارتكم للحد من هاذ المشكل العويص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا، هذا كان واحد المعضلة واد سبو، هنا كما قلت للسيد المستشار المحترم اللي تيجي من المصدر ديالو حتى تيوصل للبحر في القنيطرة، راه كما قلنا كان.. أشنو هو الإشكال الأول؟ هو المنظومة ديال المياه العادمة، هذا هو الإشكال الأول، المنظومة ديال المياه العادمة لم تكن منظومة راه احنا تنعرفو المدن ديالنا كيف كانت، اليوم حجم الاستثمارات في المدن الكبرى بالخصوص في المجال ديال المياه العادمة خلا ماشي فقط غير الشبكة تنعاودها، السيد المستشار، ولينا تنديرو محطات ديال المعالجة.

ولذلك، إلى مشيتو لفاس، نعطي أمثلة فاس راه غتاخذ تقريبا غتوصل لـ 800 مليون ديال الدرهم.

القنيطرة الآن المحطة الأولى وصلنا لـ 600 مليون ديال الدرهم، دابا راه غتدار محطة ثانية في القنيطرة محطتان. كانت عندنا هاذ الشي ديال الزيوت اللي تتجي من المعاصر ديال الزيوت، اليوم كاين برامج لمعالجة معاصر الزيوت.

كان فيما يتعلق بالتلويث الصناعي، فكل هاذ الشي.. ولذلك أنا غنعطيك بعض الأمثلة: اليوم تقريبا على كل مسار شبكة الصرف الصحي زائد 20 محطة لمعالجة المياه العادمة، كلها كانت عندها علاقة مع واد سبو، 20 محطة، ولذلك راه الآن حسب التقديرات المعالجة بدا تيصفى الماء ديال واد سبو، بدا تيصفى نسبيا، وهذا طبعا اللي اخذا 7.2 مليار ديال الدرهم، كلهم اللي تيدوز منهم واد سبو 20 محطة ديال

هاذ الشي..

ثم أيضا كانت كترمى أيضا حتى النفايات المنزلية، اليوم كاين تطور فيما يتعلق بالنفايات المنزلية وفي المطارح ديال النفايات، ثم أيضا واحد العدد ديال المصانع اللي هي مرتبطة بواد سبو، اللي تقريبا فيها 25 مشروع ديال مكافحة.. اللي اخذات 285 مليون ديال الدرهم.

فإذن هاذي كلها عندها ارتباط، إما بقريب أو بعيد، بواد سبو، اللي الحمد لله مشاريع، واللي غتخلي إن شاء الله، أنا متفائل أن واد سبو غيسترجع ما أشار إليه السيد المستشار المحترم، يعني الصفاء ديال الماء ديالو ثم يرجع حتى ما يسمى بالبيئة المائية ديالو ديال واد سبو، في وقت إن شاء الله وجيز بإذن الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

هذا ما نتمناه، كيتمناوه الساكنة من مدينة فاس مرورا بـ30 حوالي 30 مدينة إلى مدينة القنيطرة، يتمناو أن هذاك واد سبو يعود للماضي ديالو، يمكن كتكلمو ملي جيتو للحكومة وأنتم كتكلمو على الأشياء اللي تقدمتيو فيها، غير ممكن اليوم شي حد يقنع المغاربة على أنه التلوث ديال البيئة ديالنا كان فيها تقدم، واد سبو دليل.

يمكن المغاربة كلهم كيعرفو كيفاش كان هاذ الفضاء اللي كان ممكن يكون فضاء ترفيهي، وفيه واحد المجال ديال النشاط التجاري، ويمكن لينا نسولكم، السيد الوزير، حول مآل ميناء القنيطرة المتوسطي (المقصود: الأطلسي) فين وصل؟ لأنه واد سبو كان ممكن أنه يعود على الساكنة لمدينة فاس مرورا بثلاثين مدينة، يكون متنفس، أولا، ترفيهي، ويكون مورد رزق لعداد ديال الملايين ديال الساكنة، كون كنا فعلا استغليناه وكانت عندنا واحد التوجه ديال النخبة السياسية اللي يمكن تقدر الإمكانات المحلية اللي كاينة.

بالنسبة لهاذ التلوث، السيد الوزير، ذكرتم أهم المصادر ديال التلوث، ولكن يمكن نسيتو واحد التلوث كنعتبروه أساسي، واللي الحكومة في 1999 دارت بحث، وقالت على أنه كاينة بعض الأسمدة الزراعية وخاصة منطقة الغرب، المكونات ديال الأسمدة كتمشي للحوض المائي وكتدير التلوث ديال الحوض المائي ديال سبو، وهاذ الشي كيخلينا نتساءلو اليوم أشنو هي الإمكانيات ديال بلادنا وديال الوزارة ديالكم باش نحدو من هاذ الآفة، لأنه صعيب عليكم أنكم تدخلو في الأسمدة، خاصة مع المستثمرين الأجانب اللي كيجيو للمنطقة ديال الغرب.

ثانيا، السيد الوزير، واش هناك من إجراءات صارمة ضد مصادر التلوث؟ هاذو مصادر ديال الصناعات وديال النفايات، وأنا ولد القنيطرة، وكنعرف مطرح النفايات، ومطرح النفايات هو مصدر تلوث ديال الفرشة المائية ديال واد سبو، وأنا سبق لي وزرت المطرح ديال النفايات وتساريتو برجلي، وشفت العصير (lixiviats) كيفاش.. كاينة بعض الأحواض اللي كانت مبنية كتبخر، ولكن كاين عدد ديال المياه اللي غادة، يمكن أي واحد يزور المطرح ديال النفايات يشوفها بالعين المجردة.

وهاذ الشي فيه مسؤولية، فيه مسؤولية على أنه ما يمكنش بلادنا اليوم، رغم هاذ الإمكانيات الاستثمارية الضخمة، واليوم بلادنا هاذ الإمكانيات الاستثمارية الضخمة كون كانت زعما كتدبر بحكامة، رب الأسرة إلى اعطيتيه الإمكانيات المالية، كيفاش كيدبر الأسرة ديالو، نهار اللي يوليو عندنا فالحكومة ناس كتدبر للسياسات العمومية بنفس المنطق اللي كتدبر الأسرة ديالها، غادي نتمشاو بعيد، غادي يمكن نحافظو على واحد العدد ديال..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السي الصادي انتهى الوقت.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

غير اللي مابغاش يشوف الإنجازات اللي دارتها بلادنا، من حقو أنه ينتقد، ولكن إنجازات كبيرة.

أولا، الشركة اللي ماكانتش كتدبر المطرح كما يجب مشينا معها للمحكمة، وأنتوما عارفين هاذ الشي، السيد المستشار المحترم، ومشات بحالها وجات شركة أخرى، وراه يمكن ليك تمشي للمطرح الآن.

صحيح (lixiviats) اللي تكلمتو عليه، وهاذ الشي علاش درنا طلب عروض باش نديرو مركز ديال معالجة النفايات، راه احنا بصدد آخر باش نوجدو العقدة فهاذ الموضوع هذا.

فيما يتعلق بالأسمدة، السيد وزير الفلاحة أجاب على الموضوع، أننا الآن نلتزم بالمعايير، لكن يمكن لنا نزيدو، باش يمكن لنا نحافظو على التربة وعلى الفلاحة ديالنا وعلى الماء ديالنا.

ثم راني تكلمت على 20 محطة في 30 مدينة اللي تكلمتو عليها، 20 محطة، عشرين محطة ديال معالجة المياه، 20 محطة، وتكلمت على

700 مليار سنتيم ديال الاستثمارات، راه اعطيت الأرقام، إلى بغا ينكرها شي واحد ينكرها، 20 محطة، بغيتي تزور محطة بمحطة، زور المحطة ديال القنيطرة، راه قريبة منك وراه فيها 60 مليار ديال السنتيم، اللي تحط بوحدها فيها، ومحطة ثانية راها كتصايب، ثم أيضا مشاريع مهمة تتعلق بمعالجة مخلفات الزيتون اللي تحط فيها تقريبا ستة ديال المليار ديال السنتيم.

معذرة، يمكن لي نعطيك الجواب ونعطي للإخوان الأجوبة إلى بغاوها اللي فيها التفاصيل ديال إنجازات الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا.

ننتقل للسؤال الأخير، وموضوعه "المجهودات المتخذة للنهوض بمجال البحث العلمي في إطار التنمية المستدامة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

صادقت بلادنا على الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، كما تم إعداد وتنفيذ مجموعة من السياسات والإستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالطاقات المتجددة وبالتنمية المستدامة، غير أن هذه المجهودات ستبقى غيركافية في حالة عدم تشجيع وتطوير البحث العلمي وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وكذا إفساح المجال للتكنولوجيات البازغة وتطبيقاتها في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

سؤالنا، السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتموها من أجل النهوض بقطاع البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في قطاع البيئة ومجال التنمية المستدامة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيدة المستشارة.

هاذي مناسبة باش نقول بأن بلادنا الحمد لله، زدنا في الجرأة ديال التحول الصناعي التكنولوجي، ماشي فقط نستعملو الصناعات الجديدة والتكنولوجيات، بل نبداو نصنعوها في البلاد ديالنا، والحمد لله يمكن لينا نقول ليكم في المجال البيئي وفي مجال الطاقات المتجددة بدات كتظهر مصانع، مصانع، راه بالمناسبة كيتدار كل سنة واحد المعرض باش كنشوفو آخر الإبداعات الدولية والوطنية ونشجعو الإبداعات الوطنية.

وزارة الصناعة تقوم بعمل جبار لتشجيع التكنولوجيات في كافة المجالات، وآخرها كما أشرت لذلك، السيدة الوزيرة، ما قامت به من شبكات مرتبطة بإخواننا وأخواتنا في الخارج باش يساهمو في البحث العلمي وفي هاذ التحول الصناعي والتكنولوجي في البلاد ديالنا.

أكثر من ذلك، اليوم الحمد لله فمجال الطاقات المتجددة اللي هي جزء من التنمية المستدامة، اليوم راه وصلنا بدون مبالغة لـ500 مليون ديال الدرهم استثمارات في البحث العلمي، البحث العلمي في مجال الطاقات المتجددة، لا (les plateformes) ولا (les programmes)، يعني القواعد، منصات البحث العلمي والمشاريع.. ثم مبرمج من الآن غنوصلو تقريبا غير في الطاقات المتجددة في بضع سنوات مليار ديال الدرهم بوحدو، غير في الطاقات المتجددة، ولكن إلى جا السيد وزير ديال التعليم العالي غادي يعطي أن الميزانية باش ارتفعت اليوم.

انتم كتعرفو إلا اخذينا التعليم بصفة عامة، فيه التعليم العالي 2012 الميزانية 44 مليار ديال الدرهم، 2016 الميزانية 54 مليار ديال الدرهم، 2021 الميزانية 72 مليار ديال الدرهم، هذه أرقام ناطقة، راه مكتوبة عندكم وكيبين التحول الحاصل في مجال التعليم والتعليم العالي وفي المجال ديال البحث العلمي.

اليوم، كاين واحد العدد ديال الأمور تتعلق بعصارة المطارح، أوحال المحطات، تثمين نفايات معامل الزيتون، التغيرات المناخية، التدبير المستدام للموارد المائية، المخاطر المناخية وأنظمة الإنذار، النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة، هاذي كلها مجالات ديال البحث العلمي، اللي الآن بلادنا ماشية فيها، ثم في كل مرة كيتختارو بعض المبدعين المغاربة وبعض الذين أبدعوا في مجالات تقنية وتكنولوجية، باش يمكن كل ما يتعلق بالتنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالبيئة والنفايات والطاقات المتجددة ومجالات أخرى طبعا.

فإذن فهذا توجه، الحمد لله، ديال البلاد ديالنا. متفق معكم، خصنا نزيدو فـ (la dose)، خصنا نزيدو فـ (la dose) لأن المغرب فعلا خط الخط ديالو كدولة صاعدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ المعلومات.

في الحقيقة لابد أننا نثمنو المجهودات اللي قامت بها الوزارة في هاذ المجال، الحمد لله بلادنا قطعت أشواطا في هاذ الميدان، وتبذلت جهود لوضع الأسس اللازمة باش نحققو التنمية المستدامة، من خلال عدة إصلاحات لا في المجال السياسي، القانوني، الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي.

طبعا، هاذ المسار تعزز من خلال اعتماد وتفعيل "الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة" ومجموعة من الإستراتيجيات ذات الصلة، الوزارة بحال اللي جا في كلامكم، السيد الوزير، بذلت مجهودا كبيرا في مجال البحث العلمي، خاصة المتعلق بالطاقات المتجددة.

هاذ المجهودات، السيد الوزير، احنا ضروري أننا نعززوها بتشجيع وتطوير البحث العلمي أكثر، وذلك بالتغلب على بعض الإكراهات اللي كيعاني منها المجال ديال البحث العلمي، لا في البيئة والتنمية المستدامة، ولا في مجالات أخرى، غير هنا غادي نعطي، صحيح أن بلادنا عملت مجهودات في هاذ البحث العلمي، ولكن غنعطي أنا غير بعض الإحصائيات، المغرب كينفق على البحث العلمي 0.8% من الناتج الداخلي الخام، وهي ميزانية ضعيفة بمقياس المعايير الدولية.

إذن كنقولو أنه لابد من تبني استراتيجيات وخطط اللي كتاخذ بعين الاعتبار مجال البحث العلمي وكذلك توفير مناخ ملائم، اللي نشجعو فيه المشاركة الجدية والفاعلة للحكومات والباحثين الاقتصاديين والخبراء ومؤسسات القطاع الخاص في معالجة قضايا التنمية المستدامة.

كذلك، توفير بنية تحتية ملائمة، بناء مؤسسات تعليمية جامعية، ترتكز على برامج التخصصات البيئية وتعزز روح المبادرة والابتكار، وكذلك استقطاب الكفاءات العلمية من داخل وخارج المغرب ومنحها تحفيزات لتساهم في تطوير المجال.

السيد الوزير،

بحال اللي قلتو، هي مجهودات تبذلت، ولكن ضروري دائما نطمح إلى المزيد، ضرورة الرفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي عموما، وبالخصوص في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

في المجلس الحكومي الأخير قدم السيد وزير التعليم العالي المرسوم المرتبط بتأسيس "المجلس الوطني للبحث العلمي"، وحدد فيه المؤسسات ولجنة تقنية، ولكن في ارتباط بهاذ الشي نذكر بعض الأسماء:

- كاين البحث العلمي في المجال الفلاحي: (l'INRA[6])؛
- البحث العلمي في مجال الصيد البحري: (l'INRH[7])؛
- البحث العلمي في مجال الطاقات المتجددة: (IRESEN)؛
- البحث العلمي في مجالات متعددة (MASciR[8])؛
- البحث العلمي في مجال الطرقات: (CNER[9])؛
- البحث العلمي في مجال النووي: (CNESTEN[10])؛
- واللائحة طويلة..

فكاين.. ولكن خصنا نزيدو في الميزانية متفقين، فهاذ المجلس الوطني غادي يساهم إن شاء الله بتضافر الجهود واندماج هذه الجهود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

وأشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة.

---

[6] **I**nstitut **N**ational de la **R**echerche **A**gronomique

[7] **I**nstitut **N**ational de **R**echerche **H**alieutique

[8] **M**oroccan **F**oundation for **A**dvanced **S**cience, **I**nnovation and **R**esearch

[9] **C**entre **N**ational des **E**tudes et des **R**echerches **R**outières

[10] **C**entre **N**ational de l'**E**nergie des **S**ciences et des **T**echniques **N**ucléaires

محضر الجلسة رقم 373

التاريخ: الثلاثاء 18 ذو القعدة 1442هـ (29 يونيو 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: ثلاث عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات (محال على المجلس من مجلس النواب)؛

2- مشروع قانون 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي (محال على المجلس من مجلس النواب)؛

3- مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين (محال على المجلس من مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية).

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على النصوص التالية:

1- مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

2- مشروع قانون 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

3- مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية بعد تعديله ورفضه.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيدة نزهة بوشارب، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقدم أمامكم مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات، للأهمية الكبيرة لهذا القطاع الذي وكما تعلمون يحظى بإستراتيجية جديدة تم تقديمها أمام أنظار صاحب الجلالة نصره الله، بتاريخ 13 فبراير 2020، والتي تفضل جلالته بتسميتها "غابات المغرب 2020-2030".

هذه الإستراتجية الجديدة تطمح إلى جعل القطاع الغابوي أكثر تنافسية واستدامة من خلال نموذج تدبيري مندمج ومستدام ومنتج للثروة، وهو ما سيمكن من مصالحة المغاربة بمختلف شرائحهم مع المجال الغابوي ببلادهم.

ونطمح من خلال هذه الإستراتيجية بشكل فعلي إلى تغيير نظرة مستعملي الغابات لهذا الفضاء الحيوي، عبر مجموعة من التدابير والإجراءات الأولى من نوعها، والتي لم يشهدها القطاع من قبل.

وبغية تنفيذ هذه الإستراتيجية، كان لازما إعادة هيكلة حكامة إدارة المياه والغابات، من خلال إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات وشركات لتدبير المنتزهات الوطنية.

هذا التحول المؤسساتي الأول من نوعه على مستوى دول شمال إفريقيا، يمكن من القيام بتدبير حداثي وديناميكي للقطاع، حيث يرتكز على التجارب الدولية على مستوى العديد من الدول التي تمكنت من القيام بمثل هذا التدبير، وينبني على ركائز أساسية وخاصة المرونة في صنع القرار والتدبير المالي ودعم اللاتمركز في تدبير المجالات الغابوية في ظل الجهوية المتقدمة، والأخذ أيضا بعين الاعتبار البعد الزمني والقرب الميداني في تدبير الغابات.

هذه الوكالة الوطنية للمياه والغابات، ستكون مسؤولة على تنفيذ، باسم الدولة ولحسابها، التوجيهات الإستراتجية المتعلقة بالتدبير المستدام للثروة الوطنية الغابوية، في مجال المحافظة والتنمية والتثمين ومحاربة التصحر وإحداث وإدارة المناطق المحمية، وخاصة المنتزهات الوطنية وتدبير موارد القنص والصيد وتربية الأحياء المائية القارية والمحافظة على النباتات والحيوانات.

كانت تلكم الخطوط العريضة لمشروع هذا القانون، وأود بهذه المناسبة أن أشكر وأنوه بعمل لجنة القطاعات الإنتاجية، رئيسا وأعضاء، لتعاطيهم الإيجابي معه، وأتمنى أن يحظى بموافقتكم، كما كان عليه الشأن داخل اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لمقرر لجنة القطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع:

(التقرير) وزع.

بالنسبة للمناقشة، فللفرق والمجموعة وأعضاء المجلس غير المنتسبين الحرية في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر، والقرار لكم السادة الرؤساء.

ندوزو للتصويت؟

ننتقل إلى التصويت على مواد المشروع.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات".**

وننتقل للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 37.21 بسن

تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي".

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مشروع القانون الذي أقدمه أمام أنظاركم اليوم، يعتبر لبنة إضافية من أجل دعم وتعزيز الترسانة القانونية المؤطرة للقطاع الفلاحي وتنمية سلاسل الإنتاج واندماجها في مسالك التسويق.

فمنذ انطلاق "مخطط المغرب الأخضر"، تم اعتماد التجميع الفلاحي كنموذج مبتكر لتنظيم الفلاحين حول فاعلين خواص ذات قدرات تدبيرية ومهنية قوية، هذا النموذج يسمح بتمكين المجمعين الذين جلهم من صغار الفلاحين من الاستفادة من التأطير من طرف المجمعين، خصوصا في مجال التقنيات الحديثة للإنتاج والتمويل والولوج إلى الأسواق.

ورغم التطور الهام الذي عرفه إنتاج الخضروات والفواكه خلال السنوات الأخيرة، بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة والتنظيمات بين المهنيين، تبقى وتيرة خلق مشاريع التجميع في هذه السلاسل ضعيفة مقارنة بأهمية الإنتاج الحالي، نظرا للصعوبات في تسويق المنتوجات المتأتية من هذه المشاريع، وهو ما يحول دون تثمين هذه المجهودات على طول سلاسل القيم.

وقد طالب الفاعلون بتمكينهم من الإستفادة من إمكانية تسويق مباشر لمنتوجاتهم من الخضروات والفواكه المتأتية من مشاريع التجميع الفلاحي دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة، وذلك قصد تنويع قنوات التسويق كالمساحات الكبرى والمتوسطة والمحلات العصرية المتخصصة، على غرار ما تعتمده دول أخرى في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، تم إعداد مشروع هذا القانون، لتمكين الفلاحين المجمعين المتوفرين على وحدات تثمين الخضروات والفواكه، الحاصلين على ترخيص تمنحه الإدارة المعنية من تسويق منتوجاتهم دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة.

ويكتسي اعتماد مشروع هذا القانون الذي حظي بموافقة وزارة الداخلية وباقي القطاعات الحكومية الأخرى، بأهمية خاصة لكونه يندرج في إطار مجهودات الدولة لإصلاح وتأهيل أسواق الجملة للخضر والفواكه.

كما سيمكن من تعزيز عوامل نجاح مشاريع التجميع الفلاحي، من حيث تعزيز التكامل بين العالية الفلاحية والسافلة التسويقية وتحسين تنافسية تكلفة الخدمات اللوجستيكية وتوفير منتجات ذات جودة عالية، تستجيب لمعايير السلامة الصحية، وكذلك تأمين مداخيل الفلاحين والجماعات الترابية المعنية.

ختاما، اسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أن أتقدم بشكري الخالص إلى لجنة القطاعات الإنتاجية، رئيسا وأعضاء، على تجاوبهم مع مشروع هذا القانون وتصويتهم بالإجماع عليه، وأتمنى على غرار ذلك أن يحظى بموافقتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لمقرر لجنة القطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع.

وزع.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي".**

ونمر للدراسة والتصويت على "مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين"، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية بعد تعديله ورفضه.

الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم

تقرير اللجنة:

التقرير وزع.. وزع.

ننتقل للتصويت:

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4 كما عدلت:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 4.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مقترح القانون برمته للتصويت:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 4.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

I- فريق الأصالة والمعاصرة:

1) مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة "مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات"، الذي يهدف إلى هيكلة الإدارة الحالية للمياه والغابات، وذلك بإحداث الوكالة الوطنية وتكليفها بتدبير المنتزهات الطبيعية إسوة ببعض التجارب الدولية في هذا المجال.

السيد الرئيس،

في البداية، لابد من التأكيد على أن هذا المشروع قانون الذي نود التصويت عليه اليوم، يتماشى مع مخرجات النموذج التنموي الجديد الذي تم عرض أهم محاوره أمام جلالة الملك حفظه الله، والذي يفتح الباب أمام عقد مصالحة المجال الغابوي ببلادنا مع محيطه الاجتماعي والاقتصادي.

كما يجب التأكيد أيضا، على أن هذا المشروع قانون، يندرج ضمن محاور استراتيجية المغرب 2020-2030 التي أعطى جلالته، حفظه الله، انطلاقتها بتاريخ 13 فبراير 2020 بمنطقة اشتوكة آية باها، والتي تطمح لجعل القطاع الغابوي أكثر تنافسية واستدامة، والذي سيخول للوكالة صلاحية مهمة تعنى بمساعدة الدولة على محاربة هدر واندثار الفضاءات الغابوية وتثمينها ومحاربة التصحر، وتحديث إدارة المناطق المحمية، وكذلك التدبير الجيد لعملية القنص والصيد في المياه البرية، والحفاظ على الأحياء المائية والحيوانات المتوحشة والأحياء المهددة بالانقراض.

ومن جملة الأهداف الأخرى التي يرمي إلى هذا المشروع قانون الهام، تحديد هياكل تدبير الوكالة ونظامها المالي والموارد الموضوعة

رهن إشارتها، وكذا نظام المستخدمين العاملين بهذه الوكالة التي يرتكز عملها على إعداد وتنفيذ المخططات والوثائق الأخرى المتعلقة بتهيئة المجالات الغابوية ومواردها، وضمان تتبعها وتقييمها، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

لكل هذه الاعتبارات، فقد تكونت لدينا القناعة، في فريق الأصالة والمعاصرة، بالأهمية القصوى للمضامين التي جاء بها المشروع و دورها الكبير في إعطاء دفعة قوية لقطاع لازال يعرف العديد من التحديات التي تقف أمامه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق الغابات.

لذلك، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

2) مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضراوات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضراوات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي.

واسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير المحترم على العرض الذي قدمه والذي مكننا من الاطلاع على مضامين هذا المشروع الهام، الذي نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أنه تأخر كثيرا بالنظر لحجم الصعوبات التي عانى ولازال يعاني منها الفلاح المغربي، بسبب عدم ضبط مسالك التوزيع، وتعدد قنواتها، مما جعل الوسطاء والمضاربين يمعنون في استغلال الفلاحين ويساهمون بشكل بشع في الإضرار بالمنتج والمستهلك على حد سواء.

وهذه مناسبة لتجديد مطالبنا بضبط وتحسين مسالك التوزيع، ليتمكن الفلاحون من تسويق منتوجهم الفلاحي بصورة تضمن لهم هامشا من الربح بعد الجهد والوقت والأموال التي تم صرفها طيلة الموسم الفلاحي.

كما ندعو الحكومة كذلك إلى إبداع صيغ جديدة لدعم الفلاحين الصغار في تسويق منتوجاتهم، إما في مجال النقل أو العرض، وتسهيل شروط العرض والتوزيع.

السيد الرئيس المحترم،

لقد جاءت مضامين هذا المشروع بالعديد من المقتضيات التي تصب في اتجاه تمكين الفلاحين المجمعين المتوفرين على وحدات تثمين الخضر والفواكه من تسويق منتوجاتهم، دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة، وكذا الحد من تدخل الوسطاء، كما سيساهم في تمكين المواطن المغربي من التوفر على خضر وفواكه منتجة وموضبة ومسوقة وفق معايير السلامة الصحية والجودة، كما هو الشأن بالنسبة للمنتجات الموجهة للتصدير.

السيد الرئيس المحترم،

إن تعاطينا الإيجابي مع هذا المشروع قانون جاء بعد أن تكونت لدينا القناعة أنه سيساهم بشكل كبير في تشجيع الفلاحين على الانضمام في إطار تجمعات فلاحية وإنجاح مشروع التجميع الفلاحي من خلال تكثيف اللجوء إلى هذا النموذج من التنظيم الفلاحي الذي من شأنه دعم صغار الفلاحين، خاصة وأنه يقدم عدة مزايا، ضمنها الولوج إلى التمويل والأسواق الداخلية والخارجية.

ومن هذا المنطلق فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

II- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات؛

2) مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضر المنتجة في إطار التجميع الفلاحي.

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات، ومشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضر المنتجة في إطار التجميع الفلاحي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص "مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات"، هذا المشروع ذو أهمية قصوى بالنظر لأهمية الغابات ببلادنا، حيث تقدر قيمتها بـ 1.5% من الناتج الداخلي الخام، حيث سيساهم هذا المشروع في الحد من التقلص الذي تعرفه الغابات نتيجة للإهمال والاعتداء والحرائق... إلا أن التدهور الكبير يعرفه الغطاء الغابوي والذي يقدر بـ 17.000 هكتار سنويا، وهو ما يشكل خطرا على مستقبل البلاد بالرغم من عمليات التشجير التي لا تتعدى نسبة 48%.

ولذلك، وضعت الدولة استراتيجية بعيدة المدى ترتكز على نموذج تدبير شمولي ومستدام ومنتج للثروة والذي يهدف إلى مصالحة الساكنة مع المجال الغابوي، وذلك من خلال دعائم ومحركات تتجلى في:

1- إنجاح عمليات التشجير، وذلك باستدراك 30 سنة من التدهور باستنبات 133.000 هكتار في أفق 2030؛

2- إشراك فعال للساكنة وذلك بإحداث 27.500 منصب شغل

إضافي بالغابات التشاركية وسلاسل للإنتاج وسلاسل السياحة البيئية؛

3- تدبير أفضل على المستوى المحلي وذلك بمضاعفة القيمة التجارية من 2 إلى 5 ملايير درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

بعد المناقشات المستفيضة لهذا المشروع بلجنة القطاعات الإنتاجية والتي صوتت عليه بإجماع الحاضرين.

وبعد هذا التعاطي الإيجابي مع هذا المشروع الذي من شأنه تحقيق تدبير للموروث الغابوي، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بـ"نعم" على هذا المشروع.

وبخصوص "مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضر المنتجة في إطار التجميع الفلاحي":

تتوفر بلادنا على مؤهلات هامة لتنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي، وتكتسي سلاسل إنتاج الخضر والفواكه أهمية بالغة في القطاع الفلاحي الوطني، حيث أصبح من الضروري تنمية قنوات التسويق العصرية للخضر والفواكه، بالموازاة مع إصلاح أسواق الجملة وإطلاق أسواق جملة من الجيل الجديد، إضافة إلى الإسراع بإرساء مشاريع التجميع في سلاسل الخضر والفواكه مقارنة بأهمية الإنتاج الحالي، مع تنويع قنوات التسويق.

وقد جاء هذا المشروع لتمكين المجتمعين الحاصلين على الترخيص من السلطات المختصة من تسويق للفواكه والخضروات المنتجة في إطار مشاريع التجميع الفلاحي مباشرة دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة، وتمكين صغار الفلاحين المجمعين من تحيين إنتاجهم لمرور عبر أسواق الجملة، وتمكين صغار الفلاحين المجمعين من تحيين إنتاجهم والولوج في مسالك التسوق الحديثة.

وقد حدد المشروع شروطا لمنح الترخيص ووضع دفتر للتحملات، وسيحدد بنص تنظيمي كيفيات منح وسحب الترخيص للمجتمعين من تسويق منتجاتهم دون إلزامية المرور بأسواق الجملة الموجودة بمدنهم.

ومن المنتظر أن يعمل هذا القانون على تطوير قنوات التوزيع والتزويد الحديثة لبيع الخضر والفواكه بالتقسيط، وخاصة المساحات التجارية الكبرى والفنادق والمطاعم ونقط البيع المختصة، وتسريع وتيرة إرساء مشاريع التجميع الفلاحي، والحفاظ على مداخيل الجماعات الترابية التي تتوفر على أسواق الجملة وضمانها وتعزيزها.

وبذلك، ونظرا لأهمية هذا المشروع، فإن الفريق الاستقلالي يصوت بـ"نعم".

III- فريق العدالة والتنمية:

1) مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة "مشروع القانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات".

يعتبر قطاع المياه والغابات من الإدارات العريقة التي تم إحداثها منذ أزيد من 100 سنة، وقد تمكن خلال هذا القرن من الزمن من أن يراكم خبرات عالية ويحقق نتائج كبيرة للحفاظ على الثروة الغابوية لتنتقل من جيل إلى آخر حتى وصولها إلينا اليوم.

لذلك، فنقاش مشروع قانون يهم الغابة المغربية يتطلب إجراء تشاور عمومي عميق وحوار حقيقي يستحضر المصلحة العليا للوطن وحماية حقوق الأجيال القادمة في التمتع بالغابة كفضاء ومتنفس طبيعي للجميع، على اعتبار أن مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته اليوم من شأنه إحداث تغيير هيكلي وجذري في قطاع المياه والغابات، وله بعد استراتيجي لقطاع حيوي ما فتئ يشهد عدة تطورات منذ إنشائه.

ويعرف اليوم إطلاق استراتيجية جديدة "غابات المغرب 2020-2030"، والتي تحمل تصورا جديدا لتدبير الثروة الغابوية وتثمينها وجعل الإدارة والقطاع الخاص والساكنة المجاورة أهم الفاعلين والمستفيدين من العرض الاقتصادي، حيث سيمنح للقطاع الخاص تدبير عدد معتبر من المشاتل الموزعة على امتداد التراب الوطني، و120 ألف هكتار من أجود الغابات ذات المردودية العالية، كما ستوضع تحت تصرف الخواص 720 ألف هكتار كعقارات غابوية لخلق منتجعات سياحية لتشجيع السياحة الغابوية.

كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى جني 5 ملايين درهم سنويا لفائدة الخزينة العامة بحلول 2030، كما تسعى كذلك إلى تحقيق مصالحة بين الغابة ومحيطها السوسيواقتصادي والسوسيوثقافي عبر إدماج الساكنة المحيطة في الاستفادة من الثروة الغابوية وضمان الاستغلال المستدام للموارد الغابوية، عبر عدد من المداخل في إطار الدعم المباشر وضمن الاقتصاد التضامني.

إن ربح هذه الرهانات التي يحيط بها عدد من الفرص والمخاطر، خصوصا باعتمادها المكثف على قطاع خاص غابوي لم يحقق الفائدة

المطلوبة فيما يتعلق بالأوراش التي أطلقتها الوزارة، ونعتقد بأن هذه الرهانات والفرص والأخطار تقتضي وقتا كافيا لإنجاز هذا التحول الاستراتيجي، وهو ما لا يمكن أن يتوفر خلال هذه المدة التي عرض فيها مشروع القانون على البرلمان.

ولابد أن نثير أيضا أن مجموعة من الأيام الدراسية التي احتضنها البرلمان والتي خصصت للوقوف على الإشكالات التي يعيشها القطاع كان من بين أهم ما تطرقت إليه ضرورة تحديد وتحفيظ المجال الغابوي برمته، وإطلاق مشاريع تمكن الساكنة من استثمار المؤهلات الاقتصادية التي توفرها بشكل معقلن ومستدام.

أما فيما يخص الموارد البشرية، فإننا نعتقد أن إنجاح المهام التي أحدثت الوكالة لتحقيقها رهين بكفاءتها والاستفادة من الخبرات التي راكمتها، ونثمن في هذا الإطار النص في مشروع القانون على أن لا تكون الوضعية النظامية التي يخولها النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة إلى الموظفين الذين تم إدماجهم أقل فائدة من تلك التي كان يستفيد منها المعنيون بالأمر في إطارهم الأصلي في تاريخ إدماجهم.

وندعو إلى جعل أمر الالتحاق للعمل بالوكالة اختياري بالنسبة للموظفين على اعتبار أن مسطرة الإلحاق تكون برغبة وطلب للمعني بالأمر.

كما ندعو، في فريق العدالة والتنمية، إلى التقييم المنتظم والمستمر لعمل هذه المؤسسة واستحضار ما دعا إليه جلالة الملك في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة من إصلاح للقطاع العام وإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، مما يقتضي وضع أسس نموذج جديد لحكامة وتدبير ومراقبة هذه المؤسسات والمقاولات العمومية.

اعتبارا لكل ما سبق، سنصوت، في فريق العدالة والتنمية، بالإيجاب على "مشروع القانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2) مشروع القانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة "مشروع القانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي"، وهي مناسبة نثمن خلالها إعداد مشروع هذا القانون الذي يندرج في إطار "الاستراتيجية الوطنية للجيل الأخضر 2020-2030"، ويهدف بالأساس إلى استثمار المؤهلات الهامة التي توفرها سلاسل إنتاج الخضر والفواكه واعتماد قنوات عصرية للتسويق بالموازاة مع إصلاح أسواق الجملة وإطلاق أسواق جملة من الجيل الجديد، وتجاوز الإشكالات التي تعرفها عملية التسويق، من بينها:

- ✓ عدم قدرة الفلاح على تسويق الفائض من منتجاته خلال المواسم الفلاحية الجيدة، مما يسبب خسارة مهمة، كما أن القنوات المعتمدة تتسم بالبطء؛
- ✓ تعدد الوسطاء والسماسرة مما يؤدي إلى ارتفاع الأثمنة، حيث يصل الفرق بين ثمن البيع لدى الفلاح وثمن البيع للمستهلك النهائي أضعافا مضاعفة. وندعو في هذا الإطار إلى ضبط عمل الوسطاء والحرص على تقيدهم بالضوابط والقواعد القانونية المؤطرة؛
- ✓ وجود حالة من الفوضى في عدد من أسواق الجملة التي تعمل دون التقيد بالقواعد والشروط الصحية والتدبيرية لتسويق المنتجات الفلاحية والناتجة أساسا عن ضعف الرقابة التي من المفترض أن يتم تطبيقها، سواء من طرف الجماعات الترابية، أو الجهات المفوض لها تدبير السوق.

ونعتقد، في فريق العدالة والتنمية، أن إنجاح هذا الإصلاح رهين بالحرص على حسن التنزيل وانخراط جميع المتدخلين من مهنيي السلاسل الفلاحية وفاعلي التسويق العصري والقائمين على تدبير أسواق الجملة، وغيرهم من المتدخلين المباشرين وغير المباشرين.

اعتبارا لكل ما سبق، سنصوت، في فريق العدالة والتنمية، بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

IV- الفريق الحركي:

1) مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة "مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات".

السيد الرئيس،

لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نثمن هذا المشروع الهام، لكونه جاء في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية الجديدة "غابات المغرب 2020-

2030" والهادفة إلى جعل القطاع الغابوي أكثرتنافسية واستدامة، من خلال ابتكارنموذج تدبيري مندمج ومنشئ للثروة.

كما نؤكد في هذا السياق أيضا على أهمية هذا النص التشريعي الذي يتوخى بالخصوص وضع لبنة أساسية لإصلاح شمولي للمنظومة القانونية والمؤسساتية والإدارية التي تؤطرتدبيرالثروة الغابوية بالمغرب.

السيد الرئيس،

بهذه المناسبة، فإننا نؤكد في الفريق الحركي رغبتنا في إخراج هذا النص الهام وتجويده، خاصة في ظل وجود العديد من الإشكالات والمعيقات التي حالت دون استفادة الساكنة القروية والمواطنين من الثروات الغابوية بما يتناسب مع تطلعاتهم ومع التحديات التي رفعها المغرب.

وعلى هذا الأساس، فإن القصد من إحداث هذه الوكالة، هو المساهمة بشكل قوي في مرحلة انطلاق النموذج التنموي الجديد، نظرا لأهمية المهام المسندة إليها كرافعة للمغرب المستدام، انطلاقا من الصلاحيات والاختصاصات المنوطة بها، والتي تكمن في سهرها على تنفيذ التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة المتعلقة بالتدبير المستدام للثروة الوطنية الغابوية في مجال المحافظة والتنمية ومحاربة التصحر، كما أن الغاية المثلى من هذا المشروع أيضا هو وضع إطار إداري ومنظومة تدبيرية لتجاوز المعيقات التي حالت دون تنمية واقع الغابات ببلادنا.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي، نثمن أهداف ومقاصد هذا النص الذي جاء لتقنين منح الرخص وكراء حق القنص واستئجار حق الصيد في المياه البرية، وكذا الاعتمادات وكل وثيقة أخرى من الوثائق المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، إضافة إلى مراقبة شروط استعمالها من قبل المستفيدين منها، واتخاذ كل إجراء يهدف إلى ردع المخالفات المرتكبة في هذا الشأن.

السيد الرئيس،

في الأخير، وانطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه البالغة الأهمية، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2) مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضر المنتجة في إطار التجميع الفلاحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لمناقشة "مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضر المنتجة في إطار التجميع الفلاحي"، وهي مناسبة سانحة لنا لإبراز موقفنا حول هذا المشروع الهام.

السيد الرئيس،

في البداية، أتقدم باسم الفريق الحركي بالتحية والتقدير للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، على عرضه القيم والمفصل، الذي أفاد أثناء تقديمه أن سلاسل الخضر والفواكه تحظى بأهمية بالغة بحسب الإستراتيجيات الفلاحية الوطنية "مخطط المغرب الأخضر، و"استراتيجية الجيل الأخضر" وذلك نظرا لإمكانياتها التنموية المهمة، من جهة أخرى اعتماد المغرب منذ انطلاق "مخطط المغرب الأخضر" على التجميع الفلاحي الذي يعد نموذجا مبتكرة لتنظيم الفلاحين، والهدف الأساسي هو تمكين الفلاحين المجمعين المتوفرين على وحدات تثمين الخضر والفواكه من تسويق منتوجاتهم دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة.

السيد الرئيس،

لابد من التأكيد مرة أخرى على كون القطاع الفلاحي يعد من القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحظى باهتمام كبير من طرف جلالة الملك نصره الله، الذي ما فتىء يذكرها في عدة خطابات رسمية، باعتباره رافعة أساسية للتنمية الإجتماعية والاقتصادية للمملكة.

إذ نلاحظ أن مسألة التسويق مازالت تشكل عائقا حقيقيا أمام تنمية الصادرات الزراعية ببلادنا والنهوض بها، بحيث تبقى هذه العملية محدودة، وفي هذا الصدد لابد أيضا من تضافر الجهود من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية بخصوص عملية التسويق المباشر للفواكه والخضروات.

السيد الرئيس،

لابد أن نشيد بأهمية ما جاء به هذا المشروع قانون، بحيث سيتمكن المجمعون الحاصلون على الترخيص من السلطة المختصة من تسويق الفواكه والخضروات المنتجة في إطار مشاريع التجميع الفلاحي مباشرة دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة، وأيضا تمكين صغار الفلاحين المجمعين من تحسين إنتاجهم والولوج إلى مسالك التسويق الحديثة.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات، سنصوت على هذا المشروع بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

V- مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

1) مشروع قانون رقم 52.20 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية

للمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع القانون رقم 52.20 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات، الذي يأتي انسجاما مع التوجهات الملكية السامية الرامية إلى تنزيل استراتيجية غابات المغرب التي أعطى جلالته انطلاقتها السنة الماضية، والرامية إلى إصلاح هذا المرفق العمومي المنتج وجعله يساهم في دعم الإنتاج الوطني ورفع قيمة مساهمته في الناتج الداخلي الوطني الذي يبقى دون المستوى، منوها بالتجاوب الموضوعي الذي عبر عنه السادة والسيدات أعضاء اللجنة المحترمين مع هذا المشروع المهم والتاريخي والذين صوتوا عليه بالإجماع.

كما جاء هذا المشروع ليعالج مختلف الإشكالات التي يعرفها قطاع الغابات نتيجة الاستغلال المفرط وغياب تثمين الموارد الغابوية التي توفر ما قيمته 1.5% من الناتج الداخلي الخام نتيجة للوظائف المهمة للغابات، سواء في شقها البيئي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

هذه الإستراتيجية البعيدة المدى ترتكز على نموذج تدبير شمولي ومستدام ومنتج للثروة، والذي يهدف إلى مصالحة الساكنة مع المجال الغابوي وفق نظام تدبير تشاركي، غايته الأساسية الحفاظ على الموروث الطبيعي والحفاظ عليه وتنميته من خلال ثلاث مرتكزات أساسية:

- إنجاح عمليات التشجير؛

- إشراك فعال للساكنة؛

- وتدبير محلي ناجح.

وهو ما سيمكن من خلق فرصا للشغل والاستثمار وسيساهم في النهوض بالأوضاع الاجتماعية لمجموعة من الأسر.

كما ترتكز هذه الإستراتيجية على برامج عمل مهمة لرفع رهانات تطوير القطاع، وذلك من خلال أسس مهمة تكمن أساسا في:

- تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها؛

- تطوير وتحديث المهن الغابوية عبر رقمنتها؛

- خلق نموذج جديد بمقاربة تشاركية؛

- والإصلاح المؤسساتي للقطاع من خلال خلق وكالة وطنية تضمن التدبير السيادي للدولة وملاءمة الإطار القانوني عبر قانون جديد للغابات وتأهيل الموارد البشرية وإنشاء قطب للتكوين والبحث.

وارتباطا بالإصلاح المؤسساتي، فمشروع القانون قيد الدراسة يعكس إحدى لبنات هذا الإصلاح من خلال خلق "الوكالة الوطنية للمياه والغابات" التي تندرج مهامها في:

• تنفيذ التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة؛

• حماية الثروة الوطنية الغابوية ومواردها؛

• المحافظة على الثروة الوطنية الغابوية وتثمينها وتنميتها المستدامة؛

• محاربة التصحر؛

• إحداث وإدارة المناطق المحمية، لاسيما المنتزهات الوطنية؛

• تدبير موارد القنص وصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية؛

• المحافظة على الحيوانات المتوحشة والنباتات والأصناف المهددة بالانقراض.

كل هاته المهام والاختصاصات والموارد المالية الممنوحة لهاته الوكالة، تحيط بكل الإشكالات التي تواجه القطاع، وستساهم في تنزيل أمثل للخطوط العريضة للاستراتيجية الوطنية "غابات المغرب".

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي الأخير، ومن موقع انتمائنا للأغلبية التي ندعمها، وانسجاما مع قناعتنا في مباركة كل المشاريع الإصلاحية لمختلف المؤسسات العمومية وبعث المرافق العمومية الراكدة التي لا تواكب وتيرة الإصلاح السائرة فيه بلادنا بكل ثقة، سنصوت على هذا المشروع بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VI- الفريق الاشتراكي:

1) مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي؛

2) مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروعي قانون:

- مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحين؛

- مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي تتوخى الدولة من خلاله إصلاح وتأهيل أسواق الجملة من أجل تعزيز قدرات نجاح التجميع الفلاحي، وتحقيق التكامل بين الفلاحة والتجارة، حيث أن مشروع القانون رقم 37.21 سيمكن المجمعين الحاصلين على الترخيص من السلطة المختصة لتسويق منتوجاتهم من الفواكه والخضروات المنتجة في إطار مشاريع التجميع الفلاحي والمتوفرين على وحدات التثمين، بشكل مباشر دون المرور عبر أسواق الجملة، وسيمكن صغار الفلاحين المجمعين من تحسين إنتاجهم والولوج إلى مسالك التسويق الحديثة، للحد من تدخل الوسطاء والسماسرة الذين يعمدون إلى الزيادة في الأسعار في أسواق الجملة والأسبوعية، لمواجهة الصعوبات التي يواجهها الفلاح في إطار مشروع التجميع الفلاحي على مستوى تسويق المنتوجات التي عرفت تطورا مهما في السنين الأخيرة بفضل استراتيجية "المغرب الأخضر"، وبفضل التجمعات الفلاحية التي مكنت المستهلك المغربي من الحصول على خضر وفواكه منتجة ومسوقة وفق معايير الجودة والسلامة الصحية، وسيوفر الحرية للمهنيين العاملين في القطاع الفلاحي لتسويق منتجاتهم الفلاحية دون المضاربات.

السيد الرئيس،

لهذا، سنصوت بالإيجاب لصالح مشروع القانون رقم 37.21، آملين أن يحقق إضافة نوعية في إطار مخطط "الجيل الأخضر"، خصوصا على مستوى إيجاد الحلول العملية لمشاكل تسويق الإنتاج الفلاحي بالنسبة لصغار الفلاحين، نظرا لوفرة الإنتاج في ظل استراتيجية "المغرب الأخضر"، والحد من الوساطة بين المنتج والمستهلك وضبط السوق المحلية بما فيها الأسعار، وتخليص الفلاحين من جشع الوسطاء والسماسرة، مما سيحدث تغييرات على مستوى أسواق الجملة بالنسبة للفواكه والخضروات، للانتقال من النمط التقليدي إلى تدبير عصري يحقق النجاعة والفعالية، وهنا نؤكد على أن تدبير الأسواق يجب أن يكون خاضعا للتسيير الجهوي وليس للتدبير المحلي.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بـ"مشروع القانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات" التي ستوكل لها مهمة تنفيذ السياسة الحكومية في تدبير المجال الغابوي ومحاربة التصحر، بدل إدارة المياه والغابات وتنفيذ التوجهات الاستراتيجية الكبرى التي رسمها صاحب الجلالة فيما يخص مجالات حماية الثروة الغابوية الوطنية والمحافظة على مواردها وتنميتها، ومحاربة التصحر، وتدبير المحميات والقنص وصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية، والحفاظ على التنوع البيولوجي والموروث الطبيعي من نباتات وحيوانات، خاصة الأصناف المهددة بالانقراض، وتحديد قواعد إحداث وتدبير المحميات والمنتزهات الوطنية.

ونعتبر أن هذا المشروع جاء مواكبا لتوصيات النموذج التنموي الجديد فيما يخص انتظارات الساكنة التي تعتمد في مصدر عيشها على الغابة، من خلال تشجيع الاستثمار في القطاع الغابوي، كفرصة لخلق مناصب الشغل لهذه الساكنة من جهة، والحفاظ على الموروث الغابوي من جهة ثانية، كما أنه يندرج ضمن محاور استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030" التي تطمح لجعل القطاع الغابوي أكثر تنافسية واستدامة، كما أن المشروع يهدف لإعادة هيكلة الإدارة الحالية للمياه والغابات وتوسيع صلاحياتها على مستوى تدبير الفضاءات الغابوية والمنتزهات الطبيعية، كما نطمح للقيام بدور المراقبة وتنظيم الرعي، لوقف مسلسل النزاعات بين القبائل في بعض المناطق الرعوية، ومحاربة الرعي الجائر والتنبيه إلى تداعياته على الغطاء النباتي وإشراك الساكنة في المراقبة، وتوعية الفلاحين بأهمية الغطاء النباتي في عدد من المناطق القروية للتعامل معه بطرق صحية للحفاظ عليه من الاندثار، خاصة وأن غالبية الساكنة تعتمد على الفلاحة المعيشية، كنبتة "الزعتر" مثلا في قبائل آيت عيسى وبوكاز.

على مستوى التمثيلية في المجلس الإداري للوكالة، لاحظنا غياب ممثلي فئة الصيادين والقناصين، وإغفال تمثيلية المدرسة الوطنية للمهندسين ومعهد البحث الغابوي وممثلين عن النقابات، وهي فئات يجب أن تكون ممثلة في المجلس الإداري نظرا للقيمة المضافة التي ستعطيها للوكالة.

وفي الأخير، لابد من الاهتمام بالعنصر البشري، الركيزة الأساسية لتنزيل أي مخطط أو استراتيجية من طرف الوكالة، والإسراع بإخراج النظام الأساسي الخاص بموظفيها ومستخدميها، يحافظ على مكتسباتهم من جهة، وسن تعويضات وتحفيزات مادية تشجعهم وتحفزهم على العطاء أكثر.

والسلام عليكم.

VII- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1) مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة خلال هذه الجلسة العامة لمناقشة "مشروع قانون رقم 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات"، الذي يدخل ضمن اختصاصات لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

وأغتنمها فرصة لإبداء آراء وملاحظات الفريق حول هذا القانون

والأهمية التي يضطلع بها قطاع المياه والغابات، وخاصة الجانب المتعلق بالرصيد الغابوي والتنوع البيولوجي والنباتي والحيواني الذي تزخر به، وما يمكن أن يضطلع به من أدوار للمساهمة أكثر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامتين عبر تثمين الثروة الغابوية، مع حمايتها من المخاطر التي تتهددها بفعل الاستغلال الجائر الذي يفضي إلى تقلص وتناقص مساحتها مع مرور السنين.

في البداية، أود أن أشكر السيد الوزير على العرض المتكامل الذي تطرق فيه إلى الحيثيات والأهداف المنتظرة من إحداث هذه الوكالة التي تندرج في إطار الإستراتيجية الجديدة "غابات المغرب 2020-2030"، كما لا يفوتنا بهذه المناسبة أن ننوه بالمجهودات المبذولة للحفاظ على الملك الغابوي ببلادنا، وخاصة فيما يتعلق بمشروع التحديد والتحفيظ الغابوي الذي نعتبره بدورنا عملية معقدة وخاصة بمنطقة الشمال والجنوب الغربي للمملكة.

بالنسبة لمشروع القانون الذي بين أيدينا، لابد من التذكير أن فريق الاتحاد المغربي للشغل ظل يطالب بضرورة مراجعة النصوص التشريعية المتعلقة بتدبير قطاع المياه والغابات وخاصة تلك التي يرجع زمنها إلى عهد الاستعمار، بهدف وملاءمتها مع العصر.

ويكفي بهذا الخصوص أن نشير إلى أن المخالفات الغابوية وخاصة قطع الأشجار والصيد الجائر تدخل في خانة المخالفات الجنحية بينما المفروض أن يتم تجريم مثل هذه المخالفات بالنظر لخطورتها على ثروتنا الغابوية.

لذلك، فمبادرة خلق "الوكالة الوطنية للمياه والغابات" خطوة في الاتجاه الصحيح، نأمل أن تؤسس لتصور عقلاني جديد في تدبير الثروة الغابوية وتثمينها وتحقيق المصالحة المأمولة بين الغابة ومحيطها الاجتماعي الاقتصادي والثقافي وبما يضمن إدماج الساكنة المحيطة بالغابة من الاستفادة من الثروة الغابوية وضمان الاستغلال المستدام للموارد الغابوية، وتدليل الصعاب والعوائق التي تتسبب في الاستنزاف المتواصل للثروة الغابوية التي تقلصت مساحتها بشهادة الجهات الرسمية نفسها، حيث تأكد ضعف عمليات التشجير والاستخلاف على استدراك المساحات الضائعة التي تجاوزت 17 ألف هكتار سنويا.

ولأن العنصر البشري هو أساس النجاح، لابد أن تشكل هذه الرؤية الجديدة فرصة لتحفيز الموارد البشرية وتعزيزها كما وكيفا حتى تضطلع بالمهام والأعباء الجسام التي سطرتها الإستراتيجية الجديدة.

وفي هذا الإطار، نتمنى أن تكون هذه الجلسة مناسبة لطمأنة العنصر البشري العامل حاليا بالمندوبية السامية للمياه والغابات والذين سيتم إلحاقهم بالوكالة الوطنية للمياه والغابات بخصوص حماية مكتسباتهم الاجتماعية والمادية والمهنية والاستجابة لمطالبهم الملحة في تحسين ظروف عملهم والرفع من أجورهم حتى تكون من مستوى المؤسسات العمومية الإنتاجية على الأقل، وتمكينهم من ممارسة حقهم في التنظيم النقابي.

وبالنظر للمخاطر المحدقة ببعض فئات الموظفين أثناء مزاولتهم لعملهم، وخاصة بالنسبة للموظفين المحلفين، كنا نتمنى أن يعير المشروع قانون كامل الاهتمام بهذا الجانب لتمتيعهم بحماية الدولة وفقا لمقتضيات القانون الجنائي والقوانين الخاصة الجاري بها العمل، مما قد يتعرضون له من تهديدات، وتخصيص تعويضا لهم عن الأضرار الجسدية التي يمكن أن يتعرضوا لها أثناء مزاولتهم لعملهم والتي لا تشملها التشريعات المتعلقة بمعاشات الزمانة ورصيد الوفاة، وأن تحل الدولة محل الضحية في الحقوق والدعاوى ضد مرتكب الضرر.

وفي نفس الاتجاه، نؤكد على أهمية الإسراع بإخراج النظام الأساسي لموظفي الوكالة حتى لا تطول المرحلة الانتقالية كما وقع بمؤسسات أخرى من قبيل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات التي أحدثت سنة 2017 ولم يتم بعد إخراج النظام الأساسي لمستخدميها.

وفيما يتعلق بتركيبة المجلس الإداري للوكالة (الباب الثالث، المادة 11 من مشروع القانون)، استرعت انتباهنا صيغة "المهنيين العاملين بالمجال الغابوي والمناطق المحمية"، وصيغة "منظمات مستعملي الغابة" كأعضاء في تركيبة المجلس الإداري، وهنا نلتمس منكم السيد الوزير إفادتنا ببعض التوضيحات بهذا الخصوص.

وفي الختام، وبناء على ما سبقت الإشارة إليه فإننا باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

2) مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين من أجل مناقشة "مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي"، والذي يندرج في إطار مجهودات الدولة لإصلاح وتأهيل أسواق الجملة للخضر والفواكه، وكذا تمكينها من تعزيز عوامل نجاح التجميع الفلاحي من حيث تكريس التعامل بين الفلاحة والتجارة، كما سيمكن المشروع كما ورد في النص من تحسين تنافسية تكلفة الخدمات اللوجستيكية بين الإنتاج الفلاحي والأسواق وتوفير منتجات ذات جودة عالية للمستهلك، وكذا تأمين مداخيل الفلاحين.

وحسب ما جاء في عرض السيد الوزير، فإن سلاسل الخضر والفواكه تحضى بأهمية بالغة بحسب الإستراتيجية الفلاحية الوطنية "مخطط المغرب الأخضر" وذلك نظرا لإمكانياتها التنموية المهمة، خصوصا على مستوى الإنتاج أو التسويق، وخلق مناصب الشغل

والتخفيف من اختلال الميزان التجاري، وجلب العملة الصعبة.

وأكيد أن تطوير مجال إنتاج وتسويق الخضروات والفواكه سيمكن المنتجات المغربية من المنافسة بالأسواق العالمية، وخصوصا دول شمال البحر الأبيض المتوسط التي تعرف نفس المناخ وتشجع على نفس الإنتاج، هذا ناهيك على ضرورة تطوير الصناعات التحويلية وفتح السوق الوطنية المحلية التي أصبحت تستهلك جزءا كبيرا من هذا المنتوج.

السيد الوزير،

رغم التطور الهام الذي عرفه إنتاج الخضروالفواكه خلال السنوات الأخيرة بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة والتنظيمات "البيمهنية" تبقى وثيرة خلق مشاريع التجميع في هذه السلاسل ضعيفة مقارنة مع أهمية الإنتاج الحالي، ويُعزى هذا الضعف إلى الصعوبات التي يواجهها تسويق المنتجات المتأتية من هذه المشاريع، مما يحول دون تثمين المجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين.

وحسب ما ورد في نص المشروع وكلمة السيد الوزير، فإنه سيتم سن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي من أجل تمكين الفلاحين المُجَمِّعين المتوفرين على وحدات تثمين الخضر والفواكه من تسويق منتوجاتهم دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة.

وهنا نطرح سؤالا عريضا حول مدى مراقبة هذه المنتوجات من قبل السلطات المحلية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وكذا مدا تأثيره على مداخيل الجماعات الترابية التي توجد في ترابها هذه الوحدات.

على كل حال، السيد الوزير، فإننا مدركون أن القطاع الفلاحي يُعد من القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحضى باهتمام كبير من طرف الدولة المغربية، وأن هذا القطاع يعتبر رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة، وخصوصا وأنه قطاع يشغل يد عاملة مهمة سواء القارة أو الموسمية، إضافة إلى أنه أصبح مجالات لتطوير وخلق المقاولات الشبابية الصغرى والمتوسطة، ناهيك على أن بلادنا تحضى بكل الظروف الطبيعية والمناخية التي تمكن من الإنتاج الوفير لكل الموارد الفلاحية وعلى وجه الخصوص الخضر والفواكه، وأكيد أن الإصلاحات الواردة في هذا الباب سواء منها ما تعلق بمسألة العقار ومسألة التحفيظ، وغيرها من الإجراءات القانونية التي اتخذتها بلادنا في هذا الباب، سترفع من مستوى الثقة لدى الفلاحين بكل فئاتهم وستشجعهم على العمل أكثر، والاستقرار في أراضيهم في انتظار تفعيل وخلق هجرة مضادة من المدينة إلى البادية، هذه الأخيرة التي ستصبح مجالا كبيرا لخلق فرص الشغل والاستثمار.

السيد الوزير،

ما نؤكد عليه في فريقنا هو أن مسألة التسويق يجب أن تكون مواكبة لحجم الإنتاج، حتى لا تضيع مصلحة الفلاحين بين جشع المضاربين والمحتكرين، وحتى لا يكتوي المواطن المغربي بنار غلاء بعض المنتوجات الموسمية، والتي غالبا ما تكون أثمنتها فوق مستوى القدرة الشرائية لعموم المواطنين من الطبقة الفقيرة.

إن مسألة الوساطة والعرض والطلب هي مسلمات في مجال التجارة، ولكن رقابة الدولة كذلك مطلوبة وبشكل مستمر حتى تحمي الفلاح الصغير والمتوسط من جهة، وتحمي القدرة الشرائية للمواطنين من جهة أخرى، ونحن متأكدون على أن الوزارة الوصية وكل المتدخلين في هذا المجال واعون كل الوعي بضخامة هذا التحدي، وأن بلادنا مقبلة مستقبلا على تحديات خارجية مع العديد من الشركاء الدوليين، وأن قوة بلادنا تكمن في إيمانها الراسخ بعدالة القضايا الوطنية وقدرة بلادنا على رفع التحديات الخارجية من أجل أن يكون المغرب فاعلا أساسيا إن على المستوى الاستراتيجي أو على المستوى الاقتصادي والتجاري، وأن تنويع الشركات والأسواق هو الكفيل بضمان استقلالية بلادنا في كل قراراتها السياسية، سواء على المستوى الدبلوماسي أو الاقتصادي.

ولا أدل على ذلك أن بلادنا وخلال فترة جائحة كورونا، حافظت على تحقيق الاكتفاء الذاتي واستقرار الأسعار في الوقت الذي يشهد فيه العالم اضطرابات كثيرة وكبيرة على مستوى التمويل والأمن الغذائي، وما وقع في بعض البلدان المجاورة خير دليل على حكمة وتبصر بلادنا في تدبير الأزمة، حيث أن الخصاص في العديد من المواد الغذائية الأساسية تضاعف بشكل كبير بدول الجوار وتضاعفت معه معاناة مواطنيها خلال شهر رمضان الكريم الذي ودعنا منذ بضعة أشهر.

لذلك، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل واعون كل الوعي بهذه المسؤولية، وبقدرة بلادنا على تدبير الأزمات من خلال تدابير عقلانية تضع مصلحة الوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.

لكل ما سبقت الإشارة إليه، فإننا نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

محضر الجلسة رقم 374

التاريخ: الثلاثاء 25 ذو القعدة 1442هـ (06 يوليوز 2021م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان ودقيقة واحدة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الرابعة والأربعين صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لعرض السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

طبقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور، يعرض السيد رئيس الحكومة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة خلال هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان.

والآن لكم الكلمة، السيد رئيس الحكومة، فتفضلوا مشكورين.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون، نوابا ومستشارين، المحترمين،

يسرني الحضور لهذه المؤسسة الموقرة في هذه الجلسة التي تنعقد بعد أربع سنوات وبضعة أشهر من تحمل الحكومة لمسؤولياتها، وهي الجلسة التي بادرت بطلب انعقادها لعرض حصيلة عمل الحكومة، على أساس ومرجعية البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب، أو أعطى للحكومة على أساسه الثقة بتاريخ 19 أبريل 2017، وأيضا تفعيلا للدستور وتحديدا تفعيلا للفصل 101 منه.

وبالمناسبة، أريد أن أشكر أعضاء المؤسسة التشريعية بغرفتيها، نوابا ومستشارين، من الأغلبية ومن المعارضة، وهم الذين ربطتنا بهم طيلة هذه الولاية علاقة تعاون وشراكة، أثمرت حصيلة تشريعية ورقابية مهمة ونوعية، وربما غير مسبوقة، كما أريد أن أشكر أعضاء الحكومة ومختلف مسؤولي وأطر القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية على جهودهم المقدرة، إذ عملوا بجد، رغم بعض التشويش من بعض الجهات، ورغم أحيانا توهم معارك وخلافات داخل الحكومة، التي واصلت عملها، ولم تسقط كما كانوا يتوهمون ويروجون ويزعمون.. شكرا، لا في الشهور الأولى ولا في سنتين ولا بعد ذلك.

إن الحصيلة التي أتشرف اليوم بتقديم معالمها الكبرى أمامكم، ومن خلالكم للرأي العام الوطني وإلى كل من تساءل حول أداء الحكومة ونتائج عملها، وهو سؤال مشروع، سؤال متفهم، أحاول اليوم الإجابة عنه، وهو تمرين ديمقراطي، لكن هو أيضا تكريس للشفافية وترسيخ لمبدأ دولة المؤسسات.

ليست هذه المرة الأولى التي في الحقيقة أعرض فيها حصيلة عمل الحكومة، سبق لي أن عرضتها أمامكم ومن على هذا المنبر في منتصف الولاية الحكومية، عرضنا حصيلة مرحلية لعمل الحكومة، كما أصدرنا تقارير منتظمة على التوالي وهي منشورة ومتوفرة على منصات إلكترونية خاصة بذلك اسمها "برنامج" (https://barnamaj.cg.gov.ma)، وبالتالي فهي في متناول الجميع، فاعلين، مواطنين، مجتمع مدني، صحافة، وهذا تجسيد عملي لمبدأ الشفافية وتفعيل الحق في الحصول على المعلومة.

واسمحوا لي أن أذكر باختصار وفي إشارة بسيطة قبل عرض الخطوط العريضة لحصيلة عمل الحكومة التي هي الحكومة الواحدة والثلاثون بعد الاستقلال وهي الثانية بعد دستور 2011، أريد أن أذكر قليلا بأن السياق السياسي والاقتصادي الدولي والوطني الذي تشكلت فيه هذه الحكومة في أبريل 2017 كانت متسمة من جهة بأزمة مالية واقتصادية عالمية وبتراجع النمو في أغلب البلدان الشريكة اقتصاديا للمغرب، تزايد تأثيرات الجفاف وقلة التساقطات المطرية، صعود متزايد لسعر البترول منذ 2016، والذي بلغ أوجه سنة 2018، حيث تجاوز 84 دولارا للبرميل، وضع إقليمي وجهوي يتسم بعدم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار الأمني، وهكذا حازت الحكومة على التعيين الملكي السامي بتاريخ 5 أبريل 2017، ثم صادق البرلمان على الثقة لها بتاريخ 26 أبريل 2017.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أجدد العرفان والامتنان لجلالة الملك حفظه الله، والاعتزاز بالثقة الملكية السامية، ودعم جلالته المتواصل طيلة كل المراحل التي قطعتها هذه الحكومة، بدءا من تشكيلها في نسختها الأولى ومرورا بمختلف التعديلات التي طرأت عليها، هيكلة وأعضاء.

وباستحضار كل تحديات المرحلة، انطلقنا في عملنا منذ اليوم الأول للتعيين الملكي للحكومة متوكلين على الله، "ومن يتوكل على الله فهو حسبه، إن الله بالغ أمره"، ومسلحين بالثقة الملكية السامية وبثقة المواطنات والمواطنين وثقة البرلمان أيضا ومصادقته على تلك الثقة.

وقد تواصل عملنا في وقت علا فيه خطاب للتيئيس والتبخيس وترويج عدد من الإشاعات، لكن عزيمة الحكومة كانت أقوى، وها هي اليوم بعد أربع سنوات ونصف تقريبا لاتزال تشتغل بكل وطنية وجد وستواصل تحمل مسؤوليتها خدمة للوطن وخدمة للمواطنين إلى آخر يوم بإذن الله.

وكما قلت من قبل، إن هذه الحصيلة هي حصيلة كافة مكونات الحكومة وأعضائها وليست حصيلة طرف دون طرف، ولا وزير دون آخر، ولا قطاع دون آخر، ولا حزب دون آخر كما يزعم البعض، وقد سبق أن اتفق أعضاء الحكومة في الاجتماع الرابع للجنة الوزارية لتتبع تنزيل وتيسير البرنامج الحكومي يوم 25 ماي 2021 أن يتواصل كل عضو في الحكومة بحصيلته القطاعية فهي ستكون أكثر تفصيلا لما حققوه من إنجازات، لا يسمح هذا العرض الإجمالي بالتفصيل فيها.

السيدات والسادة المحترمون،

تعد هذه الولاية الحكومية ولاية استثنائية بجميع المقاييس، لما عرفته من تطورات في بدايتها على الصعيد السياسي والاقتصادي الوطني والإقليمي والدولي، وكذلك بما عشناه في بحر هذه الولاية من محطات صعبة وأحيانا قاسية، وأبرزها وأقصاها جائحة "كوفيد-19"، وهي جائحة لاتزال مؤثرة دوليا وإقليميا ووطنيا، هي الجائحة التي ضربت العالم وأربكت كبريات الاقتصاديات والبنيات الصحية العالمية وما تزال تداعياتها مستمرة، ولا يعرف أحد في العالم مآلاتها وتداعياتها، خاصة بعد ظهور عدد من المتحورات والسلالات الجديدة والخطيرة للفيروس.

وقد شكل تدبير بلادنا بقيادة جلالة الملك، حفظه الله، للجائحة قصص نجاح متتالية جماعية للمغرب رسميا وشعبيا، كما أن للحكومة فيها نصيب مقدر إلى جانب كل المؤسسات وانخراط المواطنات والمواطنين وتعاونهم وتعاضدهم وتضامنهم وتعبئتهم وتفاعلهم الإيجابي مع القرارات الحكومية وقرارات السلطات العمومية، ورغم هذه التحديات فإن، الحمد لله، النموذج المغربي بقي رافعا رأسه نموذجيا على المستوى الإقليمي والدولي.

معشر السيدات والسادة،

لا يفوتني في هذا المدخل كذلك إلا أن أذكر بما عرفته هذه الولاية الحكومية من تطورات إيجابية مهمة في مسألة القضية الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية، حيث حققت الدبلوماسية المغربية بقيادة وتوجيهات جلالة الملك حفظه الله، نجاحات كبيرة ومتتالية، حاصرت أعداء وخصوم الوحدة الترابية دوليا، وقوت الحضور المغربي في القارة الإفريقية، وكشفت ألاعيب الخصوم، وفضحت ادعاءاتهم وهو ما ترجم في فتح 22 دولة قنصلياتها بالأقاليم الجنوبية بمدينتي العيون والداخلة.

كما أن أحداث الكركرات وتدخل القوات المسلحة الملكية باحترافية وسلمية بقرار من جلالة الملك، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، أنهى عبث عصابة الانفصاليين في المنطقة، وشكل ضربة قاصمة لأعداء الوحدة الترابية للمملكة وبداية مرحلة جديدة عنوانها "لا تساهل بعد اليوم"، وهي الخطوة التي لقيت التفافا وطنيا ولقيت مباركة دولية.

وبهذه المناسبة، يشرفني أن أتقدم باسم الحكومة بأسمى عبارات التقدير والإكبار لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، وهي مناسبة أيضا لتوجيه التحية لكافة مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على ما يبذلونه من تضحيات جسام وخدمات جليلة للدفاع عن حوزة الوطن ووحدة ترابه وأمن وسلامة المواطنات والمواطنين.

وقد تواصل مسلسل النجاحات بقيادة جلالة الملك حفظه الله، بالاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء وتغيير الإدارة الأمريكية لخريطتها الرسمية واعتماد خريطة تضم كامل التراب الوطني، وهو ما شكل تحولا نوعيا في تاريخ القضية الوطنية، أحرج الخصوم وأخرجهم عن صوابهم وأربك حساباتهم، خاصة وأن المغرب أكد استمرار تمسكه بالحل السيادي السلمي السياسي والمسار الأممي وتشبثه بمقترح الحكم الذاتي الموسع للأقاليم الجنوبية، في إطار السيادة المغربية كحل وحيد وأوحد لهذا النزاع المفتعل.

أيها السيدات والسادة،

إننا ونحن نضع الحصيلة بين يدي الجميع اليوم، برلمانيين ورأي عام وخبراء وإعلاميين ومتخصصين ومحللين، وبقدر ما نحن فخورون بالحصيلة الإيجابية المشرفة لعمل الحكومة، بل وغير المسبوقة في عدد من القطاعات، فإننا مستعدون للمناقشة وتقبل النقد والمحاسبة، ونحن واعون أن انتظارات المواطنين وتطلعاتهم كبيرة جدا، لكن حسبنا أننا لم ندخر جهدا لخدمة بلادنا والعمل بكل جد على تطورها وتقدمها للأفضل، بقيادة جلالة الملك حفظه الله.

بطبيعة الحال كان من الممكن أن نفعل أفضل وأحسن في بعض الأمور، ولكن كما كيقولو المغاربة "اللي قال العصيدة باردة يدير يدو فيها"، هناك إنجازات مهمة وهناك أمور تحتاج إلى تفصيل إن شاء الله، سأرجع إليها.

السيد رئيس مجلس النواب، السيد رئيس مجلس المستشارين المحترمان،

البرنامج الحكومي لولاية 2016-2021 أسس لانتقال منهجي مهم،

حيث أعطى لأول مرة للتعاقد السياسي الذي يستلزم آليات دقيقة للقيادة والتنزيل والمراقبة أهمية كبيرة، كما هو معمول به في التجارب الدولية الرائدة، وقد التزمت الحكومة في برنامجها بوضع هذه الآليات من خلال اعتماد مخطط تنفيذي في أفق ثلاثة أشهر، يتضمن بالخصوص الأهداف والتدابير التي سيتم اتخاذها بالنسبة لكل قطاع حكومي ووضع منهجية واضحة في هذا المجال.

وفعلا، ولأول مرة اعتمدت الحكومة هذه المنهجية الجديدة لتتبع البرنامج الحكومي، تمت مأسستها بموجب منشور لرئيس الحكومة أسفرت عن:

- أولا: إعداد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي؛

- ثانيا: إرساء اللجنة الوزارية لتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي؛

- ثالثا: إحداث وحدة لدى رئاسة الحكومة لتتبع التنزيل مع شبكة من المخاطبين المعينين بصفة رسمية في الوزارات، تمدها بالمعطيات وتساهم في تنزيل المنهجية المعتمدة.

وقد عرفت اللجنة الوزارية انتظاما في اجتماعاتها حتى في عز الأزمة الصحية، وهو ما مكنها من التتبع المستمر لمدى التقدم في تنزيل البرنامج الحكومي، وبفضل هذا الانخراط الجماعي لأعضاء الحكومة، والذي أنوه هنا بعملهم جميعا في هذا المجال، أستطيع أن أعرض أمامكم هذه الحصيلة للعمل الجماعي للفريق الحكومي، والتي بنيناها جميعا سنة بعد سنة، وقمنا بصياغة حصيلتها بطريقة جماعية في عدة محطات إلى أن تمكنا من عرض الحصيلة اليوم.

وقد أوصى تقرير النموذج التنموي على ضرورة إضفاء الطابع المؤسساتي في المستقبل على مستوى رئاسة الحكومة على وحدة دعم تنفيذ ومراقبة أداء السياسات العامة والإصلاحات لتتكلف بالمتابعة الدقيقة لتقدم المشاريع ودعم تنفيذها وحل أي معيقات، بالتنسيق الوثيق مع القطاعات الوزارية، كما ورد في تقرير النموذج التنموي بالحرف، وهو تثمين للتجربة الحكومية الحالية في هذا المجال.

أما بالنسبة لوضعية تنفيذ الإجراءات، فبحسب المعطيات المتوفرة إلى حدود شهر أبريل 2021، فإن وضعية إنجاز إجراءات البرنامج الحكومي حسب المعطيات المتعلقة بـ 98% من الإجراءات فهي كالتالي:

- إجراءات منجزة أو هي في مرحلة متقدمة من الإنجاز أو هي ذات طبيعة مستمرة: 69%، من الإجراءات؛

- في طور الإنجاز: 24%؛

- في مرحلة الانطلاقة: 2%؛

- إجراءات متعثرة أو لم تنطلق بعد: 5%.

وإن وضع هذه المعطيات تحت تصرف الجميع كما قلت في موقع خاص موجود، كل هذه المعطيات المفصلة لكل إجراء إجراء كل إجراء ومآله كيف اتخذ.. الإجراءات التنفيذية والنتائج ديالو كلها موجودة والحمد لله تحت تصرف الجميع، إن وضع هذه التصرفات تحت تصرف الجميع هو في حد ذاته تحول في التعامل مع البرنامج الحكومي، تحول غير مسبوق.

كما قلت منذ قليل، إن وفرة الإنجازات الأفقية والقطاعية التي هي مجموع الحصيلة العامة للحكومة بمختلف قطاعاتها، وفرة هذه الإنجازات الأفقية والقطاعية لا يمكن استيفاؤها في هذا العرض، ومن تم لن يكون بالإمكان الإحاطة بها، ولتمكين الجميع من الإطلاع عليها هناك كما قلنا برنامج خاص.. موقع خاص لذلك، لكن سأركز على أهم النقط الأساسية في أداء الحكومة بطريقة تحاول أن توصل الرسائل الأساسية، ويمكن أن نقول أن هذه الحكومة، أولا، هي حكومة اجتماعية بامتياز، اجتماعية تعطي الاهتمام الكبير للتنمية البشرية وللتماسك الاجتماعي والمجالي، وهذا يشكل محورا أساسيا من محاور البرنامج الحكومي، ذلك أنه يمكن أن نقول أنه ليس هناك من برنامج مرتبط بالتنمية البشرية أو برنامج مرتبط بالتماسك الاجتماعي أو بالتماسك المجالي إلا ودعمته هذه الحكومة وأبدعت فيه أو طورته أو أبدعت مجالات أخرى أو برامج أخرى في إطاره.

ويشكل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي واحدا من الإصلاحات الكبرى في مجال تعزيز التنمية البشرية، وأهم ما في هذا المجال هو أنه لأول مرة يصبح عندنا إطار تعاقدي لإصلاح منظومة التربية والتكوين لأول مرة منذ الاستقلال ملزم لجميع الأطراف، انتقل الشأن التربوي بمقتضاه من مجرد شأن قطاعي إلى التزام حكومي ومجتمعي، وفق خارطة طريق وسجل في القانون الإطار رقم 51.17.

ولمواكبة هذا الورش وتسريع وتيرته، أحدثت الحكومة اللجنة الوطنية لتتبع وإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وعرف هذا القطاع المهم والحيوي وذي الأولوية، أولا، وقبل كل شيء توفير الإمكانات اللازمة المالية والبشرية ليقوم بمهامه، فانتقلت ميزانيات القطاع من 54 مليار درهم سنة 2016 إلى 72 مليار درهم تقريبا سنة 2021 بزيادة تقدر بـ 33%، وهي زيادة غير مسبوقة في تاريخ المغرب ورغم ظروف الجائحة - وغادي نكرر هاذ اللازمة باستمرار- رغم ظروف الجائحة الصعبة، فإن جميع البرامج المرتبطة بالتنمية البشرية وبالتماسك الاجتماعي وبالعدالة المجالية لم تشهد انخفاضا، بل شهدت ارتفاعا سنة 2020 وسنة 2021، وهذا في حد ذاتها نجاح كبير، فعلى الرغم من ظروف الجائحة والنقص في المداخيل ديال المالية العمومية لسنة 2021، ونقص المالية المرتقب سنة 2022، فإن ميزانية وزارة التربية الوطنية قد زيدت بنفس الوتيرة التي كانت مقررة من قبل، كما تعززت الموارد البشرية من متوسط ديال 7000 تقريبا منصب مالي ما بين 2004 و2016 إلى حوالي معدل ديال 20.000 منصب مالي سنويا بين2017 و2021 مع تسجيل بطبيعة الحال رقم قياسي سنة 2017 بـ 32.000 منصب مالي، وهكذا عرف قطاع التربية الوطنية تشغيل

89.000 أستاذ خلال فترة 2017-2021 بإضافة حوالي 32% من العدد الإجمالي للأساتذة.

كما أيضا أنجزت الحكومة عددا من الإصلاحات البيداغوجية والمضمونية المهمة، أولا، من خلال إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي للمدرسين غير مسبوقة، مرتكزة على الإجازة خاصة في علوم التربية بالجامعات المغربية، والتي أحدثت لأول مرة إلى جانب إصلاح مسار التكوين الأساسي للمدرسين من 5 سنوات وتعزيز التكوين المستمر القائم على التقنيات الجديدة بهدف إدماج أكبر للتكنولوجيا الجديدة لدى الأطر التربوية، وتم ربط الآلاف، حوالي 7000 مؤسسة بشبكة الإنترنيت كجزء من برنامج "جيني 3"، وهذا يبين بأن الذي جئنا فيه الجديد ليس فقط أرقام، ليس فقط أموال، وإنما حتى مضامين يروم جودة التكوين.

بطبيعة الحال بموازاة مع هذا، هناك تعزيز جميع البرامج الاجتماعية لدعم التمدرس، أبدأ ببرنامج "تيسير" الذي انتقل من 700.000 تقريبا مستفيد إلى 2.300.000 إلى 2.400.000 مستفيد سنة 2019 و2020، ولاشك أن هذا الرقم سيرتفع في هذه السنة، وبطبيعة الحال ارتفع عدد المستفيدين من المبادرة الملكية "مليون محفظة"، عدد المستفيدين من الداخليات، عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية، عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية، عدد المستفيدين من النقل المدرسي، ارتفعت أرقامهم كلها في هذه السنوات الأربعة، وقد أسهمت هذه المجهودات على مستوى تعزيز الموارد البشرية من جهة والمالية على مستوى التطوير البيداغوجي، على مستوى تطوير البنيات التحتية، على مستوى برامج الدعم في تحسين مؤشرات التمدرس كما يلي:

- أولا، تسجيل انخفاض كبير في نسب الاكتظاظ؛

- ثانيا، ارتفاع نسبة التمدرس بشكل غير مسبوق، غير مسبوق.

بالنسبة لنسبة الاكتظاظ انخفضت من 48% في السلك الابتدائي سنة 2016-2017 إلى 13% سنة 2019-2020، في السلك الثانوي الإعدادي انخفضت سنة 2016-2017 من 22% إلى 4.7% سنة 2019-2020 وهكذا.

كما ارتفعت نسبة التمدرس بشكل ملموس من 2016 إلى 2020، المستوى الابتدائي انتقلت من 98% إلى 99.8% تقريبا، المستوى الثانوي الإعدادي انتقلت من 88% إلى 94%، على مستوى التكوين التأهيلي بلغت اليوم 69.9%؛

- تسجيل انخفاض في نسب الهدر المدرسي بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية؛

- وأخيرا، هناك برنامج تعميم التعليم الأولي الذي يعتبر أيضا قصة نجاح كبرى في هذا المجال، فقد عرف عدد الأطفال المستفيدين من التعليم الأولي.. قفز من 50% تقريبا احنا عندنا 1.400.000 تقريبا، فاش جينا في 2017 كان 700.000 تقريبا 699.000 تقريبا في التعليم الأولي، الأطفال اللي عندهم 4 سنين و5 سنين، وكان يمثل 49.60% من عدد الأطفال، اليوم قفز إلى 900.000 طفل على الأقل سنة 2019-2020 أي 72.5%، والمقدر أنه في هذه السنة بلغ 77% من عدد الأطفال ديال 4 سنين 5 سنين اللي ولجو التعليم الأولي بتعاون الجميع قطاع التربية الوطنية واحد، ولكن عدد من القطاعات الأخرى شاركت وزارة الداخلية من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الجماعات الترابية، وزارة المالية، وزارة الشباب والرياضة، عدد من القطاعات الأخرى شاركت لإنجاح هذا الورش الوطني الكبير، والذي سيؤثر على جودة التعليم وسيؤثر على تخفيض الهدر المدرسي في مجال التعليم بشكل كبير إن شاء الله.

بطبيعة الحال، مع هاذ البرنامج اللي هو برنامج ناجح وسيلقى نجاحات إن شاء الله، لأن الهدف ديالنا هو 100% في 2023-2024 تقريبا، تقريبا نتمناو إن شاء الله، لأن البرنامج الأصلي 100% نوصلوه في 2027، ولكن نتيجة السرعة اللي كاينة بتعاون ديال جميع المتدخلين غادي يتقلص هاذ الأجل إن شاء الله إلى 2023.

هناك أيضا البرنامج الوطني للتربية الدامجة، ذلك أن عندنا الأطفال في وضعية إعاقة اللي كيخصهم واحد العناية خاصة، وبطبيعة الحال الأشخاص في وضعية إعاقة كلهم في ظل هاذ الحكومة هناك عدد من البرامج استهدفتهم، والحمد لله، هذا من البرامج الناجحة اللي هو "البرنامج الوطني للتربية الدامجة" واللي عندو واحد الشعار هو "لن نترك أي طفل خلفنا" حتى واحد ما نخليوه ورانا، جميع الأطفال بما فيهم الأطفال في وضعية إعاقة اللي عندهم صعوبات في متابعة التمدرس خصنا نوفرو الوسائل ليستطيع أن يلحقوا تربويا بالأطفال الآخرين، وبالتالي انتقل عدد المؤسسات التعليمية المصنفة دامجة برسم سنة 2019-2020 إلى 3400 مؤسسة تقريبا، وهو ما يمثل 31% من مجموع المؤسسات التعليمية، وبلغ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المتابعين دراستهم في هذه المؤسسات 24.000 طفل تقريبا اليوم، ونتمناو تعميم هذه التجربة في المدارس الأخرى وهي تجربة رائدة استطاعت هذه الحكومة أن تأتي بها.

بطبيعة الحال، هناك أيضا برامج خاصة لدعم التربية غير النظامية لمحو الأمية والتي آتت أكلها، والحمد لله، وتعزز التكوين المهني، باعتباره رافعة أساسية لتحقيق فرص الشغل من خلال مختلف البرامج، ولكن بغيت هنا بالخصوص نأكد على واحد البرنامج اللي هو تخصيص منحة لمتدربي التكوين المهني لأول مرة في ظل هذه الحكومة على غرار طلبة التعليم العالي وبنفس الشروط، وقد استفاد من المنحة برسم السنة التكويني 2019-2020 ما مجموعه 44.000 متدرب بكلفة إجمالية ناهزت 156 مليون درهم مع الهدف أن نصل إلى 70.000 في أفق 2023.

وأيضا أرسيت منظومة متميزة للتعليم العالي والبحث العلمي وذلك عن طريق توسيع العرض الجامعي، وهذا شيء مهم جدا، بإحداث 39

مؤسسة جامعية جديدة ما بين 2017 و2021 وبرمجة إحداث 21 مؤسسة جديدة في أفق 2023، منها 12 مؤسسة ذات استقطاب مفتوح و9 مؤسسات ذات استقطاب محدود، 4 ديال الكليات ديال الطب و5 ديال المدارس ديال التربية والتكوين، وهذا شيء مهم جدا لأنه غادي يمكنّا باش نواجهو الحاجيات ديال المستقبل بثقة إن شاء الله.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التمدرس بالتعليم العالي - وهذا مؤشر مهم جدا للفئة العمرية بين 18 و22 سنة - عرف تطورا مهما وملحوظا، انتقل من 33% سنة 2016 لـ 42% برسم موسم سنة 2019 و2020 والمعيار الدولي هو 45%، يمكن أن نصله بعد سنة أو سنتين من اليوم.

وفي مجال تعزيز الدعم الاجتماعي، هاذ البرامج دائما معها برامج اجتماعية، توسيع عدد الطلبة المنوحين لينتقل من 329.000 في 2016 إلى 415.000 تقريبا اليوم، كما تجاوزت نسبة المنوحين بسلك الدكتوراه 27%، وتعزيز نظام التغطية الصحية للطلبة لأن هو نظام مهم جدا واخا بدا في إطار الحكومة السابقة إلا أنه سهلنا الشروط ديالو ودرنا عدد من البرامج اللي خلت الطلبة يستافدو منه، وبلغ عدد المستفيدين اليوم 300.000 طالب مستفيد سنة 2021 وراه في 2017 كانو غير 7000، وهذا نجاح كبير لهذا البرنامج أيضا، وهناك عدد من البرامج الأخرى كلها تطورت: الإيواء في الأحياء الجامعية وغيره من البرامج المهمة جدا، وأيضا رفع الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي.

أما فيما يخص الجانب الصحي، الجانب الصحي نفس الشي، ركزنا في البداية على رفع الميزانيات ورفع المناصب المالية، ذلك أن المالية المرصدة لها، أولا، المناصب المالية كانت من قبل حوالي 1700 تقريبا سنويا، من بعد رفعناها لـ 4000 سنويا وهاذ السنة 2021 رفعناها لـ 5500 سنويا مع فتح المجال في الوظيفة العمومية وهذا هو المهم لتثمين الموارد البشرية في المجال الصحي عن طريق مشروع القانون الذي يفتح المجال للوظيفة العمومية الصحية باش تكون تمكن إن شاء الله من أن تعطى الوضعية المشرفة لمهني الصحة.

أما على مستوى المجهود الميزانياتي، فهي أيضا عرفت ميزانية وزارة الصحة ارتفاعا بحوالي 25% بين 2016 و2020 وهو ما يرفع نسبة ميزانية الصحة في الميزانية العامة سنة 2020 إلى ما يناهز 7.27%، وسيكون أكبر أكثر في 2021، وهذا تطور إيجابي نحو الهدف الذي يجب أن نبلغه في المستقبل اللي هو 10%، وواكب هذا عدد من الإجراءات المهمة، من بينها مثلا تحسين جودة الخدمات والبنيات الصحية وتحسين الولوج للأدوات والمستلزمات الطبية عن طريق عدد من الإجراءات مهمة جدا: تخفيض أثمنة الأدوية اللي هو واحد الإجراء بدأ في الحكومة السابقة واستمر مع هاذ الحكومة 1500 دواء تقريبا أكثر استهلاك خفض ثمنه، وخصوصا الأدوية الموجهة لعلاج بعض الأمراض الخطيرة والمزمنة، عن طريق إلغاء الضريبة عن القيمة المضافة وتخفيف كلفة الفاتورة الطبية، من خلال تعزيز الأدوية الجنيسة وغيره كثير من الإجراءات التي تصب في هذا الهدف المهم جدا.

وأيضا المحور الثالث وهو الحماية الاجتماعية، وهاذ الحماية الاجتماعية جميع البرامج الاجتماعية اللي فهاذ الإطار كلها دعمت، لكن البرنامج الكبير هو الذي جاء في التوجيهات الملكية السامية لخطاب العرش لسنة 2020، وكذا خطاب أكتوبر لافتتاح هذه السنة البرلمانية، والذي وضع مشروعا كاملا لتعميم الحماية الاجتماعية، وقد حرصت الحكومة على تحويل هذا المشروع إلى قانون إطار الذي صادق عليه البرلمان، والذي يضم:

- تعميم التأمين الإجباري عن المرض سنتي 2021-2022 لفائدة 22 مليون شخص؛

- تعميم التعويضات العائلية لتشمل ما يقارب 7 مليون طفل في سن التمدرس، تستفيد منها 3 ملايين أسرة بين سنتي 2023 و2024 بـ 300 درهم لكل طفل؛

- توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد سنة 2024؛

- تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025، وقد بدأت الحكومة فعلا في تعميم التغطية الصحية سنة 2021-2022.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه البرامج كلها غادي تقدر الكلفة ديالها السنوية في آخرها بـ 51 مليار درهم، منها 23 مليار من الميزانية العامة للدولة.

لكن الأهم هنا هو أن توسيع التغطية الصحية الأساسية خلال السنوات الأخيرة ارتفع تقريبا من 35% سنة 2012، بلغ 52% سنة 2015، ليبلغ 70% سنة 2019 وليبلغ تقريبا 74% سنة 2021، وبالخصوص مع انضمام التغطية الصحية للفئات من العمال المستقلين وغير الأجراء، التغطية الصحية للطلبة كما رأينا كيفاش توسعت، وقد بلغ العدد الإجمالي للسكان الذين يستفيدون اليوم من التغطية الصحية الأساسية سنة 2020: 21 مليون مواطن ومواطنة مقارنة بـ 10 ملايين فقط سنة 2017.

واحنا كنعرفو بأن التغطية الصحية هي المفتاح الأساسي لتخفيف عبء التكاليف الصحية على الأسر، الأسر اليوم الأغلبية على الأقل 50% من التكاليف الصحية تكون عليهم، مع برنامج التغطية الصحية غادي تنخفض هاذ الكلفة ديال التغطية الصحية على الأسر إلى 25%.

لا يمكن هنا إلا أن أشير إلى النجاح الكبير للتنزيل الأولي للمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والذي يروم، أولا، تدارك الخصاص في البنيات التحتية والخدمات الأساسية ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة وتعزيز الأنشطة المدرة للدخل وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب وكثير من الأهداف التي كانت مسطرة في هذه البرامج كلها قد وصلت إليها.

معشر السيدات والسادة،

هناك أيضا مضاعفة نفقات "صندوق دعم التماسك الاجتماعي"، والذي أصبح الآن يسمى "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي" ابتداء من هذه السنة، وخصصت له ميزانية تقدر بـ 9.5 مليار درهم وتوسعت تدخلاته وتعززت موارده بمداخيل إضافية، وقد شهدت نفقات هاذ الصندوق تطورا مضطردا لتنتقل من حوالي 2.6 مليار درهم سنة 2016 إلى 4.7 مليار درهم سنة 2020، وهو دليل على إعطاء الأهمية للبرامج المندرجة في إطار هذا الصندوق، والتي تهدف إلى دعم التماسك الاجتماعي؛ ومن ذلك:

- دعم النساء في وضعية هشاشة؛

- المساعدة المباشرة للأرامل في وضعية هشاشة، وهو البرنامج اللي انتقلت عدد الأرامل فيه من كذا و60.000 تقريبا سنة 2016 إلى ما يزيد عن 111.000 ألف أرملة و188.000 يتيم في مارس 2020؛

- الاهتمام بالأشخاص في وضعية إعاقة، والذين تطورت استفادتهم من عدد من البرامج سواء في التمدرس أو في إعطاء وسائل للتأهيل والدعم أو غيره، لكن بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، إضافة إلى هاذ البرنامج بغيت نشير هنا إلى مبادرة لأول مرة ديال الحكومة اللي هي المباراة الموحدة للتوظيف العمومي الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، لأول مرة في بلادنا، استفاد منها لحد الساعة 651 من حاملي الشواهد العليا في وضعية إعاقة، كل سنة 200، 200 هاذ السنة 400، 2021 و2020، وهو ما يمثل حوالي 40% من الباحثين عن الشغل من هذه الفئة المهمة، هذا بالموازاة مع الاستمرار في العمل على تفعيل حصة 7% من مناصب الشغل المخصصة لهذه الفئة ضمن المناصب المتبارى عليها في مختلف القطاعات، إذن هذا أيضا من البرامج المهمة جدا والتي فيها واحد النجاح كبير.

لابد أن أشير أخيرا في هذا المحور الاجتماعي إلى دعم القدرة الشرائية للمواطن، وهاذ القدرة الشرائية للمواطن بغيت نأكد هنا بأنه على الرغم في البرنامج الحكومي كنا درنا الهدف هو ألا تتجاوز نسبة التضخم 2%، إلا أن نسبة التضخم في المتوسط بقيت إلى حد الساعة حوالي 1%، أحيانا أقل بكثير من 1%، بمعنى أن القدرة الشرائية للمواطنين فقط من خلال هاذ المؤشر كيبين بأنها محافظ عليها، ولكن أريد أن أشير بالخصوص إلى الاتفاق الثلاثي اتفاق 25 أبريل سنة 2019، الاجتماع الذي أسفر عن جولة من الحوار الاجتماعي، والذي تحقق بفضله تقدم مقدر على مستوى القدرة الشرائية للطبقة العاملة بالقطاعين العام والخاص.

وأريد أن أجدد هنا الشكر للمركزيات النقابية وللإتحاد العام لمقاولات المغرب على عملهم الدؤوب وتجاوبهم لإنجاح هذا الاتفاق الثلاثي، والحمد لله، اللي كان ناجح، واللي الأهم فيه هو ماذا؟ هو دعم القدرة الشرائية للطبقة العاملة وللطبقة المتوسطة بالخصوص، لأن هناك من يروج بأن هذه الحكومة أضرت بالطبقة المتوسطة.

قد رأينا أن جميع البرامج الموجهة للطبقات الهشة والطبقات المتوسطة كلها تدعمت، ومن بينها هاذ البرنامج الناجح لتحسين الدخل، ذلك أنه هاذ الاتفاق الثلاثي فيه الزيادة العامة في أجور الموظفين تتراوح بين 400 و500 درهم حسب الدرجة، والتي طبقت على 3 دفعات، آخرها صرفت في يناير 2021، وقد بلغت الكلفة الإجمالية للالتزامات الخاصة بموظفي الدولة بموجب هذا الاتفاق حوالي 14.25 مليار درهم فقط لهاذ البرنامج، ومعه الزيادة في الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص على دفعتين 5%، 5% ومعه أيضا الرفع في التعويضات العائلية بقيمة 100 درهم عن كل طفل في حدود ثلاث أطفال ابتداء من يوليوز 2019 لفائدة موظفي الدولة ولفائدة الأجراء في القطاع الخاص.

ولكن تضمن الاتفاق الثلاثي أيضا تحسين شروط الترقية لفائدة عدد من الموظفين حسب السلالم وحسب القطاعات، ومعالجة وضعية عدد من الفئات القطاعية من الموظفين بقيت ملفاتهم عالقة منذ على الأقل 20 أو 25 سنة، وحلت في ظل هذه الحكومة، صحيح ما حلياناش جميع الملفات، ولكن حلينا عدد مهم من الملفات وهذا شيء مهم جدا.

ومرة أخرى، ومرة أخرى على الرغم من ظروف الجائحة، الموارد ديال المالية العامة نقصات فـ 2020 نقصات بـ 82 مليار درهم كيجمعها غير الفم، ومنتظر أن تنقص بنصفها تقريبا أو أقل قليلا في سنة 2021، رغم ذلك استمرينا في الوفاء بالالتزامات فهاذ الاتفاق الاجتماعي والزيادة الثانية والثالثة ديال 2020-2023 وفينا بها ووصلت تلك الزيادة إلى الموظفين، وهذا أظن بأنه شيء مهم جدا قامت به هذه الحكومة في هاذ المجال.

ما هي النتائج ديال هاذ الإجراءات المختلفة؟ لأن الإجراءات في البرامج عندنا شي 100 برنامج تقريبا اجتماعي، والذي إلى بغينا نقولو غادي يتجمع في إطار هاذ الحماية الاجتماعية الجديدة، ولكن الآن كاين هاذ البرامج، هذه البرامج ما هو تأثيرها؟ انعكست هذه السياسات الاجتماعية للحكومة، لأن هذا هو المهم واش أثرت شي حاجة ولاّ ما أثراتش؟

أريد أن أقول بأنه على حسب آخر تقرير للمندوبية السامية للتخطيط الصادر شهر مارس 2021، هذا الأخير، جديد يمكن أن نطّلع عليه في الموقع ديال المندوبية السامية للتخطيط، أكّد بأن نسب الفقر ونسب الهشاشة ببلادنا قد تراجع فتراجعت نسبة الفقر والهشاشة من 4.8% سنة 2013 إلى 1.7% سنة 2019 على الصعيد الوطني، كما تقلّصت نسبة الأشخاص الذين يعيشون الهشاشة الاقتصادية في ما بين 2013-2019 من 12.5% إلى 7.3%.

وعلاقة بتقلص نسبة الفوارق الاجتماعية فقد عرفت فئة 20% من الأسر الأقل يسرا تحسنا في المعيشة بنسبة 3.5% خلال نفس الفترة

وبنسبة 2.9% بالنسبة للطبقة الاجتماعية الوسيطة وبنسبة 2.5% بالنسبة للفئات 20% الأكثر يسرا، وفي ظل هذا التحسن معنى ذلك أنه هاذ البرامج الاجتماعية وفق سياسة إرادية، سياسة إرادية لأن عندما كيكون الدعم ديال القطاع ديال التعليم فهو دعم الأسر، عندما يكون دعم البرامج الاجتماعية الموازية للتعليم دعم الأسر، عندما يكون دعم الميزانية ديال الصحة فهو دعم للأسر، والبرامج الاجتماعية اللي فيها الدعم المالي أيضا زادت دعم للأسر، هذا أدى إلى تقليص نسبة الفقر وتقليص نسبة الهشاشة والزيادة على حسب هذا التقرير ديال المندوبية السامية للتخطيط الزيادة والتحسن في المعيشة لفئات متعددة، وفي ظل هذا التحسن شهد المؤشر التركيبي للفئات الاجتماعية اللي كيتسمى "مؤشر جيني" "Coefficient de Gini" استمرارا في الانخفاض قبل حلول الجائحة، حيث انتقل من 39.5% سنة 2013 إلى 38.5% سنة 2019، وهو المستوى الأكثر انخفاضا منذ حوالي 20 سنة ببلادنا، وهذا شيء مهم.

صحيح، احنا كنتمناو نزيدو أكثر، جات الجائحة أثرت فهاذ المنحى الانخفاضي أثرت فيه الجائحة، ولكن هذا لا يمنع من أن أداء الحكومة على هاذ المجال، الحمد لله، كان جيدا، لا يمكن أن أتوقّف في هذا الملف، دون أن أشير إلى أن الساكنة القروية والعالم القروي كان عندو حصة الأسد من مختلف البرامج التي أبدعتها أو واصلت تنفيذها هذه الحكومة، وأولها برنامج الحدّ من التفاوتات المجالية والاجتماعية، مما مكّن من تسجيل تقدم كبير في التنمية في مناطق عديدة من العالم القروي، أنا فين ما مشيت دابا كنلقى طرقان جداد دازو فكّ العزلة عن عدد من الدواوير من المداشير من القرى، بقاو قرى أخرى لابد أن نتمّ البرنامج إن شاء الله كي يسير إلى مزيد من القرى الأخرى، وهكذا عبّأت الحكومة خلال الفترة من 2017 حتى لـ2020 ما يقرب من 27 مليار درهم، 54% من إجمالي الميزانية المرصودة لهذا البرنامج، حوالي 6.6 مليار للمشاريع المبرمجة لسنة 2021 وحدها والتي هي قيد التنفيذ، وقد أتاح هذا المجهود المالي من تسجيل النتائج التالية:

- تشييد أكثر من 9800 كلم من المسالك والطرق القروية الجديدة، بينما توجد 3000 كلم جديدة في طور البناء، وراه الناس كيسمعوني وكيعرفو الدواور اللي تفك عليهم العزلة أو تصاوبو الطرقان ديالهم أو تعبّدت هاذ الطرق في هذه السنوات الثلاث؛

- إتمام ما يقرب من 1500 عملية بناء وإعادة تأهيل لبنيات تحتية مدرسية، ما يقرب من 700 عملية جديدة في طور الإنجاز؛

- تنفيذ 534 عملية لشراء معدات مدرسية وحافلات للنقل المدرسي؛

- إنهاء أكثر من 390 عملية بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية الصحية الأساسية، ما يقرب 150 عملية جديدة في طور الإنجاز؛

- تنفيذ 737 عملية شراء معدات طبية وسيارات إسعاف ووحدات طبية متنقلة؛

- إتمام 2700 مشروع للتزويد بالماء الشروب وإنجاز ما يقرب من 8000 عملية ربط فردية ومختلطة وجماعية وتمديد شبكة مياه الشرب بحوالي 640 كيلومتر، إلى آخره وأيضا في مجال الكهرباء.

وهذه البرامج التي تنبني على نظام حكامة محلي وجهوي فعال، لأن اختيار البرامج هو محلي، تنفيذ البرامج جهوي ومحلي، التمويل مركزي وجهوي، إذن الحكومة فيها بالخصوص التمويل والمتابعة العامة وأيضا الدعم التقني والعلمي في كثير من الأحيان، وهذا ساهم كثيرا في فك العزلة عن كثير من المداشير ومن الدواور وفي أحيانا في مناطق جبلية بعيدة ومن تحسين بالتالي إلى وجود وآثار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية في مناطق قروية واسعة.

وتبين المعطيات الخارجة يعني تبين النسب اللي كاينة اليوم، نسب الولوجية ونسب القرب من الخدمات الصحية أو من المدارس، نسبة الكهربة القروية، نسبة التزويد بالماء الشروب والتي هي في تصاعد مستمر، أن هذه الجهود، الحمد لله، أثمرت نتائج كبيرة جدا، مع الإشارة إلى أن التمييز الإيجابي للوسط القروي كان دائما حاضرا في جميع البرامج الاجتماعية الأخرى، كل البرامج الاجتماعية الأخرى، بحال دابا برنامج "تيسير"، 80% منو كيعني العالم القروي، عندنا الابتدائي كيعني غير العالم القروي، الإعدادي هو اللي كيعني القروي والحضري، 62% من المبادرة الملكية "مليون محفظة" كتمشي للعالم القروي، 56% من المؤسسات الجديدة في التعليم اللي تفتحات في العالم القروي، 58% من الداخليات في العالم القروي، 94% من المطاعم المدرسية في العالم القروي، 78% من النقل المدرسي في العالم القروي، إذن هاذ الجهود الاجتماعية اللي كتدّار جزء كبير منها كيمشي للعالم القروي، أخذا بعين الاعتبار الظروف الصعبة وأيضا هاذ التأخر لعقود من الزمن في الاهتمام بعدد من المجالات في وسط العالم القروي، وأظن بأن هذا شيء مهم جدا.

لابد أن نشير أيضا إلى تعزيز برامج السكن بهدف حصول الطبقات الهشة والمتوسطة على سكن لائق، وقد بلغ إجمال إنتاج المساكن سنة 2017 وإلى غاية 2020 وما بينهما 600.000 وحدة أي 76% من الهدف الذي كنا أعلناه اللي هو 800.000 وحدة المزمع إنجازها بين 2017 و2021 أي 160.000 وحدة سنويا، ونتمناو فهاذ 2021 نكملو واحد الشوية اللي بقى.. أييه البرامج راه باقا مستمرة، البرامج ما تزال مستمرة.. لا، أبدا نحن نشتغل إلى آخر يوم من الولاية.. بطبيعة الحال، غادي تشوفو باقي القوانين، مشاريع القوانين، مشاريع المراسيم باقي كندوزهم إلى الآن، وراه عندكم واحد التحدي باش تدوزو مشاريع القوانين التي جاءتكم في هذه المرحلة الأخيرة، باش نكونو جميعا معبئين باش قبل ما تنتهي الولاية نكونو دوزنا أكبر قدر ممكن من مشاريع القوانين التي هي لمصلحة الوطن، هاذ الشي احنا كنشتاغلو لمصلحة بلادنا، هذا إذن فيما يخص المحور الأول، الذي هو محور دعم التماسك الاجتماعي

والتنمية الاجتماعية، والذي هو أعطيته أهمية خاصة وبدأت به أخذا بعين الاعتبار ولأبين بأن هذه الحكومة حكومة اجتماعية بامتياز، واعطينا لهاذ الأمور الأهمية الكبرى وحطيناها هي الأولى.

ثانيا، دعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وتوسيع الجهوية المتقدمة وإطلاق الإصلاحات القوية:

وفعلا في ظل هذه الحكومة اللي هي السمة الثانية بعد السمة الأولى حكومة اجتماعية ممتازة، هي حكومة الإصلاحات القوية والهيكلية، والتي ستؤثر على السنوات المقبلة، فقط أنا غير 3 ولا 4 ديال الإشارات:

- أولا، لأول مرة ولات عندنا خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان مصادق عليها، مصادق عليها، الورش صحيح بدا من قبل من 2010، لكن خطة تشاركية متكاملة مصادق عليها ببرنامج تنفيذي لأول مرة، خطة العمل الوطنية في المجال الديمقراطي، بمعنى عندنا واحد خارطة الطريق في هذا المجال في السنوات المقبلة وهاذ الشيء مهم جدا، وأيضا العمل بدعم ثقافة حقوق الإنسان والشراكة مع المجتمع المدني؛

- ثانيا، هذه الحكومة صادقت أو البرلمان الذي صادق على والذي مدعو يعني أن يصادق على 4 قوانين إطار:

- قانون الإطار للتربية والتكوين حتى لـ 2030؛

- قانون الإطار للحماية الاجتماعية حتى لـ 2025؛

- القانون الإطار للمجال الجبائي للإصلاح الجبائي؛

- وقانون الإطار لإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

مع ذلك 4 المجالات اللي هي إصلاحات مركزية قوية ومهمة واللى عندنا خارطة الطريق لسنوات ربما لعقد أو عقد ونصف المقبل، وهذا شيء مهم جدا ذاك الشي علاش قلت هاذي حكومة الإصلاحات الهيكلية القوية المستقبلية، وقوانين الإطار عندها تأثير كبير وكون ماشي مثلا بالنسبة للحماية الاجتماعية خليناه كيما كان ما درناش قانون الإطار، قد يمكن هاذيك الأهداف اللي فيه راه حكومة أخرى تجي تبدا تغير فيها، التغيير الآن يحتاج إلى توافق بين الحكومة والبرلمان باش تغير هاذي، معنى ذلك أنه ولى عندنا واحد خارطة الطريق واحد (l'autoroute)، واحد الطريق سيار، خارطة طريق فهاذ المجالات الأربع على الأقل على الأقل، إضافة إلى خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا جديد في مجال العمل الحكومي.

ثانيا، في مجال العناية بأوضاع المرأة المغربية، أريد أن أشير هنا لأن هذا كان فيه إصلاحات مهمة، صحيح خصني نشير إلى المخطط الحكومي للمساواة "إكرام 1" واللي المدى ديالوتم منذ سنوات 2017-2018، وتدار المخطط الوطني للمساواة "إكرام 2" برسم سنة 2017-2021، ثم من بعد البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 وبرنامج "تمكين" وبرنامج "تكفل"، تدارت إصلاحات هيكلية في هذا المجال وأكبر إصلاح هيكلي أيضا إضافي وهو ما قامت به الحكومة بخصوص رفع الحيف عن المرأة السلالية وتمكينها من حقوقها المشروعة من خلال تحيين ترسانة قانونية تعود لحوالي قرن من الزمان، قرن من الزمان، كما فتحت بلادنا لأول مرة أمام المرأة المغربية لولوج لأول مرة لولوج خطة العدالة سنة 2018 بناء على التوجيهات الملكية السامية، فتمكنت 277 امرأة من ولوج هذه المهنة لأول مرة ومع تعيينهن في مختلف الدوائر الاستئنافية للمملكة في يوليوز 2020، وهاذي أيضا إصلاحات هيكلية ليست إصلاحات جزئية.

وفي إطار التعاون بين الحكومة والمؤسسة التشريعية، أريد أن أشير هنا ولاشك أن المؤسسة التشريعية قامت بدور كبير فهاذ الإصلاحات كلها وإصلاحات غيرها، لكن أريد أن أشير إلى أنه قد أحيل على المؤسسة التشريعية ما يقرب من 330 مشروع قانون، 330 مشروع قانون، ويمكن أن أقول بأن، الحمد لله، التفاعل ديال الحكومة كان في أغلب الأحيان مع حوالي 50% من التعديلات ديال المشرعين أو ديال البرلمانيين وهذا شيء مهم جدا، شيء مهم جدا.

لكن في الحصيلة التشريعية للحكومة، الإنتاج القانوني للحكومة يمكن أن أقول بأنه غير مسبوق، فقد صادق المجلس الحكومي أعد أو درس أو صادق على أكثر من 1036 نص قانوني مشروع نص قانوني، منها: 293 مشاريع قوانين، 10 مشاريع قوانين تنظيمية، 4 قوانين إطار تهم تنزيل إصلاحات كبرى وهيكلية، 143 قانون عادي، 136 قانون يقضي بالموافقة على اتفاقيات دولية و594 مرسوم تنظيمي، وبالمقارنة مع الولايات الحكومية السابقة هاذي أرقام غير مسبوقة، كانت واحد الديناميكية تشريعية كبيرة، يشهد على ذلك عدد من الأطر والكفاءات الذين واكبوا هذه العملية في المراحل السابقة وفي هذه المرحلة أيضا.

معشر السيدات والسادة،

هذه الإصلاحات الهيكلية الكبرى والإصلاحات الاجتماعية لم يكن ممكن تنفيذها إلا أيضا بالاهتمام بالجانب الاقتصادي، لأن خصها تمويل بصح راه كاين الاقتصاد، بل الكثير من البرامج الاجتماعية تأتي نتيجة حركية وحيوية اقتصادية، ومن هنا المحور الثالث في:

تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل وبالتنمية المستدامة:

فالحكومة يمكن أن نصفها بأنها حكومة محفزة للاستثمار، محفزة للتشغيل، وقد عملت الحكومة على تنزيل عدد من التدابير والبرامج والإصلاحات الجوهرية، بهدف دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي الوطني.

وأشير هنا في البداية، في البداية من الأول سأشير لواحد الإصلاح اللي هو مهم وهيكلي اللي هو تحسين مناخ الأعمال، تحسين مناخ للمقاولة، واللي بلادنا أعطت فيه واحد النموذج دولي، دولي، دون مبالغة ذلك أن تحسين مناخ الأعمال وخصوصا تحسين ممارسة الأعمال اللي واحد

المعيار الدولي اللي الحمد لله تحسنت فيه بلادنا بشكل كبير هو كيعني تذليل الصعوبات الإدارية المتعلقة بالتراخيص، لأن تحسين مناخ الأعمال في أمور كتهم المواطن مباشرة في حياته في الرخص ديالو، في علاقته مع الإدارة، علاقته مع المستثمرين، المستثمرين مع الإدارة، المقاولة مع الإدارة هاذ الشي اللي كاين، ففيه تسهيل ورقمنة التراخيص والإجراءات الخاصة بإحداث المقاولة للاستثمار، إصلاح الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بالمقاولة في وضعيات صعبة، والذي شاركتم وساهمتم فيه من خلال القانون، تحيين مقتضيات مدونة التجارة، ترسيخ مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة داخل الشركات، مواصلة تحديث وعصرنة المحاكم التجارية، تجويد الإطار القانوني والتنظيمي والإجرائي للطلبيات العمومية، تحسين آجال الأداء، تعزيز الرقمنة، تبسيط مجموعة من الإجراءات والمساطر الإدارية وخاصة تلك المتعلقة بالمقاولة، تراخيص البناء، الربط الكهربائي، أداء الضرائب، ربط نقل الملكية وغيرها...

هذه الإصلاحات الكبيرة التي استمرت على مدى سنوات، 3 سنوات أو 4 أسهمت هذه الإصلاحات وأسهمت نتائجها على أرض الواقع في تحسين تصنيف المغرب في تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال، حيث انتقل من المركز 60 سنة 2019 إلى المركز 53 سنة 2020، بإحرازتقدم 7 دالمراكز في سنة واحدة وبـ 22 مرتبة مقارنة بسنة 2017.

وبهذا فإن الحكومة اقتربت سنة 2020 من تحقيق هدف بلوغ المرتبة 50 في هذا الترتيب سنة 2021 ودخول دائرة الاقتصاديات الخمسين الأوائل كما هو محدد في البرنامج الحكومي، يمكن نأكد لكم بأنه مع الأسف الشديد الترتيب ديال الدول ديال ممارسة التصنيف ديال ممارسة الأعمال ديال 2020 ما خرجش ولو خرج لكان المغرب مرتبا في المرتبة 47 أو أكثر أو أحسن بكثير اللي قدرنا على الأقل 47، لأن الإصلاحات التي نجحت على الأرض وخصوصا الضمانات المنقولة أو السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة، اللي واحد النجاح منقطع النظير والذي عرضته في هذه المنصة من قبل وعرضنا الأرقام ديالو والتي تحسنت بعد ذلك، هذا أعطى للمغرب تموقعا جيدا في هذا المؤشر عالميا.

وقد مكن هذا الترتيب العالمي من تموقع المغرب في المرتبة الثالثة إفريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الثالث إفريقيا، الثالث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومرتبة متميزة بالنسبة لعدد من الدول الشريكة والمجاورة.

ولترصيد هذه الإنجازات الهامة، اعتمدت بلادنا في شهر ماي 2021 أول سياسة وطنية مندمجة لتحسين مناخ الأعمال، تمتد لـ 5 سنوات 2021-2025، والتي وردت في خطاب ملكي، الأمر بها في خطاب ملكي سامي موجه إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة في أكتوبر 2019، هذا الإصلاح الأول واللي مهم جدا واللي مرتبط بعدد من الإصلاحات، وما جاء فيه بكل صراحة قصة نجاح الجميع يهنئ المغرب عليها على المستوى الدولي بطبيعة الحال.

الإصلاح الثاني المهم في هاذ المجال اللي هو إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وذلك أنه تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بتاريخ 30 يوليوز 2017 عملت الحكومة على إخراج هذا الإصلاح الشامل من خلال: أولا، مشروع القانون الذي صادقتم عليه، بعد ذلك يحول المراكز الجهوية للاستثمار إلى مؤسسات عمومية عندها الاستقلال المالي والاستقلال الإداري، ويتعزز موقعها كمخاطب رئيسي للمستثمرين وللإدارة على المستوى الترابي، وأيضا يرسي هذا القانون اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار بالإضافة إلى تبسيط المساطر ونقلها إلى المستوى اللاممركز وإطلاق بوابة رقمية لتلقي طلبات المستثمرين، وقد بلغ عدد مشاريع الاستثمار التي تم البت فيها من قبل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار ما مجموعه 2500 تقريبا سنة 2020، بارتفاع 51% سنة 2019، يعني هذا النجاح من السنة الأولى ديالو، هذا الإصلاح من السنة الأولى ديالو لقي نجاحا كبيرا، وتمت المصادقة سنة 2020 على 1499 ملف استثمار، بزيادة 24% مقارنة مع 2019، وأيضا واكبت هذه المراكز إحداث 20 ألف مقاولة جديدة وقدمت الخدمات لأكثر من 13 ألف مقاولة صغيرة ومتوسطة وصغيرة جدا، وواكبت أكثر من 4000 مستثمر سنة واحدة في سنة 2020 وصادقت على ما يقارب 1500 مشروع استثماري بغلاف مالي يناهز 151 مليار درهم، من المرتقب أن توفر حوالي 153 ألف منصب شغل مقابل 94 ألف منصب شغل فقط في سنة 2019.

وهذه المؤشرات كلها تدل على نجاح هذا الإصلاح المهم، ولاشك أن التأثير ديال هاذ الإصلاح سيتصاعد مع السنوات المقبلة لأن تم سنة 2019 والنتائج الأولى سنة 2020 لاشك سنة 2020، 2021، 2022، 2023 غادي تزايد.

تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمارات: وهذا واحد نجاح أيضا منقطع النظير، خصكم تعرفو بأن المغرب أكبر دولة جاذبة للاستثمار في إفريقيا، أكبر كتنافس مع 1 ولا 2 الدول على رأس إفريقيا فهاذ 3 أو 4 سنوات الأخيرة، المرة الأولى، المرة الثانية، المرة الثالثة ثم ترجع للأولى وهكذا، وهذا نجاح مقدر بالنسبة للمغرب في جلب الاستثمارات الأجنبية.

لاشك أن عدد من الإصلاحات الهيكلية عندها دور، لاشك أن الجميع يشارك، لاشك أن القطاع الخاص عندو دور، لاشك أن المواطنات والمواطنين أيضا عندهم أدوار، المقاولة المغربية عندها دور، ولكن الإصلاحات الهيكلية التي تمت والتي جعلتنا نتحسن فيما يخص مؤشر ممارسة الأعمال عندو دور كبير.

بلغ مستوى الاستثمار الوطني ما يقارب 34% من الناتج الداخلي الخام، والذي يظل مجهودا يتجاوز بكثير المتوسط العالمي، وفي إطار لجنة الاستثمارات التي يرأسها رئيس الحكومة، تمت الموافقة خلال

الفترة الممتدة بين 2015 و2019 على 114 اتفاقية استثمار، بقيمة إجمالية تقدر بنحو 334 مليار درهم، تساهم في إحداث 39.000 فرصة شغل مباشرة وعشرات الآلاف غير مباشرة تهم قطاعات مختلفة، وقد بلغت نسبة إنجاز هذه الاتفاقيات 43% في فبراير 2021.

ومرة أخرى، رغم الظرفية الصعبة ديال "كوفيد-19"، تم توقيع اتفاقيات جديدة سنة 2020 وتوقيع اتفاقيات جديدة أخرى سنة 2021، بداية 2021 بقيمة 34 مليار درهم، ستساهم في إحداث حوالي 18.000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وهذا نجاح مقدر لجهود الحكومة في دعم الاستثمارات.

كما أن معدل المداخيل السنوية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفع إلى حدود 38 مليار درهم خلال الفترة 2016-2019 مقابل 33 فقط خلال الفترة 2007-2016.

ورغم ظروف وتداعيات الجائحة، استقر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2020 بما يناهز 15 مليار درهم، وهو ما يبرز ثقة المستثمرين في قدرة المغرب على الصمود رغم ظروف الجائحة.

هاذ الإصلاحات اللي تحدثنا عليها وهي متعددة وهيكلية، هيكلية سواء كانت ذات طابع اجتماعي أو ذات طابع سياسي وتدبيري وحكامي، وهي متعددة جدا وما ذكرتهاش كلها، أو ذات طابع اقتصادي اللي أدت لتحسن في مؤشر مناخ الأعمال أدى إلى واحد القضية غريبة وهو على عكس ما بعض الإدعاءات التي نقرؤها:

- ارتفاع وتيرة إحداث المقاولة وانخفاض عدد المقاولات المفلسة، وهاذ الشي، الحمد لله، كاين جهات مستقلة التي تصدر هذه الأرقام وتراقبها وتعلق عليها؛

- ارتفاع وتيرة إحداث المقاولة بفضل الجهود المتتالية لإنشاء المقاولات وتسهيله احتل المغرب المرتبة 43 في العالم من بين 190 بلدا في المؤشر الفرعي لإنشاء المقاولات وتصنيف ممارسة الأعمال، ويتجاوز بطبيعة الحال المتوسط العالمي، يعني هو أحسن بكثير من المتوسط العالمي اللي هو 39%، ويتجاوز متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أحسن وأحسن من متوسط حتى بلدان متقدمة، وهكذا فإن متوسط المدة اللازمة لإنشاء مقاولة بالمغرب يقارب 9 أيام مقارنة بـ 20 يوم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ وفي هذا السياق، سجل المغرب واحد الارتفاع مستمر في عدد المقاولات التي يتم إنشاؤها بمتوسط سنوي بـ 8% تقريبا سنة 2017 و2019 ليبلغ سنة 2019 حوالي 94% وسنة 2020 نتيجة ظروف الجائحة، وعلى الرغم من ظروف الجائحة أنشئت واحد تقريبا 83.000 مقاولة؛

- تباطؤ مستمر في معدل إفلاس المقاولات، بفضل هذه الإصلاحات وعلى الرغم من جائحة "كوفيد-19" عرف المغرب تباطؤا مستمرا في معدل إفلاس المقاولة، حيث تم تسجيل سنة 2018، 7900 مقاولة مفلسة أو في حالة إفلاس بالمغرب، ثم 8400 سنة 2019 وأخيرا 6600 سنة 2020، بانخفاض كبير 22% مقابل السنة التي قبلها وهذا شيء مهم.

لاشك أن الإصلاحات الهيكلية عندها دور، ولكن أيضا الدعم الخاص في ظل جائحة "كوفيد-19" للمقاولة وللشغيلة ديال المقاولة كان عندو لا شك دور كبير جدا، وتدل هذه المؤشرات على صمود نسبي للنسيج الاقتصادي المغربي في مواجهة تداعيات وباء "كوفيد-19"، وذلك بفضل الآليات التي تم اعتمادها لدعم المقاولات.

بطبيعة الحال، لن أتوقف عند عدد من المؤشرات اللي هي أيضا أساسية ومهمة اللي هي التقلص الملحوظ في آجال الأداء، وهذا عندنا الآن "مرصد الأداء" مع القطاع الخاص، وزارة المالية مع القطاع الخاص والذي يتابع، والحمد لله، بين بأن آجال الأداء تحسنت بشكل كبير في القطاع العام وتحسنت بشكل جيد في المقاولات العمومية والجماعات الترابية.

فيما يخص دعم التشغيل والتشغيل الذاتي، أطلقت الحكومة عدد من البرامج المندمجة والمتكاملة لضمان ملاءمة أكبر بين التكوين والتشغيل وتوفير التأهيل والمواكبة للباحثين عن الشغل، وقد ساهمت البرامج النشطة بالتشغيل في تحقيق نتائج مهمة في هذا المجال، وطورت الحكومة سنة 2018 نظام التحفيزات لدعم التشغيل، جميع هاذ الأنظمة طورناها، تطوير نظام التحفيز، نظام التشغيل وهذا صادقتو عليه في قوانين المالية المتتالية، استفادو منو من 5 الأجراء إلى 10 أجراء، وأيضا لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة تزادت في القانون المالي ديال 2018 ولا 2019، والإعفاء عن الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين في حدود معينة، إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاستفادة من إعفاءات التحملات الاجتماعية والضريبية، وهكذا عدد من الإجراءات الجزئية التي تسهل على المقاولات وعلى المشغلين اللجوء إلى هاذ البرامج ديال التحفيز، لكن هذا الجهد الأول، لكن الجهد الثاني هو الجهد الكبير في التشغيل العمومي، ذلك أنه وصلنا لواحد المستوى غير مسبوق في التوظيف في القطاع العمومي خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2021، وباش نقارنو نقول بأنه وصلنا لـ 42.000 متوسط ديال 42.000 ديال مناصب الشغل في القطاع العمومي بين سنة 2017 و2021 وهذا تقريبا ضعف ما تم في أي حكومة سابقة.

ومن جهة أخرى، لابد أن أشير لواحد المسألة: المناصب المحذوفة والإحالات على التقاعد مقارنة مع المناصب المحدثة قفزت من 57% ما بين 2008 و2017 إلى 46% سنة 2017 و2020، يعني نسبة المناصب اللي كنحدثوها أكبر بكثير كتزيد على الضعف ديال المناصب المحذوفة، من قبل كنحدثو من المناصب الجديدة أقل بكثير من المناصب اللي كتحذف ودابا العكس، وهو ما يعكس تقليص الفجوة بشكل ملحوظ بين إحداث مناصب الشغل السنوية في القطاع العام وبين حذف

المناصب والإحالات على التقاعد، وهذا جهد كبير قامت به الحكومة.

ثالثا، دائما في التشغيل، تفعيل نظام "المقاول الذاتي" اللي هو نظام أحدث سنة 2015 وفعلته هذه الحكومة بشكل كبير اللي احدثنا عدد من الأمور تشجع وتجذب المواطنين للاستفادة من هذا البرنامج، من بينها تمتيعهم بالحماية الاجتماعية، من بينها فتح هاذ المقاول الذاتي أمام الطلبيات العمومية (les bons de commande) ولا الصفقات لدى الجماعات الترابية ولدى الإدارة، وهذا كيعطي لهاذ المقاول الذاتي واحد المكانة، ولذلك رأينا بأن على الرغم من الأهداف سنة 2021 كان 100.000 وصلنا اليوم لتقريبا 307.000 مواطن ومواطنة الذين انضموا لهاذ المقاول الذاتي أو أحدثو مقاولاتهم الذاتية في متم مارس 2021.

وأخيرا، وأخيرا تحسين ظروف الشغل والتعويض عن فقدانه، هاذ البرنامج هذا تابعتموه كثيرا، تحسين وتيرة إحداث المناصب الصافية للشغل.

إن هذه الإجراءات اللي هي متعددة وتتداخل مع الإجراءات ديال دعم الاستثمار أدت إلى انخفاض معدل البطالة وتقليص آثار الجائحة على بلادنا.

لقد شهد منحنى البطالة على حسب الأرقام الموثقة ديال "المندوبية السامية للتخطيط" ما بين سنة 2017 و2019 تطورا إيجابيا، أسفر عن تراجع نسبتها بنقطة واحدة خلال هذه الفترة، انتقلت نسبة البطالة من 10.2 سنة 2017 إلى 9.2 سنة 2019، مع تحقيق أدنى معدل للبطالة بالعالم الحضري منذ عشرين سنة تقريبا، وهو ما يؤكد التحسن الواضح لدينامية سوق الشغل قبل أزمة "كوفيد-19".

وقد ساهمت هذه الدينامية، بطبيعة الحال، إلى جانب الإجراءات الأخرى اللي قامت بها الحكومة في التخفيف من حدة تداعيات الجائحة على سوق الشغل سنة 2020، ولاشك أنها ستؤثر أيضا سنة 2021، إذ واجهت الحكومة هذا الوضع باعتماد آليات وتدابير اقتصادية واجتماعية استثنائية جنبت عددا من المقاولات الإفلاس ومكنتها من الحفاظ على جزء كبير من أجرائها، مما حال دون تسجيل ارتفاع كبير في نسبة البطالة، وهذا أوضحته التقارير ديال المندوبية السامية للتخطيط كما حصل بعدد من البلدان المجاورة، تم احتواء نسبة البطالة في 11.9% آخر 2011 بدل 2020 آخر 2020 عوض أكثر من 14% حسب عدد التوقعات لو لم يتم اتخاذ الآليات والتدابير السالف ذكرها.

وحسب دراسة خاصة بالمغرب أنجزها البنك الإفريقي للتنمية، فقد ساهمت الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة في الحفاظ على 71% من مناصب الشغل التي كانت مهددة بسبب تداعيات الأزمة الصحية وتداعيات أزمة "كوفيد-19"، وبفضل هذه الجهود الجماعية فقد كانت نسبة البطالة في بلادنا من أدنى النسب في المنطقة المغاربية وأدنى النسب في حوض البحر الأبيض المتوسط بالأرقام الموثقة.

ثانيا، لابد أن أشير هنا إلى القطاعات الإنتاجية، ذلك أن جميع القطاعات الإنتاجية، الحمد لله، شهدت تطورا قويا، أولا، على مستوى التنمية الصناعية سجل القطاع الصناعي نموا مستمرا كبيرا، ويشهد على ذلك أن الصادرات الصناعية سجلت ما مجموعه 243 مليار درهم في 2019 مقابل 158 مليار درهم سنة 2018، أي أن المبلغ الإضافي للصادرات ارتفع بنسبة 53%، أي أن نسبة الصادرات ارتفع بنسبة 53% بين هاتين السنتين وهذا شمل قبيل الجائحة جميع القطاعات الصناعية: صناعة السيارات ارتفعت مرتين ونصف بلا ما نعطيكم الأرقام عارفين، صناعة بطبيعة الحال صادرات النشاط الصناعي للمجمع الشريف للفوسفاط ارتفع بنسبة 47%، قطاع الصناعات الغذائية ارتفعت صادراته بمعدل مرة ونص 1.5%، صادرات النسيج والجلد ارتفعت أيضا بنسبة 15%، صادرات صناعة الطائرات ارتفع بـ 2.4 مرة، قطاع الكهرباء والإلكترونيك سجل ارتفاع في الصادرات قدره 50% بين 2013 و2019.

وهكذا يظهر أن صادرات مختلف القطاعات الصناعية ارتفعت بشكل كبير أو بشكل متوسط ما بين 2016 و2019، مما يبرز نجاح الحكومة في هذا المجال نتيجة سيل من الإجراءات، عدد منها صادقتو عليه أنتوما في القوانين المالية المتتالية لدعم الإنتاج الصناعي ودعم الصادرات الصناعية، مما يبرز نجاح الحكومة في هذا المجال، ثم تراجع عدد منها يعني من الصادرات عدد من القطاعات بسبب الجائحة سنة 2020 لارتباط عدد منها بسلاسل القيمة العالمية.

ومن جهة أخرى، وضمن خطة الإنعاش الصناعي الجديدة 2021-2023 فقد أطلق القطاع الوصي بنكا للمشاريع الصناعية، يروم تعزيز النسيج الصناعي المحلّي في مرحلة ما بعد الوباء، وهذا البرنامج الأساسي ديالو برنامج مبدع اللي هو تعويض الواردات بالإنتاج المحلي، والهدف منو 34، هاذ الشي شرحتو هنا ولكن كنعاودوه، وهذا الهدف منو 34 مليار درهم ديال الواردات مسائل مصنّعة في الخارج اللي كنا كنجيبوها لعقود من الزمن، خصنا ندفعو المستثمر المغربي والمقاولة المغربية لإنتاجه، وهذا سيرفع القيمة المضافة الوطنية، سيرفع الإنتاج الوطني، سيخلق مناصب شغل، سيخلق مزيد من التوازن فيما يخص الميزان التجاري، ومن هنا وضع واحد البنك، بنك فيه مئات المشاريع كان فيه في الأول 500 مشروع استثماري مع بطائق ديال جميع المشاريع في مختلف الفروع الصناعية، ووضع تحت تصرف المستثمرين والمقاولات المغربية والوطنية والمبدعين والمقاولات المبتكرة، وتتضمّن بطائق المشاريع عدة معطيات متعلّقة - هاذيك الأغلبية كتعاون مع بعضيتها الأغلبية كتعاون- وتطلّب بطائق المشاريع عدة معطيات متعلقة بالمشاريع المعنية بما فيها ذلك تقدير.. يعني كاين بطاقة تقنية مفصلة لتسهيل المهمة على المستثمرين وعلى المقاولات، تمّ إلى حدود اليوم تحديد 523 مشروع محتمل، تجاوزنا ذاك الشي اللي كان، لأن من بعد الدفعة الأولى

استمرّينا في وضع عدد من البطاقات التقنية لمشاريع أخرى، تتضمن إمكانية تعويض 35.5 مليار درهم تجاوزنا الهدف الأصلي الذي كان محددا وإمكانية تصدير 50 مليار درهم.

بطبيعة الحال هذا غادي في اتجاه المنشور الذي كنت قد أصدرته، كان رئيس الحكومة قد أصدره لدعم المنتوج الوطني، وهذا يدعّم ذلك المنشور، إذن قلنا للناس استهلكو وطنيا خصنا نتجو ليهم وطنيا، وهذا واحد الخطة طموحة جدا نتمنى بطبيعة الحال أن تتضافر جهود الجميع لإنجاحها.

- رفع تنافسية القطاع الفلاحي: في إطار جهودها لتطوير القطاع الفلاحي بطبيعة الحال عملت الحكومة على مواصلة تنزيل "مخطط المغرب الأخضر" الذي انطلق سنة 2008 تحت رعاية جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي أتاح إنجاز 8 ديال المشاريع مهيكلة، لكن المهم هنا أشنو هو؟ هو أنه في الفترة ديال الجائحة وهذا نتمنّاه من الجميع مواطنات ومواطنين يقدّرو هاذ المسألة.

في الفترة ديال الجائحة والحدود مغلقة والتصدير تقريبا نقص بشكل كبير والعالم كله متوقّف، المغرب زوّد سوقه الوطنية بجميع ما يحتاج إليه من الغذاء ومن الدواء من الحاجات الأساسية، بسبب أن عندنا إنتاج وطني عالي الجودة وفي المستوى ديال الطلبات ديال المواطنين وديال الحاجيات ديالهم فيما يخص المواد الفلاحية، وهذا واحد الشيء راه قليل الدول اللي عندها هاذ الامتياز، فلذلك لم نحتاج إلى أن نبحث في الأسواق العالمية من سيعطينا أو من سيبيعنا، احنا كنتجو ريوسنا وكنبيعو ريوسنا، وهذا نتيجة أن وصلنا إلى مستوى مهم جدا من الأمن الغذائي في بلادنا، وهذا السبب ديالو، أولا، تحسين مستوى الدخل وظروف عمل الفلاحين والعاملين في الزراعة، ذلك أن الدخل الفلاحي تضاعف مرتين في ظرف 10 سنوات.

- تحسين مستوى الإنتاج بنسبة 5%، ذلك أن الإنتاج الداخلي الفلاحي تحسن بـ 5% على مدى بضع سنوات فقط من 2015 إلى 2020؛

- تحسين جودة المنتجات وتعزيز صحة وسلامة الغذاء عبر مضاعفة الضوابط المفروضة على المنتجات النباتية بمقدار 10 مرات؛

- تحسين التحكم في المياه: وهذا شيء مهم جدا، مع انبعاثات الغازات، الاحتباس الحراري؛

- الحد من التفاوتات الجهوية بالخصوص عن طريق خلق علامة الأصل الجغرافي المغربي، وطور الإطار القانوني والمؤسساتي والذي شاركتم فيه من خلال المصادقة على عدد من مشاريع القوانين في هذا المجال.

كما شرعت الحكومة في تنزيل الإستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر" دابا اللي عندنا 2020-2030 والتي أطلقها جلالة الملك حفظه الله، سنة 2020 والتي تتميز ببعدها الجهوي.

قطاع السياحة هو أيضا قطاع لابد أن نقف عليه لنشير إلى شيء مهم، هو أنه قبل الجائحة كان هناك تطور نسبي في مجال القطاع السياحي، وعرف المغرب بعدد من الوجهات السياحية المهمة ومعدل النمو السنوي ديال السياح الأجانب الوافدين على المملكة يصل إلى 7% طيلة السنوات ما قبل الجائحة، وكتزيد نسبة عدد ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة بـ 7% سنويا، وأيضا العائدات السياحية بالعملة الصعبة تزيد بـ 4% سنويا.

هذه إذن مؤشرات كانت إيجابية، لا أقول هي الهدف الأصلي ديالنا، ولا نقول بأنه كافية ولكن هي جيدة، لكن اضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الخاصة في دعم القطاع السياحي بسبب "كوفيد-19" من خلال عدد من البرامج، من بينها:

- استفادة أجراء المقاولات السياحية المصرح بهم بطبيعة الحال في صندوق الضمان الاجتماعي من تعويض جزافي شهري، وهذا استفادت منه المقاولات السياحية وأيضا عدد من المهن السياحية: المرشدين السياحيين وأيضا مهن سياحية أخرى؛

- تأجيل أداء استحقاقات المساهمات الاجتماعية في صندوق الضمان الاجتماعي؛

- الإعفاء من المساهمات الاجتماعية وتمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل وغيره من عدد من الإجراءات الأخرى.

وهاذ الإجراءات مددت لعدد من مقدمي الخدمات الأخرى المرتبطة بالسياحة وبطبيعة الحال مددنا في مرسوم خاص، مددنا حتى لـ 30 يوليو الاستفادة من الإجراءات لأن قبل هاذ الإجراء الأخير ديال السماح برحلات جوية استثنائية من وإلى المغرب، قبل ذلك كان القطاع السياحي تقريبا شبه متوقّف، لكن يمكن أن أقول أنه رغم الجائحة ورغم الصعوبة ديال الجائحة على هاذ القطاع السياحي وعلى القطاعات الأخرى المرتبطة بالسياحة ومن بينها قطاع الصناعة التقليدية، لكن الإصلاحات الهيكلية التي كان قام بها المغرب قبل مكّنته من الصمود، لأن هاذ الصمود راه نادر جدا في دول أخرى في قطاعات مثل هذه التي توقفت فيها الحركة بشكل كبير، نقصت المداخيل تقريبا بما يقرب من 70% و71%، وهذا شيء كبير جدا مؤثر على قطاع مثل هذا القطاع.

فلذلك هذه القطاعات استفادت من الصلابة ديال مختلف القطاعات، الاقتصاد الوطني صلابة الاقتصاد الوطني وصلابة الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني.

أريد أيضا أن أتوقّف لحظة على تعزيز البنيات التحتية واللوجستيكية وتطوير منظومة النقل، ذلك أن هاذ المجال شهد واحد التطور كبير جدا، نعطي فقط رقم واحد الاستثمار في مجال الطرق، انتقل من 23 مليار درهم بين 2012 و2016 إلى 42 مليار درهم بين 2017 و2021، أي بزيادة تقريبا الثلث تقريبا باش تزاد، وهاذي زيادة كبيرة تستثمر في البنيات الأساسية وخصوصا في الشبكة الطرقية، وتشهد

بلادنا نهضة طرقية كبيرة جدا، وأذكّر هنا بالبرنامج الكبير والمشروع الكبير بين تزنيت والداخلة، والذي هو مشروع خيالي اللي، الحمد لله، الآن فيه واحد نسبة تقدم كبيرة جدا.

وأريد أن أشير أيضا في مجال دائما البنيات التحتية والمجال اللوجستيكي، إلى أن المغرب اليوم يتبوأ في مجال عدد الطرق السيارة والسريعة وفي مجال البنيات التحتية السككية، وفي مجال البنيات التحتية المينائية المرتبة الأولى إفريقيا، وهذا الرقم بوحدو كافي دون الحديث عن الأرقام الأخرى والتي هي مشرفة لبلادنا ومشرفة لهذه الحكومة أيضا التي اشتغلت لإتمام البرامج المرتبطة بها.

على المستوى الطاقي، ساهمت المجهودات التي بذلتها الحكومة في تعزيز الأمن الطاقي لبلادنا، من تقليص التبعية الطاقية نحو الخارج تقلصت من 97% سنة 2009 إلى 90% سنة 2020، صحيح ما دام نحن لسنا بلدا منتجا للمحروقات غادي تبقى التبعية الطاقية فواحد المستوى معين، ولكن يمكن مع هاذ توسيع البرنامج ديال الطاقات المتجددة وإنجاحه أن يساهم في تقليص هاذ التبعية الطاقية، يوما بعد يوم وفيه عدد من البرامج المهمة، وخصوصا في مجال النجاعة الطاقية، واللي تدارت فيه عدد من البرامج صادقتو على بعض الإجراءات فيها في القوانين المالية المتتالية اللي كتعطي دفعة للطاقات المتجددة.

في المجال المعدني والمنجمي تم إعداد مخطط المغرب المعدني 2021-2030، بطريقة تشاركية مع المهنيين، هو مخطط إن شاء الله غادي يمكّنا باش نرفعو القيمة المضافة لهاذ القطاع في الناتج الداخلي الخام بشكل مهم جدا، وأيضا ضوعفت عمليات التتبع والمراقبة الميدانية لهذه المشاريع المعدنية، وصدر قرار في غشت 2020 بتحديد شروط جديدة وكيفيات جديدة لإعطاء الرخص، وأسفر تطبيقه عن إحداث ما.. وعن التراخيص التي أعطيت لإحداث ما يفوق 3500 منصب شغل، واستثمار 6.7 مليار درهم منها 5.2 مليار درهم مخصصة للبحث والتنقيب المعدني.

كما أنه في مجال تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي، حرصت الحكومة على تسريع اعتماد "الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة" وإدماجها في الإستراتيجيات القطاعية، وهي التي تشهد تقدما جيدا وتقترب من ولادتها، إلى بغيت أنا هنا نوقف عند التنمية المستدامة وخصوصا الأهداف، أهداف التنمية المستدامة وهي الأهداف 17 التي أقرتها الأمم المتحدة في أفق سنة 2030، يمكن أن أقول بأن المغرب يقترب سنة 2018 وسنة 2019 من تحقيق بعضها في سنة 2021 اقتربنا أكثر من أهداف عديدة يمكن نحققوها قبل المدى المحدد، مثلا الأهداف المتعلقة بوفيات الأطفال والأمهات بلغت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة 22 وفاة لكل ألف ولادة حية ونسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة 13 وفاة لكل 1000 ولادة حية، وهذا يعني أن الهدف المقرر سنة 2030 نقترب من بلوغه بقى لنا شوية وغادي نبلغوه قبل ذلك الموعد بكثير.

معشر الأخوات والإخوان،

لابد أن أشير إلى أن الطلب على الماء، الطلب على الماء سيزداد في السنوات الأخيرة، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية عملت الحكومة على إعداد مخطط وطني للماء 2020-2050، ثم على إعداد البرنامج الأولي الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 والبدء في تنزيله، وهذا واحد قصة نجاح أخرى لأن الماء، العالم الآن في تسارع على الماء، واحنا كنتسارعو أيضا باش نوفرو الماء، ماء الشرب وماء السقي للمواطنات والمواطنين والمهنيين والفلاحة وهذا شيء مهم جدا، ومن هنا كتجي الأهمية ديال هاذ البرنامج الأولي الوطني للتزود بالماء الشروب، ذلك أن هاذ البرنامج واللي التكلفة ديالو 115 مليار درهم كتساهم الدولة بـ 60% منو فيه عدد من المحاور:

- المحور الأول هو المزيد من السدود، الحمد لله، هاذ الحكومة ضربات الرقم القياسي في عدد السدود، دخلت 15 سد تقريبا في هاذ الخمس سنوات الخدمة، وأطلقت الوزارة المعنية 5 سدود سنة 2020 واعطات الصفقات ديالها، وأطلقت سنة 2021 سنطلق 5 سدود أخرى، وهناك الدراسات مكتملة لإطلاق 5 سدود أخرى سنة 2021. معني ذلك الوتيرة ديال إمكانية الإهتمام بالمياه السطحية وتعبئة أقصى ما يمكن من المياه السطحية لأن باقي عدد كبير من هاذ المياه السطحية تتمشي لبحر، شيء مهم هو جزء من الأمن المائي ديالنا حالا ومستقبلا، ودليله هو أنه، الحمد لله، هاذ السنة فاش كانت الأمطار ارتفعت حقينة السدود لأكثر من 50% نتيجة توفر السدود، السدود توفر في جميع المناطق يمكن تكون فيها الأمطار فهذا ورش مستمر، هذا أول بند؛

- البند الثاني تحلية مياه البحر، ذلك أنه يتواصل اليوم إنجاز 6 محطات لرفع الطاقة الإنتاجية إلى 458 متر مكعب في اليوم أي ما يعادل 176 مليون متر مكعب سنويا، منها 3 محطات لتلبية الاحتياجات من الماء الصالح للشرب في طرفاية والحسيمة والعيون، منها محطة لتلبية الإحتياجات الصناعية لمجموعة المكتب الوطني للفوسفاط (OCP[1]) في العيون، منها محطة مشتركة للماء الصالح للشرب وللري باشتوكة آيت باها، الماء الصالح للشرب بأكادير والسقي بماسة، ومنها محطة للسقي بالداخلة.

وبطبيعة الحال هناك دراسة قصد تحلية مياه البحر بجهة الدار البيضاء اللي يمكن تكون إلى كملت أكبر محطة تحلية في إفريقيا ديال مياه الشرب، والتي ستساعد في تلبية احتياجات مياه الشرب بالدار البيضاء الكبرى في أفق سنة 2050، والتي تقدر بحوالي 200 مليون متر مكعب، لأن الأمن المائي شيء مهم، ما يمكنش يجي شي نهارونقولو هاذوك اللي قبل منا ما داروش إجراءات باش اليوم يكون عندنا مياه الشرب، يكون هنا المياه ديال السقي، خصنا نحافظو عليهم بزوج، وهذا برنامج

[1] **O**ffice **C**hérifien des **P**hosphates

أيضا، الحمد لله، نجحت فيه الحكومة محطات في الخدمة، محطات تدخل قريبا في الخدمة، محطات أطلقت دراستها أو مشاريعها؛

- بخصوص الولوج للتطهير السائل: لأن هي البند الثالث ديال هاذ الإستراتيجية ديال الأمن المائي، التطهير السائل وصلت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير السائل بالوسط الحضري إلى 76% سنة 2019، وتستهدف الجهود باش نوصلو إلى أكثر من ذلك سنة 2030 ومعالجة المياه المستعملة كجزء مركزي من هذه الإستراتيجية، والحمد لله، هي أيضا تسير بطريقة إيجابية وبطريقة مضطردة.

معشر الأخوات والإخوان،

إذن هذا فيما يخص تطوير الجانب الاقتصادي، والذي يعطينا أن هذه الحكومة هي فعلا حكومة محفزة للاستثمار، محفزة للتشغيل بامتياز، وفي مجال الحكامة أغفلت أن أشير إلى أنه على أن هناك جهود ديال الرقمنة متتالية، وهذا واحد المجال كبير، بطبيعة الحال نحن مدعوون باش نجيبو هذا من بين الأوراش اللي تعطل شوية وهو القانون قانون ديال الإدارة الرقمية اشتغلنا عليه ما قديناش نكملوه، احنا كنا تمنينا نكملوه فعلا، لكن على مستوى الأرض، على مستوى الأرض الخدمات الرقمية على مستوى الإدارة، والتنمية الرقمية والاقتصاد الرقمي قطعت فيه بلادنا وخصوصا فهاذ الفترة ديال 2020 مع ظروف الجائحة قفزة نوعية والأرقام تدل على ذلك. لكن أنا الورش اللي بغيت نشير ليه بالخصوص هو ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، اللي هوورش أيضا هيكلي بعد إصدار القانون رقم 55.19 بشأن تبسيط مساطر والإجراءات الإدارية والذي تفضلتم مشكورين بالمصادقة عليه، واللي جاب واحد الإصلاحات عميقة جدا كتهم المواطن لتبسيط مساطر من بينها:

1- زولنا هاذ القضية ديال تصحيح الإمضاء (la légalisation) تصحيح الإمضاء على الوثائق الإدارية المكونة للملف الذي يقدم للإدارة؛

2- حددنا حتى عدد النسخ زولنا الكثرة ديال النسخ اللي مطالب المرتفق مقاولة أو مواطن خصو يقدمو في الملف مرة كتولي 10 نسخ، مرة تيديرو 8 نسخ، واحد آخر يزيد ليه 2 واحد آخر إلى آخره؛

3- اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة: يعني إلا تقدمتي بواحد الطلب مؤطر قانونيا وما جاوباتش الإدارة في الآجال المحددة قانونا أنت عندك الموافقة، وهذا من قبل كان واحد الإجراء كان أعلنه جلالة الملك الحسن الثاني الله يرحمو، في خطاب أذكر من قديم أو حاولنا نخدمو به في الإدارة حاولت الإدارة تخدم به، ولكن لم يكن قط قانونا ملزما، أصبح الآن قانونا بمعنى أن القانون أشنو هي الأهمية ديالو؟ الواحد اللي يطبق هاذ المجرى القانوني وقع إشكال مع الإدارة يمكن يمشي للقضاء ويحكم ليه القضاء لأن هناك مستند قانوني ولم يكن من قبل؛

4- تحديد آجال أقصى في 30 يوما لمعالجة ملفات الاستثمار وأقصاه 60 يوما لمعالجة الإقرارات الإدارية، حق المرتفق الحصول على وصل إيداع طلب الخدمة الإدارية، هاذ الشي مسجل في القانون والتنفيذ ديالو والذي يحث الإدارات على العمل على التقيد به ويتقيدو به، هاذ الثورة هاذي ثورة إدارية في علاقة الإدارة بالمرتفق، أطلقنا كما هو منصوص عليه في القانون البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية "إدارتي" يمكن تدخلو ليها دابا (idarati.ma).

هاذ "idarati.ma" أطلقناها في أبريل 2021 وكنشكروزارة الداخلية، كنشكروكنشكروزارة الاقتصاد والمالية قطاع الإدارة، وكنشكر عدد من القطاعات الأخرى التي تضافرت جهودها على إنجاح هذا الورش، هي أصبحت المرجع الوطني الرسمي الوحيد للمرتفق للإطلاع على ما يتعين القيام به من لدن الإدارة والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية والجماعات الترابية وكل شخص معنوي خاضع للقانون العام، أي أنه هاذيك المساطر والإجراءات الإدارية خص تكون منشورة، وإلى منشورة تما هذاك هو المرجع الوحيد، وإلى مشيتي لشي إدارة وقال ليك تزيد شي حاجة ما خصكش تزيد، وهذا ثورة في مجال الإدارة، وفعلا انطلقت هاذ البوابة الوطنية في المرحلة الأولى، دابا المرحلة الأولي هي وضع المساطر باش يطّلعو عليها المواطنات والمواطنين؛ عندنا المرحلة الثانية وضع الملفات والحصول على الخدمات من البوابة؛ المرحلة الثالثة هو (l'interopérabilité)، يعني التواصل بين مختلف الإدارات، بمعنى أي وثيقة غتطلبها إدارة من المرتفق وهي من الإدارة الأخرى يمكن هي تاخذها مباشرة من الإدارة دون الحاجة إلى أن تطلب من المرتفق نفسه، يبدا يتنقّل بين الإدرارات، وقد جمعت لأن تدار واحد العمل غير مسبوق، كنشكر اللجنة التقنية التي سهرت على هذا، جمعت 3644 قرار إداري اللي عندنا ومسطرة إدارية إلى بغينا نقولو، قرار يتضمن مسطرة إدارية، حذف منها 800 لقينا واحد 800 لا معنى لها، غير كنطالبو بها للمواطن بدون فائدة فأزلناها، ونشر لحد الساعة في البوابة 2341 مسطرة إدارية، قرار إداري يتضمن 2341 مسطرة، وستنشر قريبا 200 مسطرة جديدة وقيد الدرس 448 مسطرة هي اللي بقات، وإلى كمّلنا هاذ الورش سنكون أمام ثورة في علاقة المواطن حقيقة بالإدارة، وهذا من بين الأمور الجديدة بين الثورات الجديدة التي أتت بها هذه الحكومة.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

تشكّل التوجيهات الملكية السامية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية وقضية الصحراء المغربية الأساس والموجه لعمل الحكومة، وعلى ضوء ذلك واصلت الحكومة العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم، ومواكبة السياسة الإفريقية بقيادة جلالة الملك حفظه الله، فضلا عن مواصلة العناية بقضايا المغاربة المقيمين بالخارج، وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من خلال التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة.

وقد أشرت في البداية إلى النجاحات الباهرة التي حققتها بلادنا

بقيادة جلالة الملك، فيما يخص ترصيد السيادة الوطنية على كامل ترابه وفيما يخص الصحراء المغربية العزيزة، وكيف أن هذه الانتصارات الدبلوماسية، الحمد لله، وغير المسبوقة من اعترافات ومن فتح قنصليات ومن غيرها من النجاحات، بوأت بلادنا، الحمد لله، مرتبة مهمة عالميا فيما يخص ترصيد ما تم من قبل فيما يخص قضية الصحراء المغربية.

لكن، انطلاقا من العناية المولوية لصاحب الجلالة محمد السادس، حفظه الله، بالمغاربة المقيمين بالخارج، ووفقا للتوجيهات السامية ذات الصلة، قامت الوزارة المنتدبة بالبلورة والشروع في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع للنهوض بأوضاع هؤلاء المغاربة والدفاع عن حقوقهم والدفاع عن مصالحهم:

1- منها الشروع في أجرأة وورش تطوير وتجويد وتقريب الخدمات القنصلية للمغاربة المقيمين بالخارج، وتبسيط مساطر واعتماد التدبير الرقمي وتقديم الخدمات بالمواعيد وتحسين ظروف الاستقبال، ويمكن أن نشير هنا إلى مشروع القانون الذي بين أيديكم ديال الحالة المدنية، والذي سيكون أيضا ثورة فيما يخص الرقمنة ديال الحالة المدنية والحصول عليها رقميا، وهذا غادي يهمّ المغاربة داخل الوطن والمغاربة خارج الوطن، لأن كل عمل الرقمنة راه هو مفتوح على المغاربة في الخارج، والأمور اللي تدارت في القضاء وفي عدد من الإدارات الأخرى كلها في المحاكم وغيرها يستفيد منها مغاربة الخارج كما يستفيد منها المغاربة داخل الوطن؛

2- وضع ومأسسة منظومة مندمجة لتلقي وتتبع معالجة شكايات المغاربة المقيمين بالخارج، بهدف تيسير وتسريع عملية تتبعها ومعالجتها، وفعلا تم على هذا المستوى وتم تلقي المئات من الشكايات ومعالجتها؛

3- تحيين مذكرة التفاهم للشراكة والتعاون مع مؤسسة وسيط المملكة لأجل تحقيق الهدف هو تحقيق الالتقائية والنجاعة بين مؤسسات الدولة والحكومة؛

4- وأخيرا إعطاء مخطط عمل استعجالي لمواكبة مغاربة العالم في الفترة ديال الجائحة، وخصوصا المغاربة الموجودين في وضعيات صعبة أو هشاشة في الخارج جراء التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة، وهذا فيه دعم تمدرس عدد من الأطفال في مناطق معينة، استفاد منه مئات الأطفال: 1700 طفل تلميذ وتلميذة من أبناء الأسر المغربية المعوزة في عدد من الدول، تخويل ما يقرب من 1000 منحة لفائدة الطلبة المعوزين من أبناء الجالية المقيمين بالخارج، إحداث آلية للمواكبة الاجتماعية للفئات المغربيات المقيمة بالخارج والمتواجدات منهن في وضعيات صعبة، دعم ومواكبة الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وفق المحاور ذات الأولوية، تعبئة 40 طبيبا ومختصا من الكفاءات الطبية لمغاربة العالم لمواكبة المغاربة المقيمين بالخارج بشكل تطوعي أثناء الجائحة، من خلال إطلاق منصة للمساعدة الطبية والنفسية، حيث تم في هذا الإطار تقديم مئات الاستشارات الطبية والنفسية، وأيضا وضع نظام جديد للمساعدة القضائية، وأعطيت في هذا المجال الانطلاق للمنصة الرقمية لتقديم الخدمات القانونية والقضائية للمغاربة المقيمين بالخارج، وأيضا تم تعبئة شبكة للمحامين المغاربة من أصول مغربية الممارسين بالخارج في ظل تفشي جائحة "كوفيد-19" لتقديم الإستشارة القانونية المجانية لفائدة هؤلاء المغاربة، وقدمت في هذه الفترة أكثر من آلاف الإستشارات القانونية.

وهناك عدد من البرامج الأخرى لكن أهمها هو تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج، ذلك أن هاذ البرنامج واللي فيه تعبئة هذه الكفاءات في إطار "أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج" الذي مكن في مرحلة أولى من تعبئة 4500 كفاءة للإسهام في تطوير العرض الوطني في مجال التكوين المهني، أو مدن المهن والكفاءات، أو البحث العلمي أو غيره من المجالات التي يهتم بها هؤلاء المغاربة المقيمين بالخارج ويستمر وفق برامج متعددة، تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج.

حضرات السيدات والسادة،

لابد أن أشير في الأخير إلى أن جائحة "كوفيد-19" والتي أتت مفاجئة للعالم ولنا كانت امتحانا لنا جميعا، وقد أعطت بلادنا، والحمد لله، نموذجا مشرفا بقيادة جلالة الملك، في مواجهة آثار الجائحة الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وتشهد جميع التقارير الوطنية والدولية على أن بلادنا كانت في مستوى عال من تدبير هذه الجائحة، ولاشك أن للحكومة نصيب معين في هذا التدبير الجيد لهذه الجائحة.. شكرا شكرا، على حسب ما تقول المعارضة بطبيعة الحال، شكرا جزيلا، إن شاء الله.. فالتقارير الدولية تثبت أنه على المستوى الصحي، والحمد لله، كان هناك تحكم جيد في الجائحة، تحكم جيد والمقارنة مع دول العالم مع الأرقام الأخرى كيبين بأنه نتيجة الإجراءات المتخذة تجنبنا آلاف الوفيات، عشرات الآلاف من الحالات الحرجة ومئات الآلاف من حالات الإصابة بـ"كوفيد-19"، وهذا ما تجنبناه، هذا واحد الخسارة لو كانت لا تقدر بثمن واحد الربح ما عندو ثمن أولا؛

ثانيا، شكلت مواجهة تأثيرات الجائحة على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي نتيجة عدد كبير من الإجراءات وبالقيادة ديال جلالة الملك، بالتنفيذ ديال مختلف القطاعات الحكومية التي تضافرت جهودها، وبتعاون ديال المواطنات والمواطنين إلى التخفيف على المواطنات والمواطنين في تأثير جائحة، ولذلك قالت الدراسة التي أشرت إليها منذ قليل ديال البنك الإفريقي للتنمية إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية في مجال الجائحة، إجراءات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، أدت إلى تخفيض العجز، عجز في نسبة النمو بـ 6%، كان غادي يكون عندنا عجز ديال 6%، كان غادي نفقدو، نفقدو من الناتج الداخلي الخام 6% وما فقدناش هاذيك 6% نتيجة الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي الذي اتخذتها

الحكومة.

وأيضا أدت هذه الإجراءات إلى تقليص عدد مناصب الشغل اللي تفقدت والتي كان من الممكن أن تفقد نتيجة الجائحة وتأثيراتها بـ 71%، بمعنى نقدنا.. (on a sauvegardé 71%) من مناصب الشغل التي كان ممكن أن تفقد، وأيضا بينت الإحصائية ديال المندوبية السامية للتخطيط إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة قلصت بشكل كبير فقدان الشغل، وقلصت نسبة البطالة، وقلصت نسبة إفلاس المقاولة، وكانت عندها تأثيرات إيجابية على المقاولة وعلى إنتاج الثروة الوطنية وهذا شيء نفخر به.

وآت في الأخير للحملة الوطنية للتلقيح والتي أيضا كما تعرفون وكما يشهد الجميع كان نجاحا كبيرا لبلادنا بقيادة جلالة الملك، ووصلنا الآن ما يقرب من 34% من الفئة المستهدفة والآن قد لقحت، وهذا شيء مهم جدا وغير موجود في أي دولة تقريبا في إفريقيا، إفريقيا الآن فيها 15 مليون ديال شخص ملقح، 10 ديال مليون في المغرب يعني الثلثين من الأفراد الملقحين في إفريقيا هم في المغرب، وهذا لاشك كان واحد الجهد كبير بقيادة جلالة الملك لجميع القطاعات المتدخلة لإنجاح هذه المرحلة.

معشر السيدات والسادة البرلمانيين،

وأوجه كلمتي لكم وأيضا للمواطنين، مجموع المواطنين، على الرغم من هاذ النجاحات المقدرة، وعلى الرغم من التحكم النسبي في الوباء، لكن يجب أن نتحلى بدرجة عالية من الحيطة والحذر، فنحن رأينا نتيجة بطبيعة الحال التسهيلات التي بدأناها منذ فترة فيما يخص الحركة داخل المدن وبين المدن، وأيضا الرحلات التي فتحت مع الخارج، هاذ الإجراءات كلها وغيرها وربما بعض التهاون الذي نراه في بعض الفئات وفي بعض المناطق أدى إلى ارتفاع نسبي ديال عدد الحالات وعدد الحالات الحرجة أيضا، اللي شفنا بأنها ولات كتطلع ولات الحالات النشطة عندنا واللي وصلنا 6000 حالة نشطة في المجموع، راه واحد الوقت وصلنا لأقل من 3000 حالة نشطة، اليوم احنا في 6000 حالة نشطة، الضعف في شهر واحد وهذا شيء غير جيد.

صحيح، باقي ما وصلناش للمناطق الحمراء، ولكن هاذ الارتفاع المضطرد خصو يخلينا نلتزمو بالإجراءات الضرورية، التباعد الله يجازيكم بخير، الكمامة في الفضاءات العمومية، نتجنبو السلام باليدين والتعناق، نتجنبو مناطق الازدحام، نبداو نعقمو يدينا كل فترة بين فترة وفترة، هاذ الشي ضروري باش نجنبو راسنا ونجنبو احبابنا، ونجنبو الأسر ديالنا ونجنبو المواطنات والمواطنين ديالنا نجنبوهم الأسوأ، ما يتعاداوش وخصنا نقولو نعرفو واحد القضية كون الإنسان ملقح واخا جوج تلقيحات لا يعني أنه لا يمكن أن يصيبه الفيروس، راه بزاف ديال الناس تلقحو واصابهم الفيروس، التلقيح مهم كيحمي ولكن خصنا نوصلو للمناعة الجماعية باش يحمي جمهور المواطنات والمواطنين، فلذلك أريد مرة أخرى أن أحث نفسي وأحثكم جميعا وأحث الجميع على أن نلتزم بهذه الإجراءات الضرورية في هاذ المجال.

وأريد أيضا أن أوجه رسالة شكر وتنويه إلى جميع الأطر الصامدة، والذين شكلوا الجبهة الأمامية في مقاومة هذه الجائحة، وأخص بالذكر، أولا، الأطر الصحية والإدارية وشبه الطبية في القطاع الصحي، وأيضا الأطر الأمنية والإدارية في القطاع الأمني والأطر الإدارية والتعليمية والتربوية في جميع القطاعات الأخرى، لأن جميع القطاعات فيها أطر إدارية أيضا واكبت، صبرت، طورت خدمات باش يكون الغذاء متوفر، الدواء متوفر، نتذكر هاذيك الفترة فاش كانت الكمامة كنقلبو عليها العالم كيقلب عليها، فاش تعبأت الأطر الإدارية والمهنيين وتدارو مع القطاع الخاص وتدّاروا واحد الجهد سريع وفي ظرفية قياسية ولت بلادنا مصدرة للكمامات عندما كانت دول متقدمة حارت في التوفر عليها، وما خصناش نساو هاذ الشي، هاذي نجاحات ديال الحكومة ونجاحات ديال المغرب، ما خصناش ننساو هاذ الشي، وأيضا فيما يخص هاذ المعقمات (les liquides..) هاذ المعقمات، الحمد لله، اللي كان عندنا في مارس 2020 كان عندنا 0 إنتاج، ما دازت بضعة شهور 3 شهور و4 شهور حتى ولينا كنتجو 100% ديال الحاجيات ديالنا واللي كنصدرو، وهكذا إلى بغيت نهضرو، أنا قلت دائما قصص النجاح في مقاومة الجائحة، قصص نجاح كثيرة جدا ومتوالية ومؤثرة والحمد لله أعطتنا أمنا وأمانا وصّلتنا لهاذ الحالة.

فلذلك، أريد أن أشكر باسمكم جميعا جميع من ساهم في قصة هذا النجاح، وبطبيعة الحال لا بد أن أشكر السيدات والسادة البرلمانيين أيضا لأن تعبأنا فذيك المرحلة خرجنا مشاريع قوانين بسرعة قياسية لمواجهة هاذ الحالة، لأن مواجهة الوضعية كانت تحتاج إلى استنفار تشريعي أيضا، استنفار عملي، استنفار إداري، استنفار أمني، استنفار صحي ولكن استنفار تشريعي أيضا، وهو ما نجحنا فيه مجتمعين، فشكرا جزيلا لكم وشكرا لجميع من ساهم في هذه التحولات الكبيرة.

أريد أن.. في الأخير وفي الخاتمة، أريد أن أشير مرة أخرى إلى أن هذه الحصيلة الجماعية للحكومة والتي تشرفت بتقديم ملخص، ملخص ملخص صغير جدا، اليوم، صغير جدا..

شكرا جزيلا.

السيد الرئيس:

نستمعو، نستمعو للسيد رئيس الحكومة، باقي ما كملشاي.

السيد رئيس الحكومة:

.. أولا، من حيث منهجيتها، المنهجية ديال العمل ديال الحكومة كانت منهجية مبنية على الإنصات، على الإنجاز، على العمل الجماعي وعلى الإبداع في آليات التنزيل والتتبع.

ثانيا، هاذ الحصيلة ديال الحكومة فيها إنجازات محققة على أرض الواقع بآثارواقعية أشرت إلى بعضها فقط، بعضها على المواطن والمواطنة في المدينة وفي القرية، في السهل وفي الجبل وفي مختلف الجهات وعلى المغاربة المقيمين بالخارج أيضا.

ثالثا - الله اللي عارف - هذه حكومة اشتغلت على الرغم من الإكراهات الاستثنائية السياسية والصحية وغيرها كثير، وأيضا هذه الحصيلة تتميزماشي فقط بإجراءات جزئية وإنما بعدد من الإصلاحات الهيكلية ستؤثر في الحكومات اللاحقة، وستجعلها تشتغل وفق خرائط طريق واضحة نحو أهداف اجتماعية واقتصادية طموحة وعالية جدا، وبالتالي فهي أريد أن أقول إنها حكومة إنها حصيلة مشرفة، والحمد لله.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يرفع عن بلدنا هذا الوباء وهذا البلاء ويجيبنا فالصواب إن شاء الله حالا ومستقبلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا جزيلا.

شكرا للسيدات والسادة النواب، السادة البرلمانيين.

(ورفعت الجلسة).

محضر الجلسة رقم 375

التاريخ: الثلاثاء 25 ذو القعدة 1442هـ (06 يوليوز 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: ساعتان وثماني عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بالنصوص التالية:

- مشروع قانون رقم 36.21 يتعلق بالحالة المدنية؛

- مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، في إطار قراءة ثانية؛

- مشروع قانون رقم 33.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب.

واطلع مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 5 يوليوز 2021، على استقالة كل من: **السيد محمد العزري والسيد المصطفى الخلفيوي والسيد يوسف بنجلون** من عضوية مجلس المستشارين.

وقرر المكتب الإعلان عن هذه الاستقالات في هذه الجلسة العامة، ثم إحالتها إلى المحكمة الدستورية وفق الأحكام المادة العاشرة (10) من النظام الداخلي للمجلس.

كما بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 30 يونيو 2021 إلى تاريخه:

- الأسئلة الشفهية: 11 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة؛

- الأجوبة الكتابية: 16 سؤالا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في آخر جلسة تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل داخل الآجال المحددة وأحيل على الحكومة التي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

- مشروع قانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة؛

- مشروع قانون رقم 36.21 يتعلق بالحالة المدنية؛

- مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، في إطار قراءة ثانية؛

- مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين؛

- مشروع قانون رقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسة الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها؛

- مشروع قانون رقم 83.20 بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات؛

- مشروع قانون رقم 50.20 يتعلق بالتمويلات الصغيرة؛

- مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات

المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وذلك كذلك في إطار قراءة ثانية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي حول "حصيلة قطاع التربية والتكوين"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "حصيلة قطاع التربية والتكوين".

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارون،

سؤالنا يتمحور حول حصيلة قطاع التربية والتكوين، خصوصا فيما يتعلق بنقط قوة قطاع التربية والتكوين وكذلك العراقيل التي واجهت هذا القطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "حصيلة قطاع التربية والتكوين وتقييم إصلاح المنظومة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عرفت منظومة التربية والتكوين إصلاحات جوهرية في السنوات الأخيرة، رغم صعوبات الظرفية.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم حول أهم خلاصات هذا المسار الإصلاحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "حصيلة الموسم الدراسي والجامعي وإجراءات الموسم المقبل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

للموسم الثاني على التوالي تمر منظومة التربية والتكوين بظروف غير عادية في ظل جائحة كورونا.

كيف تقيمون حصيلة تدبير هذا الموسم؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "حصيلة قطاع التربية الوطنية في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا بسبب تفشي وباء كوفيد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

فعلا، مرت بلادنا بأزمة كورونا، شأنها شأن باقي دول العالم، والغريب في الأمر أننا لم نشعر بإيقاف الزمن المدرسي أو توقفه، بقدر ما أنه كانت مبادرات من وزارتكم.

كيف تقيمون هذا الاجتهاد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "تقييم السياسة العامة بمجال التربية والتكوين 2016-2021".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول تقييمكم لمنظومة التربية والتكوين للسياسات العمومية في ميدان التربية والتكوين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "حصيلة قطاع التربية والتكوين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

منذ توليكم مسؤولية الإشراف على قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وأنتم تعملون جاهدين على تنزيل إصلاح منظومة التربية والتكوين المضمنة في قانون الإطار، ونحسب لكم، السيد الوزير، مد الجسور بين منظومة التربية والتكوين والاتحاد العام لمقاولات المغرب، كهيئة ممثلة لمقاولات القطاع الخاص.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن الحصيلة المشرفة التي بصمتم عليها خلال فترة تسييركم لهذا القطاع، حيث حرصتم على اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية وفعلية مع جميع فاعلي منظومة التربية والتكوين، ولا يسعنا إلا أن نثمن إشراك الاتحاد العام لمقاولات المغرب في جميع حلقات السلسلة الفاضلة لهذه المنظومة.

ونثمن بهذه المناسبة مرسوم المجلس الوطني للبحث العلمي الذي سوف يعمل على تتبع الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتقني والابتكار مع إشراك..

السيد الوزير المحترم،

نشكر لكم الإرادة الحقيقية لتجاوز عدد من الصعوبات التي سبق أن عبرنا عنها، والتي يعاني منها الاتحاد العام وضمنه المقاولات بصفة عامة، فيما يخص حكامة منظومة التكوين المهني، خصوصا التكوين المستمر، ولنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب الرغبة الحقيقية، السيد الوزير، في إرساء وتعزيز روابط الثقة بين وزارتكم والفاعلين الاقتصاديين، من خلال إرساء معاهد للتكوين المهني في مجال التسيير المقاولاتي، في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذا معاهد الجيل الجديد التي أشاد بها تقرير النموذج التنموي الجديد المسماة "المعاهد ذات التدبير المفوض"، وهي معاهد قطاعية تسيرها فيدراليات الاتحاد العام لمقاولات المغرب في مقاربة فاضلة لملاءمة إنتاج الكفاءات مع متطلبات سوق الشغل.

السيد الوزير،

نشكركم على حصيلتكم المشرفة جدا، ونهنئكم على نجاحكم في ضمان استمرار التحصيل الدراسي والجماعي والتنظيم الجيد لمختلف الامتحانات الإشهادية، في ظل انتشار جائحة كورونا.

وشكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "حصيلة قطاع التربية والتكوين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

فعلا، اليوم نريد ولو في سؤال شفوي الاستماع للمعالم الكبرى لحصيلة قطاع التربية والتكوين، كقطاع يعتبر قضيتنا الوطنية الثانية بعد قضية الوحدة الترابية، وأيضا بعد الدخول في تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتربية والتكوين، وبعد التفعيل اللي كنعيشوه ديال القانون الإطار، وفي ظل الإكراهات ومن أبرز هاذ الإكراهات جائحة كورونا، اليوم تقديركم، السيد الوزير، لهاذ الورش.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن موضوعه "حصيلة قطاع التربية والتكوين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الوزير،

حصيلة عمل الوزارة ديالكم والمجهودات المبذولة للحد من تداعيات الجائحة على قطاع التعليم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "حصيلة قطاع التربية الوطنية خلال هذه السنة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

لا نريد من هاذ التساؤل، السيد الوزير، عن الحصيلة المحققة في قطاع التربية والتكوين أن تكون فقط رصد للاختلالات، بقدر ما نود أن تكون وقوفا وتحليلا للصعوبات واستباق واستدراك الثغرات وتثمين المكتسبات والإنجازات، فقد انطلقت بلادنا في وضعية رؤية الاستراتيجية 2015-2030 على مدى 15 سنة، وقد تميزت هذه المرحلة أيضا بالنقاش المستفيض والمجتمعي العميق الذي صاحب الإنتاج التشريعي لقانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين، كما تزامنت هذه المرحلة أيضا بالاستثناء الذي خيم بظلاله لمواجهة جائحة كورونا، ما جعل المغرب يراجع العديد من المفاهيم والخوض في إصلاحات استعجالية لإنقاذ المنظومة والحفاظ عليها وصيانة مكتسباتها.

لكن، سنتين تقريبا من مواجهة الجائحة حملت معها دروسا جديدة تتعلق بالتعليم عن بعد وتدبير الزمن المدرسي، ولاسيما العالم القروي والمناطق التي تعاني التهميش والفقر في بنياتها التحتية والتجهيزات الأساسية.

السيد الوزير،

كيف تقيم الوزارة حصيلة أداء منظومة التعليم؟

وما هي رهاناتها وآفاقها المستقبلية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال العاشر والأخير موضوعه "مدى تنفيذ البرنامج الحكومي في مجال إصلاح منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول ما تحقق وما لم يتحقق ومن أهداف البرنامج الحكومي في مجال إصلاح منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكركم على الاهتمام الذي دأبتم على إيلائه لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، من خلال استدامة حضوري قضاياها داخل هذه المؤسسة الموقرة، سواء في اجتماعات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية أو عبر الأسئلة الشفهية والكتابية، كما أشكركم على تفضلكم بطرح هذه الأسئلة التي ستتيح لنا فرصة للتداول في الحصيلة المرحلية للوزارة، ونحن على مشارف نهاية هذه الولاية الحكومية.

وسأستعرض أمام مجلسكم الموقر الخطوط العريضة للحصيلة، وهي في مجملها معطيات تكميلية أو تفصيلية لما تضمنته الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، التي تفضل بتقديمها السيد رئيس الحكومة هذا الصباح أمامكم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

لقد عرفت الولاية الحكومية الحالية إطلاق مجموعة من الأوراش الإصلاحية الكبرى في ميدان التربية والتكوين والبحث العلمي، سواء في إطار تفعيل برنامج العمل التنفيذي للتوجيهات الملكية السامية، أو تفعيل المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي أو تنزيل "الرؤية الإستراتيجية 2015-2030" أو تنفيذ قانون الإطار 51.17، وللإيفاء بكل التزاماتها فقد تمكنت الوزارة من إطلاق وإنجاز العديد من الأوراش المهيكلة التي وفرت وستوفر أرضية متينة ودعامات حقيقية لإرساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء وتأهيل الرأسمال البشري وتحقيق النهضة التربوية المنشودة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

لابد من التذكير بداية بأن منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي تضم ما فوق 350 ألف من الفاعلين التربويين، وتقدم خدماتها لأكثر من 10 ملايين من المتعلمين، مما يستدعي اعتماد مقاربة محكمة لتنزيل مختلف المشاريع ترتكز على الأسس التالية:

أولا، اعتبار أن المدرسة المغربية تعد شأنا يهم الجميع، دولة ومجتمعا؛

ثانيا، الانطلاق من: بأن إنجاح الإصلاح التربوي يمثل رهانا حاسما بالنسبة لتحقيق أهداف المشروع المجتمعي الوطني الديمقراطي والحداثي والتنموي لبلادنا؛

ثالثا، التطبيق الشمولي، لا الانتقائي، للإصلاح، انطلاقا من كون المنظومة التربوية هي بنيان متماسك ومترابط لا يقبل التجزيء؛

رابعا، العمل بمبدأ تفاعل استمرارية المكتسبات الناجحة والقطيعة مع الممارسات التي أبانت التجربة عن قصورها.

وفق هذا المنظور، وعملا بالمبادئ المشار إليها أعلاه، فقد عملت الوزارة على تنزيل أحكام القانون الإطار في قطاعاتها الثلاث وفق حافظة مشاريع ومخططات متكاملة بأمد زمنية محددة، وذلك حسب خصوصية كل مشروع ومتطلبات بلوغ أهدافه لإنجاح منظومة التربية الوطنية.

هذا القانون الإطار الذي يستند تفعيل أحكامه على لوحة قيادة إجرائية، أعدتها الوزارة بتنسيق مع القطاعات الحكومية الأخرى والمؤسسات المعنية وكذا على الآليات التالية:

- أولا، تعزيز التقائية العمل الحكومي، ولاسيما بالنسبة لأدوار القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، في بلوغ أهداف إصلاح المدرسة المغربية.

في هذا الإطار، تم إحداث اللجنة الوطنية للتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التي يترأسها السيد رئيس الحكومة؛

- تأمين حكامة جيدة للمنظومة التربوية ولإصلاحها، من خلال الإشراف الموحد على القطب الحكومي المكلف بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وعبر نهج التدبير اللاممركز واللامركزي، لاسيما على الصعيد الجهوي، بجعل الجامعات والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين مؤسسات عمومية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري والبيداغوجي والأكاديمي؛

- اعتماد مقاربة تشاركية تضمن تعبئة منتظمة ومستديمة لمختلف الفاعلين والمعنيين؛

- التدبير اليقظ والاستباقي للمخاطر، وفي مقدمتها الظرفية الصحية والوبائية، التي لم تعق السير الاعتيادي لأداء المنظومة بأساليب مجددة ومبتكرة.

وقد قطعت الوزارة أشواطا وازنة في التطبيق المتدرج لمقتضيات القانون الإطار، وسأحاول من خلال مداخلتي هاته إطلاعكم على أهم المنجزات التي تم تحقيقها في هذا الشأن، علما أن الوقت لا يتسع لعرض حصيلة مفصلة وشاملة لعمل الوزارة طيلة الولاية الحكومية الحالية.

ففي مجال الإنصاف وتكافؤ الفرص، ينبغي الإشارة بداية إلى أن إعطاء الانطلاقة الرسمية للبرنامج الوطني لتعميم التعليم الأولي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في 18 يوليوز 2018، شكل محطة مفصلية في تاريخ منظومتنا التربوية، خاصة من خلال التوجيهات السامية التي وردت في الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين بهذه المناسبة.

وقد تمكنت الوزارة بفضل انخراط جميع مكوناتها وبدعم شركائها من الرفع من نسبة التمدرس بالتعليم الأولي لتصل 72.5%، لتتجاوز بذلك النسبة المستهدفة بـ 5.5 نقط، والتي كانت محددة في البرنامج الحكومي إلى 67% في 2021، علما بأنه في سنة 2017 لم تتجاوز نسبة التمدرس في هذا الطور من التعليم 45.6%.

وعلى المستوى النوعي، فقد تم إعداد وتفعيل الإطار المنهاجي للتعليم الأولي وكذا تنظيم برامج متنوعة لتكوين المربيات والمربيين، وفي 17 شتنبر 2018 وتجسيدا للعناية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة، نصره الله، لمنظومة التربية والتكوين، فقد أشرف جلالته على إعطاء الانطلاقة الرسمية للدخول التربوي 2018-2019، وبهذه المناسبة كان لي شرف تقديم برنامج العمل التنفيذي لدعم التمدرس وتفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين أمام أنظار جلالته، وهو ما مكن من إعطاء دفعة قوية لعدة مشاريع إصلاحية.

وعلى مستوى تحقيق إلزامية الولوج بالنسبة للفئة العمرية من 4 إلى 16 سنة، فقد تمت إضافة 3 سنوات للسلك التعليمي الإلزامي، كما واصلت الوزارة خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2021 توسيع العرض المدرسي من مؤسسات تعليمية، استجابة للطلب المتزايد على التمدرس، حيث تم إحداث ما مجموعه 639 مؤسسة جديدة تتواجد أكثر من 60% منها بالوسط القروي، مع الإشارة إلى أن وثيرة الإحداثات شهدت خلال السنوات الأخير ارتفاعا ملموسا، حوالي 180 مؤسسة جديدة سنويا عوض 70 مؤسسة في السنوات السابقة.

كما تم توسيع شبكة المدارس الجماعاتية ليبلغ عددها الإجمالي 187، بزيادة 72 مدرسة جماعاتية.

ولتحسين جاذبية المؤسسات التعليمية والعناية بفضاءاتها من خلال تأهيل واستكمال البنيات التحتية المدرسية، تم تأهيل ما مجموعه 8084 مؤسسة تعليمية وتعويض البناء المفكك بأكثر من 10

آلاف حجرة دراسية.

كما تم تقليص عدد الأقسام المكتظة بشكل جذري وملحوظ، وذلك بفضل توسيع العرض المدرسي وكذا توظيف أكثر من 100 ألف أستاذ من أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، حيث ارتفعت حصة الأقسام التي لا يتجاوز عدد تلاميذها 36 تلميذا 85% بالتعليم الابتدائي من 22.5% إلى 55% في التعليم الإعدادي ومن 49.6% إلى حوالي 71.8% في التعليم التأهيلي.

وفيما يخص الأقسام المتعددة المستويات بالتعليم الابتدائي بالوسط القروي، فقد تم تسجيل انخفاض هام في الأقسام المكونة من 4 و5 و6 مستويات، بحيث باتت تشكل حصة تقدر بـ 3.6%، وهو ما جعل حصة الأقسام المكونة من مستويين و3 حوالي 96.4%.

وقد تم تحقيق نتائج هامة في نسب التمدرس وطنيا، بما في ذلك على مستوى الوسط القروي والفتيات في البوادي، حيث بلغت هذه النسبة بالسلك الابتدائي تقريبا 100% بزيادة 1.2%، أما بالسلك الثانوي الإعدادي فقد سجلت 94.2% بزيادة 6.4 نقط، ونفس التوجه الإيجابي تم تسجيله في السلك الثانوي التأهيلي، حيث بلغت نسبة التمدرس 69.9% بزيادة 5 نقط.

وفيما يتعلق بالتكوين المهني، وتجسيدا للتوصيات الملكية السامية التي وضعت التكوين المهني في صلب النموذج التنموي الجديد، وتفعيلا لخارطة الطريق الجديدة لتطوير التكوين المهني التي تم تقديمها بين يدي جلالة الملك محمد السادس حفظه الله في 4 أبريل 2019، وتفعيلا لمقتضيات القانون الإطار رقم 51.17، باشرت الوزارة جملة من الإجراءات العملية، تم من خلالها فتح أوراش كبرى تهدف إلى إصلاح عميق لمنظومة التكوين المهني، بهدف مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا وجعل الموارد البشرية المؤهلة ميزة تنافسية.

وأود التأكيد أن الوزارة بصدد تنفيذ مشاريع هذه الخارطة، والتي تم إعدادها بإشراك كافة المتدخلين والمكونين في القطاع، بهدف ضمان الملاءمة المنشودة بين التكوينات الملقنة ومتطلبات سوق الشغل، وذلك من خلال تأهيل العرض التكويني وإعادة هيكلة شُعَبه، تماشيا مع متطلبات سوق الشغل.

وفي هذا السياق، يتم العمل على تحديد الحاجيات من الكفاءات ومن التكوينات بالقطاعات الواعدة، وذلك بإنجاز الدراسات القطاعية اللازمة وبتشخيص العرض الحالي للتكوين العمومي والخاص وتحليل مدى ملاءمته مع حاجيات القطاع من كفاءات، هذا وقد تم تحيين وتطوير العرض التكويني الجديد من خلال تحيين وتجديد مجموعة من الشعب وإحداث شعب جديدة وحذف شعب أخرى أصبحت لا تستجيب لمتطلبات سوق الشغل.

وقد تم توفير تكوينات في شعب جديدة كالطاقات المتجددة وتثمين المنتوجات المجالية، الهدف منها هو دعم وتقوية التكوين في الوسط القروي، عبر توفير التكوين بمجموعة من الأقاليم على امتداد ربوع المملكة، بالإضافة إلى إحداث 66 مؤسسة جديدة وبرمجة إحداث وتوسيع 24 مؤسسة ذات التدبير المفوض، منها 15 مؤسسة في إطار مشروع شراكة مع "وكالة حساب تحدي الألفية المغرب"، وبرمجة إحداث 3 معاهد للتكوين في مجال ريادة الأعمال وتدبير المقاولات الصغرى بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

ثم إحداث جيل جديد من المؤسسات، ولاسيما الشروع في إرساء 12 مدينة للمهن والكفاءات بكل جهات المملكة، حسب خصوصيات ومؤهلات كل جهة، وتشكل هذه المدن مؤسسات تكوينية من جيل جديد متعددة الأقطاب والتخصصات، كما ستتوفر كل هاته المدن على داخليات لإيواء المتدربين، وسيتم انطلاق التكوين بمدن المهن والكفاءات لكل من جهة سوس-ماسة، التي أشرف صاحب الجلالة، نصره الله، على إعطاء انطلاقة أشغال تشييدها في فبراير 2020، وكذا في الجهة الشرقية وجهة العيون-الساقية-الحمراء، خلال الموسم التكويني 2021-2022، على أن تفتح المدن الأخرى أبوابها في السنتين المقبلتين.

وعلى مستوى التعليم العالي والبحث العلمي، عملت الوزارة على توسيع العرض الجامعي، وذلك بغية تقريب الخدمات المقدمة لفائدة الطلبة، وخاصة أولائك المتواجدين بالوسط القروي والمناطق ذات الخصاص، من خلال فتح 24 مؤسسة ما بين 2017 و2020، منها 10 مؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، و14 مؤسسة ذات الاستقطاب المحدود، لتتحسن بذلك الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية، ثم إحداث 31 مؤسسة جامعية إضافية، كما توجد 3 مؤسسات جامعية في طور الإحداث، وذلك بعد مصادقة مجلس جامعة بن زهر، ولاسيما بإقليم تنغير وإقليم زاكورة وإقليم طاطا، وتوسيع الولوج لمؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود، عبر رفع عدد المقاعد المتاحة بهذه المؤسسات بنسبة حوالي 60%.

وقد كان لهذه التدابير أثر إيجابي على مؤشرات هذا القطاع، حيث بلغت نسبة الولوج للتعليم العالي من الفئة العمرية 18-22 حوالي 42.7% سنة 2020-2021 مقابل 33.6% سنة 2016-2017، أي زيادة 9 نقط منذ بداية هذه الولاية الحكومية.

وبلغ العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي أكثر من مليون طالب هذه السنة، بزيادة 27%، وتطور عدد خريجي التعليم العالي ليصل أكثر من 150 ألف سنة 2019 - 2020 أي بزيادة 24.3%.

أما فيما يخص برامج الدعم والحماية الاجتماعية، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش لسنة 2018، من أجل دعم التمدرس والحد من الهدر المدرسي، فقد تم إعطاء دفعة قوية لمختلف هذه البرامج، فعلى مستوى برنامج "تيسير"، فقد تم توسيع قاعدة المستفيدين، حيث بلغ عدد التلميذات والتلاميذ

المستفيدين من البرنامج بالسلكين معا إلى حوالي 2.4 مليون تلميذ برسم الموسم 2020-2021، أي بنسبة زيادة بلغت 252%.

أما بالنسبة للمبادرة الملكية لـ"مليون محفظة"، فقد تم الرفع من عدد المستفيدين ليصل أكثر من 4.478.000 مستفيد، وانتقل عدد المستفيدات والمستفيدين من الداخليات بجميع الأسلاك إلى حوالي 178.380 مستفيدة، زيادة بلغت 28%، وأيضا تم تشييد عدد الداخليات، ولاسيما في العالم القروي بزيادة 494% ما بين 2016 و2021.

كما انتقل عدد المستفيدين والمستفيدات من المطاعم المدرسية بجميع الأسلاك إلى حوالي 1.258.900 مستفيدة بزيادة 16%، كما تم العمل على توسيع قاعدة المستفيدين من النقل المدرسي، حيث انتقل عدد المستفيدات والمستفيدين إلى أكثر من 350 ألف، أي بزيادة 143%.

وللإشارة، فإن مجال الدعم الاجتماعي يشكل إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التميز الإيجابي لفائدة الوسط القروي، ولاسيما الفتاة القروية.

كل هاذ البرامج ساهمت إلى حد كبير في تحسين المؤشرات التربوية، خاصة فيما يتعلق بتعميم التمدرس بمختلف الأسلاك التعليمية، كما كان له الأثر القوي في الحد من الانقطاع الدراسي الذي تراجع بالأسلاك التعليمية الثلاث، حيث انخفض عدد المنقطعين من 359 ألف منقطع سنة 2018-2019 إلى 300 ألف سنة 2019-2020، أي بتسجيل تراجع بـ 55 ألف منقطع وكذا على نسب استكمال الدراسة التي عرفت زيادات قدرها 6 نقط مئوية بالنسبة للسلك الإعدادي و7 نقط مئوية بالنسبة للثانوي التأهيلي.

وعلى مستوى قطاع التكوين المهني، ومن أجل تحفيز المتدربين على مواصلة تكوينهم، تم تخصيص منحة دراسية لهم بنفس شروط وآليات المنحة الجامعية، حيث بلغ عدد المنح 44.160 منحة بغلاف مالي يقدر 156 مليون درهم، إلى جانب المساهمة في مصاريف تكوين المتدربين بمؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة، 4600 مستفيد بغلاف مالي يناهز تقريبا 20 مليون درهم، كما تم إقرار وإحداث داخلية داخل كل مركز تكويني جديد.

وفيما يخص الأعمال الاجتماعية لفائدة الطلبة، فقد تم تحقيق الإنجازات التالية على مستوى الإيواء في مدة 14 سنة منذ تاريخ إحداث المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية، تم تسجيل عدد إجمالي للأسرة في حوالي 11 ألف سرير، في حين تم إنجاز 15.000 سرير إضافي في الأربع سنوات الأخيرة، ثم تم إنجاز 11 حي جامعي جديد بوثيرة إحداث 2.5 حي جامعي كل سنة، ليصل العدد الإجمالي 26 حي على المستوى الوطني.

على مستوى الإطعام، انتقل عدد المطاعم الجماعية من 15 سنة 2017 إلى 21 مطعم جامعيا في 2021، كما ارتفع عدد الوجبات الغذائية حوالي 8 مليون سنة 2017 وجبة ليصل إلى 17 مليون وجبة بنسبة تطور بلغت 100% في الأربع سنوات الأخيرة، بميزانية مضاعفة، بلغت 385 مليون درهم.

على مستوى المنح، انتقل عدد الطلبة الممنوحين من 330 ألف طالب سنة 2016 ليصل 415 ألف طالب سنة 2021، بميزانية عرفت نسبة تطور بلغت 18%، حيث وصلت 2 ملايير درهم.

وفي إطار العدالة المجالية، تم تخويل 16 إقليم نسبة استجابة لطلبات المنح 100% كما بلغت هاذ الاستجابة 95% بالنسبة لـ 36 إقليم، وهي النسبة التي لم يسبق لهذه الأقاليم أن استفادت منها.

على مستوى التغطية الصحية، فقد انتقل عدد المستفيدين من 32 ألف سنة 2017 لتصل 300 ألف طالب مستفيد سنة 2021، بنسبة تطور بلغت 844%، كما تم إحداث 6 مراكز صحية في الفترة ما بين 2017 و2021.

أما بالنسبة لمجال الارتقاء بجودة التربية والتكوين، ولكون تطوير المناهج والبرامج الدراسية يشكل إحدى ركائز الارتقاء بالمدرسة المغربية، فقد تم إيلاء هذا المجال أهمية قصوى، وذلك من خلال مراجعة وتنقيح المنهاج الدراسي للغة العربية واللغة الأمازيغية واللغة الفرنسية والمواد العلمية بالسلك الابتدائي وبرمته، حيث عرف الموسم الدراسي 2020-2021 استكمال مراجعة المنهاج الدراسي للسنتين الأخيرتين من السلك الابتدائي، لنستكمل بذلك حلقات سيرورة المراجعة والتنقيح التي انطلقت منذ سنة 2018، ويتم التحضير لإصدار طبعات جديدة من الكتب المدرسية لإدماج المهارات الحياتية في الأنشطة الصفية بالسلك الإعدادي في مختلف المواد الدراسية بالتزامن مع مراجعة منهاج هذا السلك.

ومن أجل تطوير الكفايات اللغوية للتلميذات والتلاميذ، حرصت الوزارة على تطوير تدريس اللغة العربية، من خلال تشديد اعتماد مقاربة القراءة المبكرة وتفعيل الطريقة المقطعية الأحرفية في سلك التعليم الابتدائي، كما تم العمل على تعزيز المهارات القرائية باللغة العربية بالسلك الإعدادي وإطلاق عدد كبير من برامج القراءة، "برنامج القراءة من أجل النجاح"، "البرنامج الوطني للقراءة"، مع تحقيق مشاركة متميزة للمغرب في مسابقة "تحدي القراءة" العربي.

وفيما يتعلق بتدريس اللغة الأمازيغية، فقد عملت الوزارة بتعاون مع "المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية" على مراجعة المنهاج الدراسي للغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي، بحيث سيتم إعداد كتب مدرسية جديدة بمختلف الأسلاك التعليمية على مدى الثلاث مواسم دراسية المقبلة، كما تم إعداد مخطط عشري لتنمية تدريس اللغة الأمازيغية ووضع برنامج لتكوين 1000 أستاذ جديد للغة الأمازيغية في أفق السنتين المقبلتين، على أن يتم التعميم التام لتدريس هذه اللغة في أفق سنة 2030.

أما فيما يخص تطوير تدريس اللغات الأجنبية، وبالنسبة للغة الفرنسية، فقد تم إدراج هذه اللغة بالسنة الأولى ابتدائي مع الرفع التدريجي للحصة الزمنية الأسبوعية، كما تم إدماج مقاربة جديدة للتدريس وتعلم اللغات الأجنبية وإصدار كتب جديدة للغة الفرنسية والإنجليزية في السلكين الابتدائي والإعدادي، تأخذ بعين الاعتبار التجديدات التربوية في مجال اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، التي سيتم تعميم تدريسها في السلك الإعدادي في أفق 2024.

كما تم الرفع من أعداد التلاميذ المستفيدين من المسالك الدولية، لا بالسلك الإعدادي إلى أكثر من مليون تلميذ سنة 2020-2021 وأكثر من 460 ألف بالنسبة للتعليم التأهيلي، وقد حقق تلاميذ هذه المسالك الدولية نتائج باهرة على مستوى امتحانات الدورة العادية للباكالوريا لهذه السنة، حيث وصلت نسبة النجاح في هذه المسالك بالدورة العادية إلى أكثر من 78%.

وفيما يخص عصرنة المناهج البيداغوجية وتحسين جودة التكوين المهني، فقد قامت الوزارة بتعميم مقاربة باعتبار الكفاءات وإرساء المسارات المهنية بالباكالوريا، وأيضا شعب المسار المهني بالإعدادي واعتماد مناهج بيداغوجية جديدة، قوامها الابتكار والإبداع، وأيضا ضخ اللغات الأجنبية والمهارات الذاتية التي يحتاجها المتدرب لضمان انخراط ناجح في سوق العمل.

وعلى مستوى تحسين قابلية التشغيل للعاملين في القطاع غير المهيكل أو الباحثين عن العمل، فقد تم تخصيص تكوينات تلائم مؤهلات هذه الشريحة من المواطنين وتساعدهم على الإدماج المهني، وذلك عبر توفير برامج مخصصة، تروم تعزيز المؤهلات التقنية واللغوية والمهارات الحياتية، خاصة عبر التصديق على مكتسبات التجربة المهنية.

أما على مستوى منظومة التعليم العالي، فقد تم توطيد الإصلاح البيداغوجي، وذلك من خلال إطلاق الورش الوطني الخاص بنظام البكالوريوس، وذلك بغية الحد من الهدر الجامعي وملاءمة التكوينات مع متطلبات سوق الشغل والرفع من الكفايات المعرفية والذاتية للطلبة وتيسير ولوجهم واندماجهم في سوق الشغل، وسيتم الشروع في تنزيل هذا النظام في الدخول الجامعي المقبل بصفة تدريجية وتجريبية، على أن يتم تعميمه في الدخول الجامعي 2022-2023.

وأيضا، تم استكمال إصلاح التكوينات في الطب والصيدلة وطب الأسنان، ولاسيما إصلاح السلك الثالث، ومن أجل مراجعة جذرية وعميقة ومنتظمة للمنهاج، وفق آليات مؤسساتية ومقاربات علمية، تم إعداد مشروع مرسوم بإحداث اللجنة الدائمة للتجديد والملاءمة المستمرين للمناهج والبرامج والتكوينات وعرضه على مسطرة المصادقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد أعادت جائحة كورونا طرح مسألة التعليم الرقمي كآلية ناجعة من آليات التدريس والتعلم تكمل وتغني التعليم الحضوري، وهنا لابد من استحضار تاريخ 16 مارس 2020 حين تم تعليق الدراسة الحضورية لأول مرة في تاريخ بلادنا، وتم تعويضها بالتعليم عن بعد من أجل ضمان هذه الاستمرارية البيداغوجية.

وقد شكلت هذه الأزمة فرصة مكنت من إعطاء دفعة قوية لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية والتعلمية، وذلك من خلال تعزيز تجهيز المؤسسات التعليمية والمؤسسات الجامعية ومراكز التكوين المهني وتكوين الأساتذة والمكونين في هذا المجال، إضافة إلى الرفع من وثيرة إنتاج الموارد الرقمية وخلق استوديوهات مجهزة لهذا الغرض بالأكاديميات الجهوية وبالجامعات، مع توسيع شبكة الربط بالأنترنيت العالي الصبيب وتطوير منصات تربوية، وذلك في أفق إرساء المدرسة والجامعة الرقمية.

وسعيا منها لمأسسة التعليم عن بعد، فقد عملت الوزارة على إعداد مشروع مرسوم بهذا الصدد، سيتم عرضه على المجلس الحكومي قصد المصادقة في أقرب الآجال.

أما في مجال الرياضة المدرسية، لابد من التذكير بداية بأنه كان لبلادنا لأول مرة شرف تنظيم الألعاب المدرسية الرياضية "جيمنازياد 2018"، والتي عرفت مشاركة 20 بلدا، حيث حصلت بلادنا لأول مرة في تاريخ هذه المنافسة على المرتبة الثانية بعد أوكرانيا بفضل حصولها على 88 ميدالية، منها 37 ذهبية، مع تحطيم 5 أرقام قياسية.

أما فيما يخص الارتقاء بتدبير المسارات المهنية لنساء ورجال التعليم، ولأن الفاعلين التربويين يشكلون العمود الفقري لمنظومة التربية والتكوين، ومن أجل الرفع من أدائهم، فقد عملت الوزارة على إرساء نظام جديد للتكوين الأساس لأساتذة التعليم الابتدائي والثانوي، يقوم على هندسة ومضامين تكوينية ملائمة تمتد على مدى 5 سنوات، من بينها 3 سنوات في إطار الإجازة في التربية وسنة للتأهيل داخل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، فيما يتم تخصيص السنة الخامسة للتدريب داخل المؤسسات التعليمية.

وبغاية مهننة وظيفة قيادة المؤسسة التعليمية، فقد تم إرساء سلك التكوين لأطر الإدارة التربوية، وكذا بالنسبة لأطر الدعم الإداري والتربوي الاجتماعي، وهو ما سيسمح بتحسين العديد من وظائف المدرسة، وخاصة تلك المتعلقة بالدعم النفسي والاجتماعي والصحي للتلاميذ.

ولضمان التنمية المهنية للموارد البشرية وفق معايير الجودة، فقد تم إرساء إستراتيجية وطنية للتكوين المستمر بموجب مقرر وزاري، مع إقرار المصاحبة والتكوين عبر الممارسة كآلية من بين الآليات التكوينية المعتمدة، إلى جانب تطوير منظومة التكوين عن بعد وتوسيع قاعدة المستفيدين منها.

ولتكريس مشروع المؤسسة كآلية أساسية لتفعيل الإصلاح داخل

المؤسسات التعليمية وللتدبير الناجح للمؤسسة التعليمية ولإرساء استقلاليتها، تم توسيع نطاق المؤسسات المتوفرة على مشروع "مؤسسة ممول"، حيث انتقلت نسبة هذه المؤسسات من 50% في 2017 إلى أكثر من 70% في 2021، في أفق بلوغ نسبة 100% في غضون السنتين المقبلتين.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

لقد أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في مناسبات عدة على ضرورة استخلاص الدروس من الأسباب التي أفضت إلى وقوع الإصلاحات التربوية السابقة في حلقة مفرغة، لإصلاح الإصلاح إلى ما لا نهاية.

وعملا بهذه النظرة الثاقبة لسيدنا المنصور بالله، فقد وضعت الوزارة جلة من التدابير لتحصين الإصلاح من كل تعثر وتأمين سيره على السكة الصحيحة وترسيخ استمراره، وذلك بالحرص اليقظ والدائم على توفير ضمانات النجاح التالية:

- أولا، توفير النصوص التشريعية والتنظيمية لضمان التطبيق الفعلي والإلزامي لمقتضيات القانون الإطار؛

- ثانيا، ترسيم وتقاسم الاقتناع بأن الاستثمار في التربية والتكوين والبحث العلمي هو استثمار في مستقبل الأمة وأجيالها، مما يتطلب استدامة تمويل المنظومة بوثيرة تواكب المشاريع الإصلاحية التي تم إطلاقها، وخلق تعبئة مجتمعية مستديمة حول أوراش الإصلاح من خلال بلورة تعاقد أو تعاهد وطني، يحدد التزامات ومسؤوليات مكونات الدولة والمجتمع، لأن مدرستنا هي مسؤوليتنا جميعا.

شكرا على إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد وزير التربية الوطنية، الكلمة للفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم الصريح والواضح والواقعي.

لا شك أن قطاع التربية والتكوين الذي يحظى بأولوية سامية، بدأ يضبط طريقه على إيقاع النجاح، وهي مناسبة أغتنمها باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لأرفع القبعة عاليا لكل الأطر التربوية والإدارية وكذلك أطر المراقبة التربوية على ما بذلوه من مجهودات استثنائية خلال هذه السنة والسنة المنصرمة، متجاوزين عوائق أزمة "كوفيد-19"، حيث تمكنوا من التعايش سريعا مع أنماط التدريس الجديدة عن بعد وبالتناوب، ليبصموا على ملحمة جديدة من ملاحم نجاح التي يسجلها المغرب بفخر واعتزاز، ولعل نتائج الباكالوريا لهذه السنة خير دليل على هذه المجهودات المقدرة، تحت إشرافكم المباشر، السيد الوزير، حيث تجاوزت عتبة النجاح لهذه السنة 68%، وهو رقم مهم بالنظر للظروف الصعبة التي نمر منها، جراء أزمة وباء كورونا.

السيد الوزير،

إن قطاع التربية والتكوين قطاع شائك ومعقد، يعرف تعدد وكثرة المتدخلين ما يجعل أي عملية إصلاح يشوبها ما يشوبها من تعقيد، إلا أن أزمة كورونا التي شهدها العالم بأسره مكنتنا من خلق فرص مهمة، أهمها قطع أشواط مهمة في سبيل رقمنة القطاع، بالرغم مما رافق ذلك من بعض الإشكالات المرتبطة بتكافؤ الفرص، خاصة بين العالمين الحضري والقروي، كما أن إرادة الإصلاح القوية التي تتمتعون بها تحت التوجيهات الملكية السامية تركت بصمتها بشكل جلي، من خلال تقلص نسب الإضراب والاستقرار عموما الذي عاشته المنظومة هذه السنة، مهنئينكم على حلكم لمسألة التقاعد بالنسبة لأطر الأكاديميات، وهي بشرى نتمنى أن تليها بشائر أخرى لباقي فئات منظومة التربية والتكوين، ولاسيما مرسومي الإدارة التربوية.

فكما لا يخفى عليكم أهمية التحفيز والتشجيع في سبيل تحقيق النتائج المرجوة داخل مؤسسات تعليمية تكون كفيلة ببلورة النموذج التنموي بشكل متكامل وشمولي، ركيزته الأساس الاستثمار الجيد في الرأسمال البشرية وتكوينه، من أجل تشكيل جيل الغد بخصائص تراعي متطلبات فقدان الشغل.

مجهودات كبيرة ومقدرة تقومون بها، السيد الوزير، رفقة فريقكم المتميز، مستحضرين مصلحة الوطن، أولا، وعازمين على تحقيق مبدأ الجودة التعليمية في مختلف المراحل التعليمية من أجل تحقيق النجاح وضمان تعليم مبني على الإبداع والابتكار وقادر على تنمية قدرات ومعارف المتعلمين، حتى يكون لهم دور مهم في التطوير والريادة الدائمة في المسار التنموي للبلاد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تفاعلا مع عرضكم القيم، نود في الفريق الحركي الوقوف عند بعض المعطيات والاقتراحات على الشكل التالي:

أولا، بعيدا عن لغة المحاباة وبكل موضوعية، نحيي السيد الوزير المحترم مبادرتكم النوعية بالإقدام في خطوة غير مسبوقة على تقديم

حصيلة الوزارة، كامتداد للجلسة العامة صباح اليوم، التي قدم خلالها السيد رئيس الحكومة حصيلة العمل الحكومي، وهي مبادرة تعزز الإستراتيجية التواصلية التي طبعت القطاع منذ تحملكم مسؤولية تدبيره، والتي ترجمتموها بزياراتكم الميدانية لجميع جهات المملكة، إنجازا وتفقدا لمسار المنظومة، وهي منهجية أحاطت هذا القطاع الاستراتيجي بإشعاع منقطع النظير؛

ثانيا، نحييكم، السيد الوزير المحترم، بكل صدق على نجاحاتكم النوعية والكمية في ظرفية محدودة زمنيا ومطبوعة بتحديات الأزمة الوبائية، ومع ذلك لمسنا عدة مشاريع شملت التعليم الأولي، وأطلقت دينامية في الارتفاع بالتعليم في الوسط القروي، من خلال برنامج المدارس الجماعاتية، وتوجت بإحداث ما مجموعه 42 مؤسسة جامعية وبرمجة للباقي، دون أن ننسى نجاح الوزارة في تأمين الزمن المدرسي وإنجاح موسمين مدرسيين جامعيين في زمن الجائحة، وكل ذلك مؤطر بمجهود تشريعي لم يتحقق مثله في تاريخ المنظومة بعنوان عريض هو القانون الإطار للتربية والتكوين، إلى جانب اعتماد المشروع المطروح المتمثل في نظام البكالوريوس؛

ثالثا، لا يمكن كذلك نسيان ما تحقق للموارد البشرية بالقطاع بالمجالات الخمس من حقوق، وذلك عبر حل 7 ملفات عالقة من أصل 12 ملف والبقية تأتي، إلى جانب مجهودكم الجبار لوضع حد لما كان يعرف بالتعاقد عبر إجراءات ملموسة لضمان الاستقرار المهني والمادي والاجتماعي للأساتذة أطر الأكاديميات، متطلعين في هذا الإطار إلى تفاعل الحكومة مع مطلبنا الحركي بإصدار تشريعي يقنن الوظيفة الجهوية العمومية، عبر تأصيله بمراجعة شاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية لوضع حد لازدواجية الانتماء الوظيفي؛

رابعا، نتطلع كذلك، السيد الوزير المحترم، إلى تدابير عملية لإنصاف الأمازيغية وتعميمها في مختلف الأسلاك وتنزيل المخطط القطاعي لإدماج الأمازيغية في منظومة التعليم التي كان للقطاع..

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

<u>المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أولا، نحن ننوه بهاذ التقليد الديمقراطي لعرض الحصيلة هاذ الصباح مع السيد رئيس الحكومة وهاذ المساء معكم اليوم، حيث تعرضون الحصيلة أمام الشعب المغربي، لكي يقف عن قرب ولكي يعرف الأرقام والأرقام ناطقة، السيد الوزير، بحجم هذه الحصيلة وإيجابياتها.

تسجيل أكبر عملية توظيف بالقطاع: 102 ألف، هذا يعني إنقاذ آلاف الشباب من الضياع رغم التشويش ورغم الأسئلة الفرعية التي تفرعت عن التوظيف، ولكن تبقى عملية توظيف كبيرة جدا أنقذ بها عدد كبير من الشباب من البطالة.

برنامج "تيسير": 2.4 مليون مواطن وتلميذ اللي استافدو، وهذا كيعني انخفاض نسبة الهدر بواحد الشكل كبير جدا اللي كنا كنعانيو منه من قبل.

إحداث 40 مؤسسة جامعية، نظام التغطية الصحية اللي شمل 300 ألف طالب.

خلق 6800 منصب شغل بالنسبة للأساتذة الجامعيين.

هذه أرقام ناطقة، السيد الوزير، ولا يمكن إلا أن تعبر عن أن الحصيلة إيجابية وأضفتم إليها دينامية منقطعة النظير بحكم تحرككم الميداني أنتم، السيد الوزير، بشكل شخصي.

السيد الوزير،

لدينا بعض المقترحات التي تهم بعض الأمور التي لدينا فيها بعض الملاحظات:

فيما يتعلق بنقل عدد من الموظفين لمعاهد السياحة إلى قطاع التعليم، هناك مصير غامض لمئات الموظفين: مسارهم المهني، الاستقرار الوظيفي، معايير الترقية في السلم، خصوصا بالنسبة للحاصلين على الدكتوراه، واللي كانو كيشتغلو في التدريس فهاذ المعاهد.

نحن نلتمس منكم أن ينتقلوا إلى الجامعة من أجل القيام بمهمة التدريس عوض أن يكونوا في الإدارة.

مصير "الباشلور" (bachelor)، السيد الوزير، خصوصا وأنه للأسف لم يحصل هناك اقتناع جماعي من طرف الأساتذة الباحثين بهاذ المشروع الهام، نحن نتمنى أن يحصل واحد النوع من التملك الجماعي من أجل التنزيل الأمثل، وفي علاقة أيضا بهذا الموضوع: أين وصل مشروع التوافق حول النظام الأساسي للأساتذة الباحثين وما ينبغي أن يتضمنه من امتيازات بالنسبة لهاذ الفئة؟

السيد الوزير،

بقدر ما ننوه بالتوظيف الذي هم الأساتذة الجامعيين، بقدر ما نلاحظ أن هناك إشكال مرتبط بعدد الحاصلين على الدكتوراه من غير الموظفين في هاذ العملية، لأنه إلى لاحظنا بأنه 6800 منصب أستاذ جامعي أغلبهم من المناصب المحولة، نحن نشعر بنوع من القلق بالنسبة للدكاترة غير الموظفين لأنه عدد كبير منهم ما تيوجدش المكان ديالو وراء هاذ المباريات اللي هي موجودة.

السيد الوزير،

رغم كل ما يمكن أن يقال، نحن ننوه بهذه الحصيلة، نهنئكم عليها، نهنئ الحكومة على العمل الجماعي اللي بذلتو من أجل إصلاح المنظومة، ونعتقد بأنه اليوم نحن أمام حصيلة مشرفة بالنسبة للحكومة ومشرفة للشعب المغربي ككل.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعنا بإمعان إلى تدخلكم، وأنتم تعرضون حصيلة وزارتكم بخصوص الموسمين أو هذا الموسم الذي شابه من العراقيل ما شابه خصوصا مع وجود كورونا، وهاذ كورونا والمثل الذي يقول "كل نقمة في طيها نعمة"، نعم الحاجة تبرر الوسيلة.

نعم، السيد الوزير، اجتهادكم أو اجتهاداتكم في مجال الابتكار والإبداع خففت من وطء هذه الكارثة الوبائية.

نعم، الدراسة عن بعد خففت وجعلت التلاميذ في مغربنا الحبيب يزاولون ويتابعون دراستهم عن بعد، واستفاد الأستاذ واستفاد التلميذ من هذه الطريقة، علنا نجتهد في تبسيطها حتى تظل وسيلة مقبولة لتتبع الدراسة.

السيد الوزير،

من هنا لابد، كفريق استقلالي، بأن أنوه بالمجهودات التي تبذل في وزارة التربية الوطنية ومن خلالكم، السيد الوزير، لابد وأن ننوه بأطر وزارة التربية الوطنية بشتى أصنافها.

نعم، هناك اجتهادات، هناك عمل ملموس لا ينكره إلا جاحد، غير أننا نحن في الفريق الاستقلالي نبدي بعض الملاحظات، هاذ الملاحظات فالعناية بالتعليم ككل والعناية يجب أن تتم برجل التعليم، هنا لابد بأن أنوه بمجهوداتكم التي فتحتم المجال للأساتذة المدرسين في مدارس التكوين لولوج منصب أستاذ التعليم العالي مساعد، هذا عمل يسجل لكم، فمازال واحد الملاحظة وحدة أخرى ديال طلبة الطب والصيدلة اللي السنة السابعة والسادسة ما عندهم المنح فما يمكنش نخليوهم بدون هاذ الاستفادة، فالرجاء بتدبيركم المحكم أن تولوا هذا الموضوع أهمية مع جزيل الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

استمعنا في الواقع إلى هذه الحصيلة بإمعان وفي الواقع أي مغربي، سواء كنت في المعارضة أو لا الأغلبية، لابد أن يقر على أن بلدنا، مغربنا، بلادنا، شعبنا، ملكنا، أعطى ما يمكن إعطاؤه لقطاع التربية والتكوين منذ هاذيك الإستراتيجية التي قدمت من جلالة الملك، اللي هي 2015-2030.

هناك مجهود كبير مالي كبير جدا، الميزانية تنتقل من كذا إلى كذا. فيما يخص الجانب الاجتماعي كذلك ميزانيات كبيرة فيما يخص "تيسير"، فيما يخص بناء المدارس، فيما يخص بناء كذلك الداخليات، فيما يخص البرنامج ديال سيدنا اللي هو "مليون محفظة" اللي تطور إلى 4 ملايين فما فوق.

إذن هناك مجهود مالي كبير جدا لهذا القطاع ديال التربية والتكوين.

كذلك، لابد بكل صدق وبكل ترفع أن نقول على أنكم انتوما كوزير، أنا راه يمكن شي 7 وزراء أو أكثر من 7 وزراء، كنقلب عليهم قبيلة مشحال، ما عرفت شحال من واحد داز، في الواقع اللي أحترمهم، لأن فيك ذيك الشحنة ديال الشباب أولا، وما عندكش ذيك اللغة ديال الخشب، العام زين، أنك تجاهد، أنك تعمل، أنك تحاول وبكل صدق وبكل كذا.. باش تنجح هاذ المنظومة أي تخرجها من هاذ البعثرة اللي كانت فيها.

كذلك، لابد من أن نثمن أننا كنا اتفقنا واحد الوقت بالرغم من بعض المشاكل والعراقيل باش يمكن يكون عندنا واحد القانون ملزم، قانون الإطار، ملزم للجميع، ملزم لك أنت، ملزم لنا احنا، ملزم للمجتمع، ملزم للقطاع الخاص، ملزم لأي حكومة غادي تجي غدا، هذاك القانون الإطار، هذا ربح بالنسبة لهذا المسائل كلها.

إذن، من ناحية الإطار القانوني ومن ناحية الإمكانيات اللي هي تعطات لهاذ الميدان ديال التكوين فهي مهمة، كاين تطور ولكن ما خصناش نسينا هذا أن نسائل أنفسنا بعض الأسئلة البسيطة جدا، كاين وزير خص أي واحد يقضي شغلو، هاذ العمل وهاذ.. هل فعلا هاذ التعليم أصبح دامجا؟ ها أصبح فعلا أو لا غير مشي باش يكون دامج؟ لأن هاذو الخصاص اللي جا القانون الإطار.. وهل أصبح دامجا؟ هذا سؤال مطروح على راسنا.

هل التعليم الأولي اللي كنا تنقولو خص يكون إجباري، واش وصلنا لهاذ الإجبارية ولا ما وصلناهاش؟ أشنو هو المشكل ديالو في العالم القروي اللي واحد العدد كبير مازال ما وصلهومش؟

هل فعلا استطاعت المنظومة ديال التربية والتكوين أن تدمج الأطفال المعاقين اللي تنشوفو احنا في العالم القروي مازال ما وصلهم هاذ الشي؟ هل فعلا ربحنا رهان التصدي للهدر المدرسي؟ هل فعلا هاذ الرهان وصلنا له؟ مشيتو فيه ولكن واش وصلنا له؟ ما زال ما وصلناش ليه السيد الوزير.

عندنا باقي الكثير باش يمكن نديروها في العالم القروي باش نوصلو لهاذ الشي، هل فعلا استطعنا أن نكون، متفقين نوظفو مزيان.. هل فعلا استطعنا أن نكون جيلا جديدا من الأساتذة والمعلمين من ناحية التكوين البيداغوجي والتكوين العلمي لإنجاح هذه المنظومة؟

هذه كلها أسئلة محرجة وحارقة يجب يوميا نساءلو أنفسنا واش وصلنا باش يمكن نضمنو ذاك النجاح السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، ما يمكنش نكونو جاحدين والقول أن ما كانش تطور كبير في منظومة التربية والتكوين، تحقق الكثير من التراكم، وهاذ التراكم يمكن اللي أجاب من خلال أولا الميزانية المرصدة للقطاع واللي تتطور سنة بعد سنة، وهاذ السنة وصلت 72 مليار ديال الدرهم، واللي أجابت جزئيا أو كليا على مجموعة من الأعطاب، مجموعة من الخصاصات، مجموعة من الميادين، وبالتالي التراكم تحقق في مجموعة من الأشياء.

المنظومة التعليمية عندها 4 ركائز أو 5 ركائز:

- البنيات المؤسساتية اللي وقع فيها تطور خاصة في العالم القروي، كذلك، نسبة التمدرس اللي استوعبت واحد العدد كبير ديال الأطفال اللي ما كانوش يمشيو للمدرسة؛

- المسألة الثانية العنصر البشري ديال التأطير، أي الأساتذة، اللي تدار فيهم مجهود كبير حوالي 100 ألف أستاذ في هاذ المرحلة السابقة؛

- المسألة الثالثة المصاحبة الاجتماعية، المصاحبة الاجتماعية شيء أساسي، سواء ما يتعلق بالمطاعم المدرسية، ما يتعلق بالداخليات، ما يتعلق بالنقل المدرسي، ما يتعلق بـ "تيسير"، ما يتعلق بـ "مليون محفظة"، كل هذه الأشياء ساهمت.

كذلك، قدمنا اليوم.. اليوم نعترفو بأنه فعلا وقع تقدم فيما يتعلق بالتعليم الأولي، التعليم الأولي اللي اليوم حسب الرقم اللي اعطيتوه، السيد الوزير، 72%، هذا مهم جدا يبقى بطبيعة الحال أن التعلمات اللي تتعطى لهاذ الفئة خصها شوية المجهود وكذلك المربيات والمربيين خصهم مزيد من التكوين، لمزيد من إعطاء لهذه الفئة واحد الرصيد أولي اللي يكون أساسي.

المسألة الثالثة، السيد الوزير، نحن تقدمنا في هاذ المجالات كلها صحيح، لكن مازال باقي لنا 2 ديال الأسئلة أو 3 ديال الأسئلة اللي لابد.. باقي لنا البحث العلمي، لابد نبذلو فيها واحد المجهود كبير لنصل إلى ما نصبو إليه كبلد، بطبيعة الحال في هاذ المجال.

كذلك، البرامج والمناهج لابد من الاستمرار في مواكبتها، الاستمرار في تعبئة الموارد والإمكانيات لأن نريد مدرسة منتجة للقيم الإنسانية، مؤمنة بثقافة التعدد والاختلاف والانفتاح على المشترك الإنساني.

وكذلك، المسألة الأخيرة، السيد الوزير، لابد أن نتوجه إلى أسرة التربية والتكوين، إلى رجال ونساء التعليم بكامل التقدير على المجهودات اللي بذلوها، وخاصة في ظل جائحة كورونا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الوزير،

طبعا، لا أحد يشكك في حجم المجهودات المبذولة على مستوى القطاع، واللي انخرطت فيها الأسرة التعليمية بكل المكونات ديالها، إن على مستوى العرض المدرسي أو التعلمات، رغم الظرفية المطبوعة بالتداعيات السلبية للجائحة على المنظومة، ورغم العديد من الإكراهات.

وهاذ المجهودات طبعا تتشمل الإجراءات المواكبة على مستوى الدعم الاجتماعي، البرامج كلها: "تيسير"، السكن، الإطعام، المحفظة إلى آخره، اللي أدت إلى تحسن المؤشرات اللي اعتمدتها لتقييم نجاعة الأداء من قبيل نسب التمدرس في الأسلاك المختلفة حسب الفئات العمرية ونوع الجنس، من خلال توسيع التعليم الأولي، تراجع الانقطاع المدرسي كيف بحال اللي قلتو بـ 15%، ارتفاع نسب النجاح، بالإضافة طبعا إلى تسوية ملف التقاعد بالنسبة للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد.

وفي الوقت، وفي الواقع بفضل هذه الإجراءات استطعنا باش ننقذو السنتين الدراسيتين في ظل جائحة كوفيد، علما بأن المنظومة طبعا ومعها الأسرة التعليمية عانت من العديد من الإكراهات: ضعف المردودية، ضعف التصدي للجائحة، كان الخطر ديال الجائحة ديما كيلاحق الأساتذة والأسرة التعليمية، إغلاق بعض المدارس، تقليص المقررات المدرسية بنسبة 50%، علما بأن الباقي كان تيدخل في خانة

التكوين والتعليم الذاتي، وبالتالي كانت واحد العملية صعيبة ديال التقييم البيداغوجي.

إكراهات أخرى على مستوى اعتماد التقنيات الحديثة اللي فرضها خيار التعليم عن بعد واللي بينت عن عمق الهوة والتفاوتات الاجتماعية والمجالية، وطبعا بسبب ضعف التجهيزات الرقمية وضعف الربط بشبكة الأنترنيت.

هاذ المؤشرات تتبقى كمية، وتتبقى على أهميتها محدودة وغير كافية لكسب رهان الارتقاء بالقطاع، واش بلادنا بالفعل راه استطاعت تتجاوز الإخفاقات المتكررة للإصلاح؟ واش استطاعت تصحيح الاختلالات البنيوية اللي تتطبع المنظومة التعليمية للبنية التحتية، للوسائل اللوجيستيكية للمناهج البيداغوجية؟ وبالتالي الرفع من نسبة الترتيب اللي عندنا فيما يخص مؤشرات التعليم.

السيد الوزير،

الوزارة مطالبة بالتعاطي الإيجابي مع الملفات الحارقة لنساء ورجال التعليم، بدءا بالتسوية الفورية للوضعية الإدارية والمادية للعديد من الفئات، كاين ما يزيد على 23 ملف مطلبي وطبعا تأهيل القطاع، إعمال الحكامة في التسيير والتدبير، خاصة عبر مراجعة دفاتر التحملات اللي تتعقدها الأكاديميات الجهوية، كاين هاذيك الوضعية ديال عمال النظافة والحراسة اللي طبعا كيعانيو.

احنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، السيد الوزير، كنعتبرو بأن النهوض بهذا القطاع الحيوي والاستراتيجي كيتطلب إرادة حقيقية وإيجاد الحلول المناسبة العاجلة للملفات العالقة وتخفيف حالة الاحتقان اللي لا شك سيربك الدخول المدرسي المقبل، واللي أنتوما واحنا كنعبؤو من أجل الإنجاح ديالو وأنتوما من خلال الحملة التحسيسية اللي كتقودوها، ومن بين هاذ الملفات الحارقة، السيد الوزير، هذاك الشي ديال الاقتطاعات ديال المضربين بدون سند قانوني، هذا خصكم ولابد ما تحلوه، وطبعا أي إصلاح اللي ما كيضمنش الانخراط ديال العنصر البشري والإشراك ديال الفرقاء الاجتماعيين في إطار حوار اجتماعي ممأسس ما غاديش يخدم المدرسة المغربية، وخاصة المدرسة العمومية في شيء.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على عرضكم القيم، فقد نورتم الرأي العام الوطني بهذه الحصيلة التي نشهد لها بالتوفيق رغم العقبات وإكراهات الجائحة، وبالمناسبة أنوه شخصيا بكل رجالات المنظومة التربوية ببلادنا على الكفاءة العالية التي تدبر بها هذه الملف الشائك والصمود كذلك أمام تحديات الجائحة.

أذكركم، السيد الوزير المحترم، بهذه المناسبة بمطلبنا جميعا معكم طيلة هذه الولاية التشريعية، يتعلق الأمر بتدبير الزمن المدرسي، خصوصا لدى أطفال العالم القروي والجبال كذلك التي تعرف تساقطات مطرية وثلجية تعيق الدراسة وتوقفها جزئيا أو كليا، خصوصا جهة بني ملال-خنيفرة.

نطمع، السيد الوزير، كما بشرنا السيد وزير الفلاحة وبشر ساكنة جماعة آيت عباس، إقليم أزيلال بتخصيص 74 مليون ديال الدرهم على مدى 5 سنوات لهذه المنطقة الفقيرة، أن تبشرونا أيضا عند انطلاق السنة الدراسية المقبلة وسكان هذه المناطق النائية الجبلية بملاءمة الزمن المدرسي بظروفها الطبيعية والمناخية.

السيد الوزير،

أطفال الجبال عانوا الفقر والتهميش وغياب تكافؤ الفرص مع أبناء وباقي المناطق الأخرى وعانوا في الدراسة عن بعد من ضعف الإمكانيات، ورغم ذلك لقد حصل العديد منهم على نتائج مشرفة، كما نشكركم، السيد الوزير، على تفاعلكم الإيجابي مع أسئلتنا بإنجاز عدة مؤسسات تعليمية وداخليات داخل إقليم أزيلال وبالخصوص جماعة آيت عباس بنفس الإقليم، لذا نطلب منكم، السيد الوزير، إصلاح بعض المؤسسات وتزويدها بالمرافق الصحية والقضاء على البناء المفكك خلال السنة المقبلة إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيد الوزير،

استمعنا للمداخلة ديالكم بكل إمعان وذكرتو لينا واحد العدد ديال ما تحقق، لكنكم تفاديتم الحديث عما لم يتحقق وما قلتوش لينا شنو هو الترتيب ديال المغرب في التعليم في وسط المنتظم الدولي، لكن المواطنين والعاملين بالقطاع يعرفون واقع المدرسة وواقع التربية والتكوين والبحث العلمي في بلادنا، وبغينا نذكروكم في هاذ المجال شنو هي النقائص اللي تتعرفها المنظومة ديالنا، نبدا بالموارد البشرية.

السيد الوزير،

ما قلتيش لينا فين وصل الملفات اللي قلتي باقة عالقة ديال نساء ورجال التعليم؟

السيد الوزير،

أنهيتم ولايتكم بفضيحة مدوية ديال عدم التمثيلية أو غياب التمثيلية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، 100 ألف أستاذ بدون ممثلين، وعلى ذكر التمثيلية أيضا الفضيحة ديال التقطيع الانتخابي، السيد الوزير، واللي أعطى أن 77 ألف من رجال ونساء التعليم يكون عندهم أقل من 11 ألف الذين صوتوا لصالح النقابة الوطنية للتعليم.

السيد الوزير،

أيضا، صيفطنا ليكم سؤال على النقص المهول في موظفي التعليم العالي وأكدنا لكم الموظفين الإداريين والتقنيين والتربويين، وجاوبتونا على الأساتذة.

اليوم، السيد الوزير، المختبرات ما فيهاش شكون المحضرين ديال المختبرات ما كاينينش، اللي تيقومو بالمهام الإدارية في التعليم العالي ما كاينينش، كاين نقص في أساتذة التعليم العالي.

السيد الوزير،

فين وصل النظام الأساسي لأساتذة التعليم العالي؟

أيضا، السيد الوزير، المشكل ديال المربيات اللي تيعيشو واحد الواقع مؤلم ومزري في قطاع، اللي هو قطاع التربية والتكوين.

السيد الوزير،

أيضا، نريد أن نذكركم بأنه الجامعات ما فيهاش التأمين، وإذا وقعت حادثة في جامعة ما فلا الأستاذ ولا الطالب ولا الموظف عندهم التأمين.

أيضا، ذكرتم لنا في التعليم الابتدائي والثانوي أنكم تتبنيو 180 مدرسة سنويا، ما قلتوش لنا أشنو هي الحاجيات ديالنا، راه الحاجيات ديالنا على الأقل هي 500 مدرسة، قلتو لنا بأنكم 72 من الأطفال البالغين 4 سنين تيدخلو للمدرسة، ما قلتوش لنا فين تيمشيو الأطفال الآخرين، هذاك..

أيضا، قلت لنا بأنكم، ورئيس الحكومة في الصباح قال لنا 77% انتوما قلتو لنا 72% هاذ العشية، ففين تتمشي ذيك 23%، اللي في الإعدادي فين تيمشيو؟ عندنا 300 ألف تلميذ تيخرجو من المدرسة سنويا، وما قلتيش لنا فين تيمشيو.

أيضا، السيد الوزير، الطلبة 500 ألف طالب بدون منحة.

السيد الوزير،

نسبة التمدرس عندنا 300 ألف تلميذ تيمشيو للشارع...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الحادي عشر موضوعه "خلفية تغييب وعدم إدراج وحدة حقوق الإنسان في سلك البكالوريوس الجديد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن خلفيات تغييب وعدم إدراج وحدة حقوق الإنسان في سلك البكالوريوس الجديد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

اقتراح مسالك البكالوريوس هي مبادرة اللي تيقومو بها فريق بيداغوجي في إطار ما نسميه باستقلالية الجامعات، الوزارة ما عندها حتى شي دخل في اقتراحات المشاريع التكوينية من طرف الجامعات.

شكرا.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الوزير.

لكن، السيد الوزير، حسب علمي بالنسبة للبكالوريوس فالوزارة اللي شرفت، الوزارة هي التي أشرفت على إعداد دفتر الضوابط البيداغوجية والأمور المتكونة منها، فبالتالي بالنسبة لنا وكذلك بالنسبة لمجموعة من الأساتذة اللي تيدرسو هاذ المادة الأساسية، أعتقد أنكم، السيد الوزير، توصلتو برسالة من عدد الأساتذة المدرسين لهاته المادة ينتمون إلى 9 ديال الجامعات و12 كلية معنية بهاذ الموضوع، كان هناك مكسب في 2004 مكسب مهم بإقرار تدريس هذه المادة، مادة حقوق الإنسان بالنسبة لجميع طلبة القانون.

بالنسبة لنا، السيد الوزير، نعتقد بأن هذا تراجع لا ينسجم مع

روح الدستور ديال 2011، اللي كانت صبغة حقوق الإنسان والحريات العامة واضحة وبشكل جلي، نعتقد بأنه يتعارض مع الالتزامات الدولية للمغرب على المستوى الحقوقي، نعتقد بأنه يتنافى مع توصيات "هيئة الإنصاف والمصالحة"، التي أكدت على ضرورة النهوض بفعاليات وحدات التكوين والبحث في مجالات حقوق الإنسان بالجامعات، كما أنه يتنافى - وهذا هو الغريب، السيد الوزير- مع خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كاين تدبير واضح، تدبير 294 في المحور ديال حقوق الشباب، يقول بالحرف: "ضرورة تعزيز المقررات الدراسية والجامعية بمسوغات بيداغوجية تعنى بحقوق الإنسان وبالتربية على المواطنة".

الآن، توصلنا بجواب كتابي من السيد الوزير المنتدب، تيقول بأن الأمر موكول إلى الجامعات، واطلعنا على الرسالة اللي صيفطتو لرؤساء الجامعات اللي تدعو لاقتراح المسالك، ولكن السيد الوزير راه كاين صعوبات، كاين صعوبات وافتحنا بدل أن يكون هاذ المقاربة أن الوزارة تكون.. خاصة في السنتين الأولى والثانية ديال الطلبة ديال القانون، السنتين الأساسيتين أنهم يدرسو هاذ المادة، مع التذكير، السيد الوزير، بأنه مجموعة من المهن مثل القضاء، مثل المحاماة، مثل الناس المكلفين بتطبيق القانون يجب أن يتشبعو بالمبادئ ديال حقوق الإنسان وأنها تدرس لجميع هاذ الطلبة المعنيين بهذا الموضوع.

فبالتالي الملتمس، السيد الوزير، هو إعادة النظر في هاذ الموضوع، وهذا ملتمس واحد الفئة كبيرة من المعنيين من الأساتذة الجامعيين المعنيين أو اللي تيدرسو هاذ المادة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تنشكرك على هاذ الأهمية التي توليها لهاذ التدريس وأيضا الوزارة تنأكد لك على العناية الخاصة اللي تتوليها الوزارة لحقوق الإنسان، وكنعملو جاهدا باش هاذ المادة تكون بالنسبة للتعليم المدرسي، احنا ضمناها في المنهاج المدرسي وفي واحد العدد الكتب المدرسية، لأن عندنا هاذ السلطة.

بالنسبة للجامعة والأساتذة الجامعيين معانا وتيعرفو أشنو المنهجية المعتمدة.

الوزارة أش تدير؟ تدير دفتر الضوابط البيداغوجية، ولكن ما تندخلوش احنايا في المضامين، تنعطيو الهندسة ديال الوحدات، ولكن مبادرة العرض التكويني تيجي من فريق بيداغوجي اللي تيحيلو على مجلس المؤسسة، مجلس الجامعة والوزارة للمصادقة، إذن احنايا ما داخلينش في هاذ..

راك ذكرتو، السيد المستشار المحترم، بأن الوزارة كاتبت رؤساء جامعات تطلب منهم باش يضيفو هاذ التكوين.

غير باش نطمئنك، كاين المحمدية، كلية الحقوق ديال المحمدية، دايرين واحد الباشلور فيه حقوق الإنسان، عندنا 12 ديال الماستر حاليا ديال حقوق الإنسان، إجازة مهنية في حقوق الإنسان، إذن هاذ الشي اللي تتقول راه كان دابا في السابق راه كان.

دابا اللي خصنا هي هاذي أول تجربة بعدا ديال الباشلور الدخول المقبل، إذن عندنا (déjà) واحد الباشلور فيه حقوق الإنسان، وإن شاء الله تنطلبو من الأساتذة ومن رؤساء المؤسسات الجامعية ولاسيما كلية الحقوق باش أيضا يحسو الأساتذة ديالهم والفرق البيداغوجية باش يبلورو هاذ التكوينات، واحنا ما يمكن لنا إلا نثمنوها، والمشكل هو ما عندناش الدخل في واحد العرض جامعي اللي تيجي لينا من الجامعات، ما يمكن ليناش إلا نقيموه من طرف خبراء ومن طرف الوكالة ديال تقييم وضمان الجودة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

وهنيئا لكم السيد الوزير.

ننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الثقافة والشباب والرياضة، وموضوعه "تقييم أداء ملاعب القرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

هل قامت وزارتكم بتقييم حصيلة أداء ملاعب القرب، وخاصة، السيد الوزير، أنا غادي نهضر جهة درعة-تافيلالت وإقليم تنغير خاصة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عثمان الفردوس، وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على هاذ السؤال.

كان عندي اجتماع هاذ الصباح على هاذ البرنامج، البرنامج تيعرف واحد العدد الإكراهات كما تتعرفو، ولكن كاين إقبال كبير ديال الساكنة والشباب على هاذ البنية التحتية.

كاين برنامج ديال 800 ملعب اللي هو في المجال الشبه الحضري وديال (rural)، وكاين هاذ ملاعب القرب اللي تتكون في المدن.

من بين الإكراهات الأساسية اللي تيعرفها البرنامج، صعوبة ديال إيجاد الأوعية العقارية، وهاذي مشكلة اللي تتطرح على الصعيد المحلي، وخاصة تنحث المجالس الإقليمية باش يطلعو لوزارة الداخلية و(DGCT[1]) (les PV[2]) ديال (l'affectation) ديال هاذ (foncier) ديال الوعاء العقاري، هو المشكل الأساسي اللي كيعرف البرنامج.

الإكراه الثاني.. وخاصة أن كاين تنوع ديال الوضعيات ديال العقار، كاين العقار اللي هو ديال (domaine) كاين ديال الأراضي الجماعية، وكاين ديال (les communes) ...إلخ، إذن كاين هاذ التعقد.

كاينة إكراهات مرتبطة بالموارد البشرية اللازمة، وهنا خدامين على دراسة الانفتاح على الجماعات الترابية باش حتى هي تساهم في التدبير، كاين أيضا الانفتاح على شركات التنمية المحلية، وهذا حل كيجي في محله وكنحاولو أنه غتكون عندنا تجربة مع جهة الرباط وجهة طنجة إن شاء الله.

أيضا، الانفتاح على المجتمع المدني، وهذا حل اللي جا في التقرير ديال اللجنة ديال النموذج التنموي الجديد، هاذو كلهم حلول اللي هي في طور الدراسة اليوم، وكاين الإشكال ديال الصيانة ديال هاذ البنية التحتية الرياضية، والوزارة بصدد إعداد نظام برمجة متعددة السنوات (pluriannuel) باش نبرمجو التدخلات والميزانيات اللي غتمشي لهاذ الصيانة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم واضح ويتطلب نفسا جديدا وودينامية متواصلة للرفع من وثيرة الإنجاز، لذلك لابد أن نؤكد أن ملاعب القرب كانت بادرة إيجابية ومشجعة لاكتشاف المواهب الكروية وآلية مهمة لجعل الشباب يمارسون الرياضة الأكثر شعبية في العالم بشكل سلس ووفق المواصفات العالمية.

إن مشروع إنجاز 830 ملعب كان مشروعا مهما، انتظرناه بفارغ الصبر وساهمنا من موقعنا كرؤساء جماعات في إنجازه، عبر انخراطنا الإيجابي فيه، اقتناعا منا بأنه سيعمل على استيعاب طاقات شابة مهمة لممارسة الرياضة ومن أجل التنفيس عن الروح، خصوصا وأن فئة عريضة من الشباب لا تجد فضاءات كافية لتلبية رغباتها وتوظيف مواهبها الفنية والثقافية والرياضية، خصوصا في العالم القروي والمناطق النائية.

وفي هذا الإطار، نؤكد لكم أن إقليم تنغير وجهة درعة-تافيلالت عرفت تعثرا كبيرا في إنجاز هذه المشاريع.

السيد الوزير المحترم،

احنا ما عندناش الإشكال ديال اللي قلتوه ديال العقار، احنا عندنا محاضر ديالنا وتنجز ذاك الشي من الوزارة الوصية من العمالة، لكن، السيد الوزير المحترم، راه عندنا واحد المشكل في إقليم تنغير، إقليم تنغير من 2012 حتى لـ 2015 وإلى يومنا هذا عندنا اتفاقية شراكة مع الوزارة ومع الجماعات المحلية ومع المجلس الإقليمي إلى يومنا هذا حتى ملعب ما تنجز، مثال ملعب ديال الكرة المعشوشب ديال إقليم تنغير، ديال مدينة تنغير بالضبط البلدية، 1.2 مليار السنتيم إلى الآن توصلو بواحد المراسلة عندكم كتقولو أن العقار يعني الوضعية ديال العقار، العقار راه محفظ خصكم تسجلو هاذ الشي العقار محفظ وخصكم تنجزوه، راه المجلس الإقليمي ساهم فيه بـ 600 مليون.

ديال تاماسينت، مدينة تنغير من 2015 حتى هو مازال صنف "E"، ديال دار الشباب بئر أنزران من 2013، مركز سوسيو رياضي صنف "D"، آيت هاني حتى هو 120 مليون ديال السنتيم من 2017 تفيرساو الفلوس عندكم مازال ما تنجز، مركز سوسيو رياضي صنف "D" آيت يول حتى هو مازال ما تنجز، مركز سوسيو رياضي صنف "D" تاغازوت آيت عطا اللي أتشرف برئاستها فريسينا الفلوس المجلس الإقليمي واحنا ومازال ما تنجز، الاتفاقية ديال صنف "E" تيلعي ما زال متنجز، سوسيو رياضي ديال صنف إكنيوين مازال ما تنجز، يعني السيد الوزير المحترم راه مشكل يعني عندنا الاتفاقيات.. واعطينا فلوسنا، ها العار ردو لينا فلوسنا احنا ما بقيناش باغيين هاذ الملاعب، واحنا غادي نصايبوهم، وإلى اخذيتو الفلوس ديال الجهة ديالنا وكن تتخدمو في جهة آخرين،

[1] **D**irection **G**énérale des **C**ollectivités **T**erritoriales

[2] **P**rocès **V**erbaux

هذا راه منكر..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

غادي نجاوبكم كتابة على هاذ الشي كامل اللي قلتو وغادي نضبطو الأمور، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "المطالبة بإعطاء أولوية لفاس في المشاريع الثقافية الكبرى".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ماذا حققت حكومة لبناء معالم ثقافية كبرى تحافظ لفاس على مكانتها كعاصمة روحية وثقافية للمغرب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار.

هاذي فرصة باش نعاود نقول بأن فاس عندها واحد (potentiel) كبير جدا، واحنا بالنسبة لينا في قطاع الثقافة راه تنشوفها، تقدر توصل تستدرك هاذوك الموارد المالية اللي تتجينا من مراكش، اللي هي رقم واحد، وهاذ (potentiel) هذا خصنا نخدمو عليه.

ثاني حاجة، راه كاين تآزر ما بين الطاقات التراثية اللي كاينة في فاس اللي هي مهولة، هذاك البعد الحضاري والتاريخي راه كلنا عارفينو، والتآزر مع الطاقات الشبابية اللي كاينة في فاس، راه تبارك الله راه واحد العدد ديال الطلاب اللي كاينين في فاس وفي تخصصات متعددة، هاذ الشي كامل راه تيعطينا المكونات ديال منظومة ثقافية ديال صناعة ثقافية ومبتكرة اللي تكون مهمة جدا.

أولا، كاين الاتفاقيات الملكية اللي تتعني المدينة القديمة ديال فاس، اللي هي كبيرة جدا ومهمة جدا، ثاني حاجة كاين المتحف اللي 2 متاحف ديال الثقافة، التراث الإسلامي والتراث اليهودي بفاس، هاذو أيضا ساهمت فيهم الوزارة، وكاين مساهمات اللي هي بنيوية وكاينة مساهمات اللي هي وظيفية.

غادي نذكر المسرح الكبير ديال فاس اللي هو مشروع ديال 80 مليون ديال الدرهم، معهد الفنون الجملية (l'INBA[3]) غادي يكون ثاني معهد اللي تابع للوزارة، عندها ديال تطوان وإن شاء الله ديال فاس هو اللي غادي يكون ثاني فيه المشروع ديال 19 مليون ديال الدرهم.

كاين المعهد الجهوي للموسيقى والفنون الكوريغرافية حتى هو التكلفة ديالو وديال البناء والتجهيز: 21 مليون ديال الدرهم، وكاين المركز الثقافي اللي التكلفة الإجمالية ديالو ديال البناء والتجهيز: 20 مليون ديال الدرهم.

وهاذ الشي خارج على المشاريع اللي جات في الإطار ديال (l'INDH[4])، "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، كاين إحداث مركز التربية الفنية "برج الشيخ أحمد" بفاس، اللي فيه واحد العدد كبير ديال البرامج التنشيطية اليوم، كاين إحداث "مركز عين قادوس" بفاس اللي المساهمة ديال قطاع الثقافة تتوصل تقريبا 400.000 درهم، كاين إحداث "مركز التكوين الفني والثقافي زواغة بنسودة" بفاس، اللي المساهمة ديال الوزارة تتوصل إلى مليون و100 ألف ديال الدرهم.

إذن هاذي كاملة المشاريع اللي غادي تشكل هاذ المنظومة، إن شاء الله، وبغيت نسطر واحد المسألة راه ما شي غير لبني والحيوط والتجهيز، راه كاين هاذ المعاهد ديال التكوين وهاذ الشي علاش تكلمت على 100.000 طالب، راه التكوين هو الأساس، هو العمود الفقري ديال هاذ المنظومة الثقافية، إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا، السيد الوزير، على هذه الإيضاحات.

فعلا، السيد الوزير، فاس والكل في فاس، فاس الحضارة، فاس القرويين، أقدم مركز تعليمي في العالم وأول إجازة في الطب سلمت من جامعة القرويين، تسلمها عبد الله بن صالح الكتاني في 804 هجرية، فاس التي تعد واحدة من المدن الأكثر حفاظا على التراث التاريخي

[3] **I**nstitut **N**ational des **B**eaux-**A**rts

[4] **I**nitiative **N**ationale du **D**éveloppement **H**umain

والعالم العربي والإسلامي.

هل في علمكم، السيد الوزير، أن مدينة فاس تضم بيت العالمين الجليلين لسان الدين بن الخطيب الذي درس الأدب والطب والفلسفة بجامعة القرويين وبيت العالم ابن خلدون الذي عاد إلى المغرب بعد رحلة علم قادته لدول أخرى سنة 1363؟ وأن فاس تقطبت العديد من العلماء والفلاسفة وبينهم ابن رشد، ابن باجة، أطباء، فلاسفة مثل ابن ميمون، وجغرافيون كثير من هذا، ماذا فعلت الحكومة من أجل استثمار هذه المعطيات وهذا التاريخ؟

تحتضن المدينة 9000 مبنى تاريخي واعد ذات مدارس دينية وأضرحة و1200 ورشة للصناعة التقليدية، فضلا عن القصور المنفتحة بحدائقها، إذا كان كذلك، فلماذا نترك جزءا من تاريخنا قيد النسيان؟ ولماذا لا نسعى لاستثمار كل هاذ الغنى التاريخي لتحقيق الإشعاع العالمي المغربي اللي يمكن لنا نقولو..؟

السيد الوزير،

كما تعلمون أعطى صاحب الجلالة، كما تفضلتم، انطلاقة مشروع ترميم 27 الشطر الأول في 2013 بتكلفة 300 مليون لتصل الآن إلى أكثر من 120 معلمة خلال سنة 2016 و2018 و2019 بتكلفة مالية تناهز مليار درهم، وتعكس عملية ترميم وإعداد تأهيل ورد الاعتبار للمآثر التاريخية والحضرية التي تزخر بها المدينة العتيقة لفاس الإرادة القوية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، من أجل الصيانة والمحافظة على الطابع التاريخي والحضاري لهذه المدينة العريقة المصنفة من طرف منظمة اليونسكو.

وعليه، يجب التركيز على العنصر البشري، وفي مقدمتهم الصناع التقليديين الذين تقدر بنسبة 27% من سكان المدينة العتيقة، الذين يشتغلون بالصناعة التقليدية التي تبلغ تقريبا 200 حرفة عبر توفير شروط العيش الكريم لهم، باعتبارهم حافظين للذاكرة وحاملين للهوية أو التراث.

لقد حان الوقت، السيد الوزير، من أجل توسيع عملية إشراك المجتمع المدني بمدينة فاس بكل أطيافه من أجل صون الذاكرة الجماعية للمدينة عبر عقد شراكات تهم مختلف الجوانب الحضرية لهذه المعالم الغزيرة والعزيزة إلى قلوبنا، عبر حمايتها وصونها من الإهمال وتشجيع التنشيط السياحي والثقافي.. وتأهيل الحرف المرتبطة بها، حماية لتاريخنا المشترك ففاس والكل في فاس السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "طريقة تعامل الوزارة مع المخيمات الصيفية في ظل أزمة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

نسائلكم عن التدابير والإجراءات التي تعتزم وزارتكم.. برنامج تخييم لهذه السنة الاستثنائية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار.

وتنشكركم على طرح هذا السؤال اللي هذا موضوع كنت غنطرق له نهار الاثنين الفايت، ساعة كان عندنا المجلس الوزاري في فاس، وهو موضوع بالغ الأهمية نظرا للتداعيات النفسية اللي جات للشباب والأطفال المغاربة في ظل الجائحة.

المسألة الأولى، أنا كوزير الشباب اللي كان عليا ناخذ المسؤولية ديال اتخاذ القرار أننا نلغيو هاذ المخيمات هذا قرار ما كانش ساهل، ما كانش ساهل وكنتحمل مسؤوليتي فيه، علاش؟ كاين واحد العدد الأمور اللي خصنا نستحضروها، ما يمكنش للوزارة تتلاعب بالسلامة الصحية ديال الأطفال دياولنا.

وثاني حاجة، بما أن الأطفال واليافعين والشباب أقل من 35 سنة هي واحد الطبقة غير ملقحة فهاذ الساعة.

إذن إلى كنا غادي نديرو شي برنامج اللي غادي يمكن الفيروس باش يتروج في هاذ الطبقة اللي غير ملقحة راه غادي نكونو كنمشيو كنبنيو واحد الخطر كبير جدا على الساكنة ديال المغرب كاملة، حيث هاذاك الفيروس إلى بقا كيتسركل في هاذيك الطبقة غير الملقحة راه غادي يجيونا (les variants)، متحورات وطنية اللي غادي تكون أكثر ضرر للأطفال، هذا هو الخطر الكبير ما بغيناش نغامرو في هاذ الاتجاه هذا.

ثاني حاجة، الحركية الواسعة اللي غادي يعرفها هذا الموسم الصيفي لا بالنسبة للعيد إن شاء الله ولا بالنسبة للدخول ديال المغاربة المقيمين بالخارج... إلخ، واحد العدد ديال الأمور أو عدد ديال العناصر اللي جعلتنا نديرو واحد التقييم وقلنا ما يمكنش لينا نمشيو في اتجاه ديال البرنامج ديال التخييم كيفما تنعرفوه تقليديا، ولكن غادي نحاولو نشرح ليكم شنو هو البديل في السؤال اللي غادي يجي.

ثالث حاجة، الاختلاف ديال الوضعيات الوبائية في كل منطقة وفي

كل إقليم، وبما أن البرنامج ديال التخييم في الصيغة التقليدية ديالو فيه ترحال وفيه واحد العدد ديال التنقلات ما بين الأقاليم وما بين الجهات والوسائل ديال النقل هاذ الشي كامل عناصر ديال الخطر ما بغيناش نغامرو في هاذ الإتجاه هذا، وقلنا كاينة صعوبة في التقيد ديال الأطفال والشباب واليافعين بهاذ (la distanciation) والماصك (masque) والجيل (gel) ، هاذ الشي كامل راه صعيب على (les adultes) ولكن أصعب على الأطفال واليافعين.

هاذ الشي علاش قلنا كاينة وهذا برنامج في خطر، ولكن بما أن كاين واحد الإيقاع نفسي سلبي جدا على الطبقة ديال الأطفال وهذا.. درسنا واحد البرنامج وطني ديال التنشيط ديال القرب اللي في الإطار ديال الحق في الترفيه، الحق في الترفيه، وهذا برنامج غادي نحاول نقدم ليكم بعض المعطيات اللي تتعلق به من دابا دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الوزير.

بكل صراحة، هو أن لا شك الجائحة أثرت بشكل خطير شوية بهاذ المخلفات اللي وقعات، ولكن، السيد الوزير، هاذ المخيم راه هذا هو المتنفس ديال هاذ الوليدات، لأن هاذي عامين ما خيموشاي وهاذ الوليدات شكون هوما؟ أولاد الضعفاء والدراوش والمحتاجين هوما اللي ما تيخيموشاي وكيشوفو اصحابهم اللي هوما ولاد الموظفين وهذا.. اللي تيقراوو معاهم ومخيمين وهذا... إلخ، وهاذ الوليدات اللي هوما موالفين تيخرجو وتيخيمو مع هاذ دور الشباب اللي كان تيديرو ليهم واحد المخيم ديالهم خاص واللي واليدهم ما عندهمشاي وما في حالهومشاي لأن هذا هو المتنفس ديالهم وهذا هوما فين تيخرجو هاذ الوليدات باش يفرغو هذاك المسائل ديالهم.

فلهذا، احنا اليوم، السيد الوزير، كنطلبو منك باش تبذل واحد المجهود كلشي باغي يساعد، هاذ الوليدات راه عندهم مناعة قوية شكون هو اللي أخطر السيد الوزير؟ واش الأسواق؟ واش الطوبيسات؟ واش القطار؟ اللي هي أخطر من هاذ الشي كيمشيو فيهم، واش هاذ الوليدات اللي غاديين يمشيو للمسائل الترفيهية يمشيو للغابة وغادي يمشيو للبحر، ويمشيو للمسابح، يمشيو لهذا.. كيظهر ليا ما كاينش خطر؟

اليوم، غير انتوما، السيد الوزير، باش تعطيو واحد المجهودات ديالكم تعاونوهم حتى أنتوما في اللوجيستيك، تعاونهم في الكمامة، تعاونوهم في التعقيم، والجمعيات مستعدة باش تعاون معكم وتوقف معكم كما العادة، كما مولفين وغادي نبقاو شادين معكم حتى هاذ الوليدات باش ما يتحرموش.

راه لا يعقل، السيد الوزير، باش 200.000 أو 250.000 ديال هاذ الشباب اللي ما غاديش يخيمو اليوم وغادي يتحرمو.. احنا نناشدك، السيد الوزير، على هاذ الوليدات ما نحرمهمشاي، نوقفو معهم، نبذلو معم مجهود وراه هم عندهم مناعة اللي تتحميهم، واحنا شفنا الحالات اللي جرات قدامنا ديال الكوفيد، لأن كانوا تقريبا 1 في 30.000 أو لا 20.000 هو اللي يقدريتصاب.

إذن، هنا الله يجازيكم بخير، كناشدكم باش توقفو مع هاذ الوليدات وتغيرو هاذ الموقف اللي اخديتو، باش هاذ الوليدات يستافدو.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "واقع قطاع الشباب والرياضة في ظل جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة لمعالجة تداعيات جائحة كورونا على القطاع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على السؤال.

كما تتعرفو هاذ الجائحة كان توقف شبه تام للأنشطة والبرامج الشبابية والرياضية، والحمد لله، مع التحسن التدريجي ديال الوضعية الوبائية كان البلاغ الحكومي الصادر في 31 ماي 2021 اللي مكننا باش نعاودو فتح مؤسسات دور الشباب والقاعات الرياضية في حدود 50% ديال الطاقة الاستيعابية ديالهم، في حدود 50 واحد في الداخل و100 واحد خارج البنيات.

وأيضا (les compétitions sont publics) فـ (les stades) إلى آخره، ولكن على الصعيد الاقتصادي، الضرر الاقتصادي اللي تدار للقاعات الرياضية ودور الحضانة الخاصة كان كبير جدا، وتم التوقيع ديال 2

عقود برامج في 6 يناير 2021، القطاع ديال القاعات الرياضية والقطاع ديال دور الحضانة الخاصة، اللي كان غادي يمشيو فيها واحد العدد كبير للإفلاس، وما يعاودوش يحلو في شتنبر في الدخول المدرسي.

ثاني حاجة، هذه السنة الثانية على التوالي اللي الوزارة تتعطي الدعم للجامعات الرياضية، المنحة ديالها في نفس المستوى اللي كانت عليه في 2019، في 2019، 2020، 2021 المنحة هي نفس المستوى لكاع هاذوك الجامعات اللي في وضعية قانونية سليمة.

وثالث حاجة، اللي بغيت نقولها هي أن ما بقيناش واقفين في الوقت ديال زمن الجائحة وديال الحجر، تم الاعتماد ديال الصبيب العالي ديال الأنترنيت 200 ميكا في دور الشباب، تقريبا 460 دار الشباب اللي تم التجهيز ديالها بالصبيب العالي ديال الأنترنيت، هي تقريبا 70% ديال هاذ دور الشباب، وأيضا (les foyers féminins) إن شاء الله.

وهاذ الغاية من هاذ الصبيب العالي في دور الشباب 2 الغايات، الغاية الأولى هي أن تنعرفو الشباب تيميل للأنترنيت، (les cartes prépayées) ديال الأنترنيت راه هي الأساس ديال الجاذبية ديال هاذ دور الشباب.

أولا خصنا (un produit d'appel) باش يمشيو لهاذ دور الشباب، ثاني حاجة - وهاذي أول مرة أذكرها - تم التوقيع بين الوزارة والجامعة الرياضية ديال والرياضات الإلكترونية (E-sport)، هي فيدرالية جديدة اللي عاد تخلقات في العام الفائت، وقعنا واحد الاتفاقية إستراتيجية باش نستغلو هاذ الصبيب العالي في دور الشباب باش نقومو بالتنمية ديال هاذ الرياضات الإلكترونية في هاذ دور الشباب، وكتعرفو الميول الكبير ديال الشباب لهاذ الرياضات الإلكترونية وبهاذ الوسيلة غادي نستقطبوهم لدور الشباب، وذيك الساعات يمشيو لأنشطة أخرى كالمسرح، كالبينغ بونغ وكالبيار... إلخ.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

نشكركم على جوابكم، السيد الوزير، واخا ما جاوبتيناش على السؤال.

وتفاعلا مع توضيحاتكم نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

- أولا، في البداية لابد من التأكيد على أهمية هذا القطاع باعتباره قطاعا إنتاجيا اقتصاديا واستراتيجيا، وإن كان الجميع يعتبره قطاعا اجتماعيا بحكم استهدافه لشريحة واسعة من الشباب والقطاع الجمعوي واسع ومتنوع، فالرياضة صناعة ورافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، إذ تساهم بـ 2.2% من الناتج الداخلي الخام العالمي وبـ 1.1% من الناتج الداخلي الخام الوطني وتشغل يد عاملة مهمة؛

- ثانيا، السيد الوزير المحترم، في إطار تقييمنا وتشخيصنا لواقع القطاع في زمن كورونا، نسجل للأسف ضعف المبادرات والإبداع في القطاع، إذ عرف جمودا وركودا شبه تامين، فتفعيلا لحالة الطوارئ الصحية وعملا بالإجراءات الصحية الاحترازية، أوقفتم مختلف المنافسات الرياضية والأنشطة الشبابية، وإن استأنفت الأولى فيما بعد، لكن بدون دخول جماهيري للملاعب، وأنتم تعلمون، السيد الوزير، تداعيات وأثار هذه القرارات على مالية الأندية الرياضية التي أضحت أغلبها في حافة الإفلاس، كما ألغيتم المخيمات الصيفية للسنة الماضية، وأجلتم برامج "العطلة للجميع".

إضافة لذلك، السيد الوزير، محدودية دور القطاع في تعبئة المنظمات الشبابية في التأطير والتنظيم والتحسيس إلى جانب القوات العمومية في الظرفية..

نسجل كذلك صعوبة الظرفية، إن هذه الوضعية تستوجب تقديم بدائل للأندية وللشباب وللأطفال وإقرار دعم لإخراجها من الأزمة.

صلة بما سبق، نتساءل السيد الوزير عن مآل برنامج العطلة للجميع وبرامج المخيمات الصيفية لهذه السنة وكيفية تنظيمها؛

- ثالثا، السيد الوزير، استحضارا للدينامية التي يعرفها القطاع على مستوى إنجاز التجهيزات والبنيات التحتية الرياضية والشبابية، والتي أضحت الأفضل إفريقيا وفي إطار العدالة المجالية والجهوية التي نتوخاها، نتطلع في الفريق الحركي إلى إنصاف المجالات والجهات والأقاليم التي تفتقر إلى أبسط التجهيزات الرياضية، من قبيل إحداث الملاعب السوسيورياضية للقرب بالعالم القروي والمراكز الصاعدة والتي أضحت المتنفس الرياضي والشبابي الوحيد بها، مع إيجاد حلول لإشكالية التمويل، فاتفاقية الشراكة مع القطاع تفرض مساهمة هذه الجماعات الترابية بـ 25%، ونحن نعلم، السيد الوزير، مدى محدودية إمكانيات هذه الجماعات، مما يجعل من هذه الاتفاقيات المتعددة في أغلب الأحيان حبرا على ورق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس، موضوعه "الاستعدادات للموسم التخييمي 2021".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيد الوزير،

الاستعدادات لموسم التخييم 2021، اللي كنعرفو واللي كيعرفو الجمعيات اللي معتاد أنها تساهم في الترفيه وتنشيط طفولتنا، خاصة طفولة المغرب العميق، استبدلت "العطلة للجميع" بصيفيات 2021، وأعطيتم، السيد الوزير، أعطت وزارتكم خارطة للمنتجعات أو المواقع في بعض المدن كالحاجب، إفران، العرائش، هرهورة وأكادير، الغابة الدبلوماسية في طنجة، فكلها كانت مواقع مهمة جدا.

غير أن الملاحظ أن لحد الساعة حتى الجمعيات التي اعتادت أن تساهم في الترفيه أو في تحمل مسؤولية تخييم الأطفال، لحد الساعة مازال ما عرفاش البرامج ديالها، حيث كانت المرحلة الأولى في 6 يوليوز تحولت أو تأجلت إلى 14 يوليوز، ولحد الساعة ما عارفينش لا فين غادي يمشيو، لا فين مسجلين، هذا شيء ثانوي أمام الاحتياطات التي قامت بها وزارتكم للحيلولة دون انتشار هذا الوباء، فهي مبادرة طيبة.

غير أنني ألتمس باسم الفريق الاستقلالي البحث عن إمكانات التنشيط المحلي، هناك أماكن سوف لن تكلف تنقلا طويلا، بقدر ما أن الاجتهادات يمكننا أن نرفه، ما دام السباحة ما كاينش، ما دامت أن التنقل ما كاينش، إذن نقلبو على أخف الضررين للترفيه عن هؤلاء الأطفال الذين اعتادوا الفرجة في زمن التخييم، احنا تنقدرو مدى المجهودات ديالكم وتنقدرو الخوف ديالكم على المغاربة، خاصة الجيل الصغير الذي لم يحظ بعد بالتلقيح الضروري.

غير أننا ألتمس باسم الفريق الاستقلالي، طبعا مساهمتكم، اجتهاداتكم، وأنتم سوف لن تبخلوا في الترفيه بطريقة وقائية.

شكرا السيد الرئيس.

أستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

وتنشكر الفريق الاستقلالي على هاذ السؤال وهاذ المقاربة، هذا هو الاختيار اللي درناه، غاديين في هذا الاتجاه، وكاينة اجتماعات مارطونية يومية في الوزارة وعلى الصعيد الجهوي والإقليمي، ومشينا لهاذ المفهوم ديال الترفيه ديال القرب، اللي فيه بدون مبيت ما تيمكنش لنا نحترمو فيه التباعد الاجتماعي وبدون تنقل ما بين الأقاليم إلى آخره.

و(donc) الأهداف ديال هاذ البرنامج هو تقريب خدمات الترفيه من الطفولة والأحياء اللي فيها الساكنة والكثافة السكنية، والاحتواء ديال هاذ الأثر النفسي السلبي اللي كان على هاذ الأطفال.

المستهدفين ديال البرنامج ديال صفيات 2021: الأطفال ما بين 7 سنين و15 سنة، اليافعين ما بين 15 سنة و18، والشباب اللي هوما أكثر من 18 سنة.

الفضاءات، تكلمتو على الاختيار ديال الفضاءات، هذا اختيار مازال في طور الإنجاز، راه غادي يجي القرار ديالهم، مشينا في الاتجاه ديال 250 تقريبا دور الشباب، هاذ الشي راه تنتكلم لكم على البنية التحتية ديال الوزارة اللي غير مستعملة حاليا في الحملة ديال التلقيح أو من طرف وزارة الداخلية ... إلخ والمصالح الأمنية.

إذن 250 تقريبا ديال دور الشباب، الأندية النسوية تقريبا 100 واحد والمراكز السوسيو رياضية ديال القرب تقريبا 100 واحد.

ثاني حاجة، الهيئات المستفيدة، حيث هاذ الشي كامل راه غادي يتدار بشراكة وطيدة مع الشريك ديالنا الإستراتيجي، اللي هو الفيدرالية الوطنية ديال التخييم، والهيئات اللي هي مستفيدة هي الجمعيات الوطنية، الجمعيات المتعددة، الجمعيات الجهوية والجمعيات المحلية.

وثالث حاجة غادي يكون 5 ديال المراحل، كل واحدة فيها تقريبا 6 أيام وغادي تكون في شهر يوليوز وشهر غشت، إن شاء الله.

في البرنامج كاين، أولا، المخيمات الحضرية، اللي هي خاصة بالأطفال، المقامات الحضرية اللي هي خاصة باليافعين والأنشطة ديال نهاية الأسبوع اللي غادي تكون مخصصة للشباب، إن شاء الله.

وثالث حاجة اللي بغيت نقولها هي الخدمات اللي غادي يوفرها قطاع الشباب والرياضة في هذا البرنامج، ما نتكلموش على التغذية والتنشيط ياك؟ كاين التأمين اللي هو مهم جدا خاصة في هاذ الظرفية هاذي، كاين التأطير الإداري، وتقريبا 1000 إطار ديال القطاع اللي غادي يتجندو في هاذ العملية، وكاين التأطير التربوي اللي فيه 25.000 إطار ديال الجمعيات المشاركة في هاذ البرنامج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه "تبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة

لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد ودمين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول الإجراءات المعتمدة لتحسين وتبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد أمكراز، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الأمر يتعلق بصندوق التعويض عن فقدان الشغل الذي تم إقراره لأول مرة في بلادنا سنة 2014، والذي يضمن للمؤمن له تعويضا لمدة 6 أشهر بشروط محددة، ويساوي المبلغ الشهري للتعويض 70% من الأجر المرجعي، أي متوسط الأجور الشهرية المصرح بها خلال 36 شهرا الأخيرة، دون أن يتجاوز هذا المبلغ الحد الأدنى للأجور المعمول به.

وتعتبر فترة التعويض بمثابة مدة تأمين تفتح الحق في التعويض عن المرض وفي التعويضات العائلية، وتؤخذ كذلك بعين الاعتبار في احتساب الحق في راتب التقاعد.

وتعتبر الشروط التالية الشروط التي حددها المشرع للاستفادة من هاذ الصندوق:

- أولا، أن يثبت الأجير توفره على فترة للتأمين بنظام التأمين الإجباري لا تقل عن 780 يوما خلال ثلاث سنوات الأخيرة لتاريخ فقدان الشغل، منها 280 يوما خلال 12 شهرا السابقة لهذا التاريخ؛

- ثم أن يكون مسجلا كطالب للشغل لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وأن يكون قادرا على العمل؛

- وقبل كل ذلك، أن يكون قد تم طرده بشكل تعسفي من عمله.

صحيح، البرنامج الحكومي تضمن إجراءا يتعلق بإعادة النظر في المساطر المتبعة وتبسيطها أكثر، وهو ما تم فعلا، الدراسة التي أنجزها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2018، والتي خلصت إلى ثلاث سيناريوهات تم تقديمها إلى السيد رئيس الحكومة، الذي اختار السيناريو الأول، الذي بمقتضاه سيتم تعديل وتبسيط المساطر، بحيث غادي يستافد، غادي تقلص العدد ديال الأيام المطلوبة للتأمين، ولكن بعد الانعكاسات ديال جائحة كوفيد على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تم تبني الخيار التالي، اللي هو تخفيض 780 يوم إلى 636 يوما وتخفيض 260 يوما إلى 212، وهي موضوع مشروع قانون تعديلي، وهو الآن في قنوات المصادقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد ودمين:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أكيد، ولا شك أن وزارتكم قامت بمجهودات جبارة في فترة الحجر الصحي وإبان تدبير جائحة كورونا.

السيد الوزير،

بلغ عدد المستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل 77.826 مستفيد من الصندوق منذ إحداثه بميزانية فاقت 962 مليون درهم، وبلغ في سنة 2020 فقط 13.871 فاقدا للشغل بحوالي 84 مليون درهم، لكن، السيد الوزير المحترم، راه المشكل باقي كاين، لأنكم هاذ الشروط اللي كتطلبو واللي ياالاه تحدثو عليها راه تعجيزية لفائدة فاقد الشغل، تتطلبو:

أولا، يكون فقد عمله في ظروف خارجة عن إرادته، راه ما عمر شي أجير فقد العمل ديالو بمحض إرادته، لابد أن هناك سبب مقنع علاش فقد هاذ العمل ديالو.

ثانيا، قلتو ضرورة توفر المعني على 700 يوم عمل مصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة، منها 260 يوم عمل خلال السنة الأخيرة، فماذا نقول لهاذ فاقد الشغل اللي ما عندوش هاذ العدد، ما دام أنه المشغلين هوما اللي تيتحكمو في هاذ الأمور، المشغل هو اللي تيصرح به للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، العامل تيخدم 26 يوم وأنت أدرى بهاذ الشي، السيد الوزير، العامل تيخدم 26 يوم والمشغل ديالو تيصرح لو 10 أيام و12 يوم و15 يوم فقط باش يستافد من ذوك التعويضات العائلية ومن التعويضات على التأمين الإجباري للمرض أي (l'AMO[5]) إذن هاذ الشرط راه ما خاصوش يكون لأن هذا ما تيتحكمش فيه العامل باش يتنجز.

ثم تطلبو من العامل باش يثبت بأنه هناك طرد تعسفي، هناك ملفات، السيد الوزير، في المحاكم المغربية الآن فات عليهم عامين و3 سنين ومازال ما أثبتت المحكمة واش هذاك طرد تعسفي ولا ماشي طرد تعسفي، وبالأحرى تعوضوه في 6 أشهر، هاذ 6 أشهر ما تتكفيه حتى باش يقلب على عمل آخر اللي يحمي له شرفه.

[5] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire

إذن، احنا تنطلبو منكم مزيد.. أنتم ذكرتو دابا بأنكم خفضتو من 780 إلى 680، ولكن حتى 680 راه باقة كثيرة بالنسبة باش يستافد واحد العدد كبير من الشغيلة من هذا التعويض، لابد ما تزيدو من المجهودات ديالكم، السيد الوزير، وتديرو شي شروط أخرى اللي يمكن يستافدو منها أكبر عدد من الشغيلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى من التوقيت.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

الشروط ماشي احنا اللي تنطلبوها، القانون هو اللي تيحددها والقانون صادق عليه في البرلمان وهو نتيجة توافق ثلاثي بين الفرقاء الاجتماعيين، واحد.

ثانيا، الفصل التعسفي هذا شرط ما يمكنش واحد يقدم استقالتو من العمل ديالو ويجي يستافد، هذا تجربة ماشي ديالنا، احنا لسنا بصدد اكتشاف العجلة، هاذي تجارب دولية، بالإضافة إلى أنه 6 أشهر اليوم في التجارب المقارنة على المستوى العالمي كاينة 6 أشهر كاين بعض البلدان نادرة تدير 8 أشهر بالنسبة لهاذ النوع من التعويض، بالإضافة طبعا إلى أنه اليوم المشروع ديال الحماية الاجتماعية اللي كنشتغلو على تنزيله بتعليمات ملكية فيه السنة الأخيرة ديال 2025 تعميم الاستفادة من هذا الصندوق، وبالتالي من هنا التخفيف ديال هاذ الشروط في أفق تعميمه في سنة 2025، وبالتالي أنا كنظن صحيح هناك إشكالات، وإلا ما فكرنا أننا نخففو الشروط بمقتضى تعديل القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، موضوعه "الإجراءات المعتمدة لتيسير اندماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات المعتمدة لتيسير اندماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

لابد أن أشير إلى أنه كخلاصة عامة في البداية إلى أن خريجي التكوين المهني من بين أكثر الخريجين قدرة على الاندماج في سوق الشغل، وأشير أيضا بناء على الإحصائيات على كل حال اللي ماشي الحكومة اللي نشرتها، ولكن نشرتها المندوبية السامية للتخطيط، اللي تتقول أن 67.1 معدل الإدماج المهني لهؤلاء الخريجين قد بلغ 67.1 خلال تسعة أشهر الأولى بعد تخرجهم من معاهد التكوين، ووصل معدل الإدماج إلى 84% بمرور 36 شهرا بعد تخرجهم من المعاهد.

بلغ عدد خريجي التكوين المهني بشقيه العام والخاص، والذين من المحتمل أن يلجوا سوق الشغل حوالي 185.000 بمعنى خريج في المتوسط السنوي خلال 5 سنوات الأخيرة، وهو ما يعادل حوالي 60% من مجموع حاملي الشهادات.

صحيح، البرامج ديال الإدماج التي نشتغل عليها خصوصا في التشغيل المأجور، برنامج "إدماج" الذي أدمج خلال ثلاث السنوات الأخيرة إلى نهاية سنة 2019، توقف عند سنة 2019، 482.780 مستفيد من بينهم ما يقرب من 30% من خريجي معاهد التكوين المهني، برنامج "تحفيز" شهد بدوره تطورا ملحوظا منذ انطلاقه سنة 2016، حيث بلغ عدد المستفيدين منه خلال من الفترة 2017 إلى 2021 ما مجموعه 32.679 مستفيد من بينهم 15% من خريجي معاهد التكوين.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، التكوين وما أدراك ما التكوين والمشاكل اللي يعرفها هذا القطاع، خصوصا حينما تكون برامج مشتركة بين القطاعات إلا ويكون فيها واحد العدد ديال المشاكل اللي تيعرفها، خصوصا صاحب الجلالة حينما تكلم في ذكرى 20 غشت سنة 2018 عن التكوين المهني وإعادة النظر في التكوين المهني، عرف بأن هناك مشاكل عديدة ومتعددة.

تكلمتم عن خريجين، فعلا بأن كان خريجين، هذا هو الإشكال الحقيقي لأن كاين واحد العدد الخريجين وكاين واحد العدد اللي

مستقبلا غادي يتخرجو، ولكن المواكبة ديالهم والتتبع ديالهم لإدماجهم في سوق الشغل هذا هو الإشكال الحقيقي، لأن ما بقاتشي المسألة ديال خريجي المعاهد، هناك واحد البرامج أخرى في التدرج المهني اللي مشتركة، أقول بأن الأمور تتكون مشتركة بين القطاعات الأخرى، التدرج المهني المشترك بين القطاع ديال التشغيل وبين وزارة الصناعة التقليدية وكذلك التربية الوطنية والغرف المهنية، هناك إشكال ديال التتبع ديال هاذ الخريجين، واش تيدخلو في سوق ديال الشغل.

إلى جانب استغلال ديال هؤلاء الخريجين، السيد الوزير، من طرف بعض المقاولات وبعض الشركات، لأن بحجة هناك (stage) كما يقال في البداية، ثم الساعة ملي تيوصلو باش غادي يقدرو يرسمهم تيقولولهم بأن غادي نعيطولكم من بعد، ثم الاستغلال عاود الآخرين اللي تيتخرجو الجدد تتبقى الأمور، معناه بأن هاذ الشي ديال التكوين والمواكبة ديالو تيخص إعادة النظر فيه.

إلى جانب هناك واحد العدد، تقريبا 400.000 متدرب ومتدربة موزعين على 384 مؤسسة للتكوين المهني، فعلا بأن هذا ولكن يبقى، كما قلنا، المستقبل غامض، المستقبل ديال عدد الخريجين تيتزاد سنة بعد سنة، مع العلم بأن بعض الحكومات ببعض الدول ليس المواطن كله غادي يلتجئ إلى المؤسسات العليا ديال التعليم والجامعات، المدارس العليا، معناه بأن التكوين المهني راه تيخص يلعب واحد الدور ديالو فيما يخص هاد الشي ديال البطالة إلى غير ذلك.

هناك كذلك، تماشيا مع البرنامج الحكومي، اللي أعطى السيد رئيس الحكومة الحصيلة ديالو في الصباح، راه كاين برنامج حكومي اللي ذاكر على هاذ الشي ديال التشغيل، وأعطينا شحال ديال التشغيل، الناس اللي اندمجو في التشغيل بالضبط، الناس اللي اشتغلو والناس اللي باقيين من هاذ الخرجين اللي باقي ما اندمجو في سوق الشغل، إلى غير ذلك لأن الواقع ديال التكوين شيء، والواقع ديال التشغيل ديال هؤلاء ديال الخريجين شيء آخر.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

غير واحد النقطة المتعلقة باستغلال الخريجين، الكيفية التي تحدثت بها أنا أقدر أنك تتحدث عن عقود الإدماج، لأن إذا تعلق الأمر بالتدريب ديال هؤلاء في الحالات التي يكونون ملزمين فيها باجتياز تدريب قبل الحصول على الشواهد، هذه حالة خاصة، تيدوز هاذيك شهرين أولا ثلاثة أشهر ديال التدريب ديالو كيمشي كياخذ الشهادة ديالو آنذاك كيخرج لسوق الشغل، ولكن بعد تخرجه التدريب اللي كاين هو التدريب ديال عقود الإدماج، هاذ عقود الإدماج اللي كيدوز في إطارها 24 شهر على الأكثر، وتتحمل الدولة التحملات الاجتماعية بالنسبة له وبالنسبة للمقاولة خلال هاذيك الفترة، ديال (l'AMO) على الأقل، ديال التغطية الصحية الإجبارية، والشركات ملزمة بمقتضى القانون بإدماج على الأقل 60% من المتدربين من هذا النوع، تحت طائلة عدم الاستفادة مرة أخرى، وهاذ الجزاءات اخذيها وطبقنا القانون بصدد واحد العدد ديال الحالات وهاذ الشي، ماشي دقيق ما تحدثت عنه بخصوص هذا ليس دقيقا.

بالنسبة للإحصائيات هي اللي اعطيتها قبل قليل أما الإحصائيات المتعلقة بالتشغيل فأعطيناها، أعطينها أكثر من مرة، سئلنا حول "المخطط الوطني للتشغيل" وجينا اعطينا الإحصائيات، قلنا أنه إلى نهاية سنة 2020 "المخطط الوطني للتشغيل" شغل على الأقل 720 ألف وفي هاذ الإحصائيات كناخذوها من "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، التسجيلات الجديدة في الصندوق الوطني خارج التسوية هي هاذيك الإحصائيات، في القطاع الخاص بالإضافة إلى التشغيل في القطاع العمومي الذي تجاوز 42 ألف كمعدل سنوي خلال هاذ السنوات الأخيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث، موضوعه "حصيلة صندوق التعويض عن فقدان الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

يعتبر التعويض عن فقدان الشغل من الإجراءات الهامة في مجال العلاقات الشغلية بالقطاع الخاص، الحكومة رصدت لهذا البرنامج غلافا ماليا مهما بغية تحقيق أهدافه.

نسائلكم، السيد الوزير، عن حصيلة هذا الصندوق وعن آفاقه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

صندوق التعويض عن فقدان الشغل الذي سبق أن قلت، أنه تم إقراره سنة 2014، إلى حدود هاذ السنة بلغ عدد المستفيدين منه إلى غاية 14 يونيو 2021 ما مجموعه 93.826 مستفيد بدعم مالي فاق 1 مليار و256 مليون درهم، وبلغ عدد المستفيدين من الصندوق خلال سنة 2020، 23.043 مستفيد، بحوالي 327 مليون و517 ألف درهم، كما بلغ عدد المستفيدين من الصندوق خلال النصف الأول من سنة 2021 إلى حدود 14 يونيو ما مجموعه 7339 مستفيدا، بحوالي 50 مليون و505 درهم.

صحيح، كما سبق أن أشرت نحن اليوم مقبلون على تخفيف الشروط ديال الاستفادة من هاذ الصندوق في أفق تعميمه، طبعا إن شاء الله من هنا إلى نهاية سنة 2025، كما هو وارد في التعليمات الملكية أولا، ثم بعد ذلك القانون الإطار الذي حدد سنة 2025 لتعميم الاستفادة من هذا الصندوق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات.

ولابد في البداية باش نهنيوك وعبرك نهنيو الحكومة على النتائج ديال الانتخابات والإخراج ديالها، ومن هاذ المنبر كنهنيو كذلك النقابات اللي حصلت على التمثيلية.

كنهنيوكم كذلك، السيد الوزير، وكنهنيو عبركم الحكومة على المجهودات اللي عملتو خلال هاذ المرحلة ديال الجائحة والدعم اللي قدمو الصندوق الخاص للأجراء في هذا المجال، ولكن عموما يمكن نقولو، السيد الوزير، أنه الحصيلة سياسيا نعتبرها إيجابية، أولا في إخراج القانون منذ دجنبر 2014 بعدما طال انتظاره أكثر من 10 سنوات 2003، تم تدعيمه بـ 3 ديال الحصص أي 500 مليون درهم، 250 في 14، 125 في 15، 125 في 16 وهاذي نقطة إيجابية في الملف الاجتماعي عموما ديال الحكومة السابقة والاستمرارية مع هاذ الحكومة.

الحصيلة التدبيرية فيها إشكالات، السيد الوزير، أولا المعدل ديال الاستفادة السنوية كما صرحتي خلال 6 سنوات أنه باقي ما وصلناش لـ 100 ألف، بمعنى المعدل ديال حوالي 13 ألف واللي كان متوقع النهار الأول هو بين 30.000 و35.000 اللي يستافدو سنويا، إذن باقيين في حدود النصف ديال الاستفادة، وكنا تنتوقعو كذلك مع الجائحة يزيد يرتفع، فعلا الأرقام اللي طرحت أنه نسبيا في هاذ الشهور الأخيرة كاينة واحد النسبة ديال الارتفاع واخا أنه في 21 أي 6000 أو 7000 إلى حدود يونيو، وفي السنة اللي قبل منها عموما تتجاوز هاذ 13.000 واحد شوية، ولكن اللي معروف أنه نسبة البطالة ارتفعت من 9.2 إلى 14% والصعوبات اللي عشناها جميعا خلال هاذ المرحلة هاذي.

السيد الوزير،

عموما، نقولو الصندوق والطريقة الاستفادة والحجم تعرف واحد المجموعة ديال لإشكالات، ممكن نمشي لبعض الإشكالات اللي هي هيكلية، اللي كنعتقد على أنه خص يكون التوجه ديال الحكومة والحكومات المقبلة في معالجة هاذ نقاط الضعف:

أولا، كاين الحجم ديال المساهمة ديال الدولة، هذاك ديال ثلاث سنوات الآن باقي تيخص المطلوب أن الدولة تيخصها تبقى مستمرة في الدعم ديال هاذ الصندوق.

المراجعة ديال النسب ديال الاقتطاع 0.38 لأرباب العمل، 0.19 للأجراء أن هاذ 0.57% والسيناريوهات اللي كانت مطروحة أي 1.5 و1.2 هاذي خصها صيغة، ممكن غادي نشوفو على من ينزل الثقل، ولكن عموما أنه باش يكون التعويض اللي كما كان السيناريو نهار الأول يوصل تقريبا 6.000 درهم ما يكونشي في الحد المرجعي ديال 70% اللي ما وصلات للسميك (SMIG[6])، كذلك ستة أشهر حتى هي قليلة، كاين بعض الدول اللي معتمدة سنتين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

صحيح، ما وصلناش نغطيو جميع الملفات اللي كتدفع للصندوق ديال الاستفادة، تقريبا تنوصلو في المعدل قبل 2020 كان عندنا المعدل ديال 15.000 حتى 16.000 اللي تستفيد سنويا، في سنة 2020 وصلنا إلى 23.000 فتنا 23.000 تقريبا 24.000 اللي استفادت خلال سنة 2020، نحن مقبلون في سنة 2021 على أكثر من هاذ الرقم.

[6] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti

المساهمة ديال الدولة كانت في البداية، والدولة التزمت أنها تؤدي المبلغ المتبقي إلى كان الصندوق في حاجة إليها، إلى حدود اللحظة التوازنات ديال الصندوق مازال ما هي في حاجة للدعم ديال الدولة، بالإضافة طبعا إلى أن الأمر يتعلق باتفاق اجتماعي بين المعنيين، إلى الناس اتفقو باش نزيدو (les cotisations) احنا ما عندنا حتى مشكل، بالإضافة إلى أنه تحدثت بعد قليل على أننا احنا مقبلون اليوم على تخفيف هاذ الشروط دون الزيادة، وهذا هو المهم، دون الزيادة في حجم الاقتطاعات اللي هي 0.57%، تيأدي منها المشغل الثلثين وتيأدي الأجير الثلث، إلى الشركاء في واحد الوقت زعما ما عندهومش مشكل تزاد (les cotisations) نزيدوها ما كان حتى شي مشكل.

ولكن، في أفق 2025، إن شاء الله، الوقت اللي غادي يتعمم فيها هاذ الصندوق بشكل كلي بالنسبة لجميع الذين فقدوا عملهم وفقا للتعليمات الملكية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدمت بها مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، للحديث حول انتخابات مندوبي الأجراء برسم سنة 2021، وبإحالته على الحكومة داخل الآجال المحددة، عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وعليه، أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود دقيقتين.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على تفاعلكم الإيجابي مع طلب مجموعة الكونفدرالية بخصوص تناول الكلمة في موضوع انتخابات المأجورين.

في البداية، لابد أن نحيي عاليا كل الكونفدراليات والكونفدراليين وكل الموظفين والموظفات والعمال والأجراء الذين صوتوا لصالح لوائح الكونفدرالية بأصوات نظيفة، نقية وقوية.

ثانيا، لابد من أن نحيي عاليا مفتشي الشغل وكل أطر الوزارة الذين عملوا، حسب الإمكانيات المتاحة، في تحقيق هذه الاستحقاقات.

السيد الوزير،

نسائلكم، أولا عن الأسباب التي جعلتكم تؤجلون الإعلان عن النتائج بأسبوع، والشيء الذي ترك مجالا خصبا للتأويلات وللقراءات المتعددة.

ثانيا، نطلب منكم، السيد الوزير، نشر وبكل التفاصيل انتخابات المأجورين ونطلب منكم أنكم تنشرو اسم المؤسسات النتائج كاملة، اسم المؤسسة، اسم المدينة والإقليم، عدد الأجراء بكل مؤسسة، عدد المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عدد الأجراء وعدد المناديب ديال العمال في كل مقاولة، عدد محاضر الاتفاق لأقل من 10 أجراء، اسم المؤسسة كذلك، اسم المدينة والإقليم، عدد الأجراء في كل مقاولة واش 9 ولا 5 وكذلك عدد المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووضعية كل مقاولة.

ربع قرن، السيد الوزير، وهاذ القوانين المنظمة للعمل الانتخابي ما كاينش فيها تغيير.

السيد الوزير،

نعطيكم واحد المثال فقط لمدينة العيون واللي كنا نهناكم أثناء الانتخابات ديال مناديب الأجراء: 1200 مندوب، مع العلم أنه أكبر القطاعات اللي كتشغل بالعيون هو الصيد البحري والذي حرم كل الأجراء ديالو من هاذ الانتخابات المهنية، المشغل الثاني هو (l'OCP[7]) اللي كيشغل أكثر من 2000 أجير عندو 10 ديال المناديب، كيفاش يمكن اليوم تفسرو لنا 1200 مندوب في العيون ابغينا تفاصيل دقيقة باش يمكن نعرفو الخريطة ديال هاذ الانتخابات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة، ممثلة في السيد وزير الشغل والإدماج المهني للإجابة في حدود دقيقتين أيضا.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري لا بد أن أهنئ وأن أحيي وأن أشكر جميع أطر الوزارة الذين اشتغلوا بجدية كبيرة خلال هاذ المرحلة من أجل إنجاح هذا الاستحقاق المهم، وفعلا الحمد لله نجحنا جميعا في أن هذا الاستحقاق يكون في مستوى ديال التطلعات ديال جميع العمال المغاربة، كما أهنئ أيضا المركزيات النقابية على الحصول ديالها على النتائج المعلن عنها على كل حال.

هاذ الموضوع ديال التأجيل، السيد المستشار، وأؤكد هذا شحال من مرة تنقول هاذ الكلام غنعاودو ثاني داخل مجلس المستشارين، كنقول أن الإعلان ديال النتائج جاء في وقته القانوني، رجع ليا لـ 2015 كانت الانتخابات من 1 حتى لـ 10 وتعلنات نهار 24 أي 14 يوم، هاذ السنة كانت من 10 حتى لـ 20 وتعلنات في أقل من 14 يوم.

صحيح، كنتو كتوقعو نعلنوها الغد ليه لأن اجتهدنا واشتغلنا

[7] **O**ffice **C**hérifien des **P**hosphates

وعندنا نظام معلوماتي كيعطيك النتيجة في وقتها، وهاذ الشي ما كانش من قبل، وهذا اللي خصكم تذكروه وتحييوه، ولكن السيد المستشار أنت عارف مدونة الشغل في المادة أتذكر 479 التي تنص على أن الدور الثاني كيتداربعد 10 أيام ما غاديش نجي نعلن الدور الأول فقط ونقول للناس تنسناوراه الدور الثاني غنعلنوبعد 10 أيام، غنجي غنعلن النتائج ديال جميع الانتخابات بما فيها الدور الأول والدور الثاني وهو الذي تم، وتم فعلا إعلان النتائج المتعلقة بجميع الانتخابات.

بالنسبة للقوانين أنا متفق معاك القوانين محتاجة إلى تعديل وهاذ الشي اللي كنا بدينا فيه فعلا، وعلى كل حال العدد ديال المركزيات النقابية ما كانتش عندها رغبة أننا نعدلو مدونة الشغل، لأن الأمر كيتعلق بمدونة الشغل هي اللي كتأطر هاذ العملية هاذي، إلى بغيتو نفتحو الحوار دابا أنا مستعد نفتحوه في مدونة الشغل ونعدلو هاذ البنود، صحيح في حاجة إلى تجويد، إلى تدقيق وإلى تحصين أكثرللعملية وإلى مجموعة من الإجراءات، اللي كتدار في مدونة الشغل ما يمكنش نديروها إلا بمدونة الشغل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم جميعا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة.

محضر الجلسة رقم 376

التاريخ: الثلاثاء 25 ذو القعدة 1442هـ (06 يوليوز 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: تسع وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السابعة والعشرين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التالية:

1. مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعة الترابية (في إطار قراءة ثانية)؛

2. مشروع قانون رقم 36.21 يتعلق بالحالة المدنية؛

3. مشروع قانون رقم 50.20 يتعلق بالتمويلات الصغيرة؛

4. مشروع قانون رقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسة الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها؛

5. مشروع قانون رقم 83.20 بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات؛

6. مشروع قانون رقم 19.20 بتغييروتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة؛

7. مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين؛

8. مشروع قانون رقم 30.21 بتغييروتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية)؛

9. مشروع قانون رقم 31.21 بتغييروتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية).

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.
أعلن عن افتتاح جلسة تشريعية.
السيدة الوزيرة،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروعي قانونين (2)في قراءة ثانية، كما أننا سنصوت وسندرس 7 مشاريع قوانين محالة علينا من طرف مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة هذه المشاريع، أود باسمكم أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من السادة رئيس وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية، وكذلك رئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وكذلك رئيس وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية، وكذلك للسيد رئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وكذلك للسادة الوزراء الذين شاركوا في تقديم هذه المشاريع، وهم السيد وزير الداخلية والسيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية والسيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وكذلك السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، والسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وكذلك السيد وزير الشغل والإدماج المهني، على المجهودات الجبارة التي بذلت أثناء الدراسة والمناقشة في التصويت في اللجنة.

ونستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية"، في إطار قراءة ثانية، وأريد أن أذكر المجلس المحترم أنه وقع تعديل في مجلس النواب في المواد الآتية المادة 4، المادة 16، المادة 17، المادة 22، المادة 23.

وسأعطي الكلمة للسيد وزير الداخلية (المقصود: الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية) لتقديم طبعا المشروع.

السيد الوزير، تفضل.

السيد نور الدين بوطيب، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيدة الوزيرة،
السيد الوزير،

يشرفني أن أقدم اليوم أمام مجلسكم الموقر في قراءة ثانية "مشروع القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية"، بعدما تمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 29 يونيو 2021، مع تعديل بعض المواد.

لقد جاء مشروع القانون رقم 57.19 الذي يشكل لبنة أخرى في صرح الترسانة القانونية المؤطرة لعمل الجماعات الترابية، بمجموعة من الأحكام والمستجدات الرامية إلى تدعيم الدور الاقتصادي لأملاك

الجماعات الترابية وتنظيم استغلالها بهدف تثمينها وتحسين مداخيلها لدعم مواردها الذاتية واستقلالها المالي.

وفي هذا الإطار، تم اعتماد قواعد قانونية جديدة خاصة بتدبير الملك العام والملك الخاص للجماعات الترابية بالإضافة إلى معالجة بعض الإشكالات التي تم رصدها على مستوى المساطر المعمول بها في مجال تدبير هذه الممتلكات، هذا ناهيك عن بعض المقتضيات الخاصة التي من شأنها تشجيع هذه الوحدات الترابية على تسوية الوضعية القانونية لأملاكها، وسيمكن اعتماد هذا النظام القانوني الجديد الجماعات الترابية من التدبير الأمثل لمواردها الذاتية واستغلالها بشكل خلاق من خلال إقامة مشاريع استثمارية بالإضافة إلى تكوين احتياطات عقارية مهمة.

السيد الرئيس المحرم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الختام، أود مرة أخرى أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل البرلمانيين بالغرفتين معا، والذين ساهموا في إغناء مشروع هذا القانون وتجويد مقتضياته، بما يمكنه من مواكبة التحولات المسجلة على مستوى مسلسل اللامركزية من جهة، ودعم الاستقلال المالي للجماعات الترابية من جهة ثانية.

إن هذه اللبنة القانونية الجديدة في صرح اللامركزية ستمكن الجماعات الترابية بحق من تحكيم منظومة قانونية جديدة في تدبير أملاكها العقارية، ستساهم ولاشك في دعم استقلالها المالي وتفعيل دورها في تنزيل النموذج التنموي الجديد في إطار مغرب الجهات، الذي نطمح إليه جميعا في ظل القيادة المتبصرة والتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

التقرير أعتقد أنه وزع عليكم جميعا.

ثم غادي الآن غادي نفتح باب المناقشة، هل هناك من يريد أن يتدخل؟

لا أحد.

من هنا كذلك لا أحد. لا أرى أحدا.

اللي بغا يقدم المداخلة ديالو كتابة راه كاين الشاوش باش يعطيها له.

الآن ندوزو مباشرة لعملية التصويت.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4: هي التي عدلها مجلس النواب، والمطلوب منا في قراءة ثانية باش نصوتو عليها (المحالة على مجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية وذلك بعد تعديلها من طرف مجلس النواب).

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16: أما المادة 16 فهي التي عدلت في مجلس النواب (المحالة على

مجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية وذلك بعد تعديلها من طرف مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17: كذلك عدلها مجلس النواب (المحالة على مجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية وذلك بعد تعديلها من طرف مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22: المحالة على مجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية وذلك بعد تعديلها من طرف مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23: المحالة على مجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية وذلك بعد تعديلها من طرف مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44: كما أضافها مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 48:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 49:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض المشروع برمته:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية**.

الآن غادي ننتقلو للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 36.21 يتعلق بالحالة المدنية.

الكلمة للسيد الوزير.

<u>السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون،

يطيب لي أن أعرض عليكم مشروع القانون المتعلق بالحالة المدنية، والذي يندرج في إطار التوجيهات الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والرامية إلى تحديث مؤسسة الحالة المدنية باعتبارها المنظومة القانونية المؤطرة للهوية التي تؤسس عليها كافة الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية للمواطن من جهة، والقاعدة الأساسية والمرجعية الرئيسية التي يتم اعتمادها لإعداد كافة المخططات الاقتصادية والبرامج الاجتماعية، خاصة في شقها المتعلق بالاستهداف وكذا مختلف التصورات والدراسات التوقعية لبلادنا من جهة ثانية.

وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بالانخراط الجدي لكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، انطلاقا من إدراكهم القوي بالأهمية الكبيرة التي بات يكتسيها هذا الورش الاستراتيجي الواعد كمنظومة قانونية مرجعية ذات أبعاد حقوقية واقتصادية واجتماعية.

إن الانخراط الجماعي الذي طبع أشغال لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلسكم الموقر يأتي من منطلق تقديركم لمدى أهمية هذا البناء الإصلاحي في التحديث والتطوير الحتمي لمؤسسة الحالة المدنية، بهدف مسايرة التحولات المتسارعة التي يشهدها الواقع على المستوى الرقمي، وكذا بحكم إكراهات الجودة والفعالية والسرعة التي أضحت تملها سياسة القرب والحكامة الجيدة في تدبير الشأنين المحلي والوطني.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد شهدت مؤسسة الحالة المدنية تطورات متتالية بهدف تحقيق المزيد من الضبط والتنظيم والتعميم، والتي همت بالأساس تقديم خدمات في مستوى تطلعات المواطنين، سواء من حيث الجودة والفعالية مع الدقة في الأداء والسرعة في الإنجاز.

وفي هذا السياق، تم اعتماد البرنامج الوطني لتحديث الحالة المدنية، والذي يندرج في إطار رؤية تهدف إلى إنشاء قاعدة إلكترونية شاملة لمعطيات الحالة المدنية، ذات موثوقية عالية، كما يتوخى تحسين وتحديث طرق اشتغال مكاتب الحالة المدنية، عبر اعتماد النظم المعلوماتية وتقديم جيل جديد من الخدمات لفائدة المرتفقين.

كما يشكل هذا المشروع لبنة جديدة في البناء الإصلاحي الهادف إلى تحديث المقتضيات التشريعية لمرفق الحالة المدنية، الذي ظل لسنوات عديدة حبيس الأساليب التقليدية المتسمة بالتعقيد في المساطروالبطء في الإنجاز والارتقاء به قصد مسايرة مستجدات العصر ومتطلباته وتأهيله حتى يلعب دوره كاملا كقاعدة دقيقة للمعطيات وأداة فعالة في التخطيط.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لتحقيق هذه الهداف فإن مشروع هذا القانون قد اعتمد آليات حديثة في طرق اشتغال مكاتب الحالة المدنية، عبر إدخال النظم المعلوماتية في جميع العمليات المرتبطة بالقطاع وتقديم خدمات من جيل جديد للمرتفق والإدارة على حد سواء.

وفي هذا الإطار، سيتم إنشاء قاعدة معطيات وطنية شاملة للحالة المدنية، تتسم بالصدقية والموثوقية ووضعها رهن إشارة الإدارات والمؤسسات الإدارية والاجتماعية لتقوية قدراتها التدبيرية وتحسين جودة خدماتها وكذا إحداث سجل وطني للحالة المدنية لاعتماده كأداة أساسية في التخطيط وتدبير البرامج الاجتماعية، خاصة في شقها المتعلق بالاستهداف.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في الختام، أن أجدد شكري الجزيل وتقديري لكافة البرلمانيين

من الغرفتين على تفاعلهم الإيجابي والفعال لإخراج هذا الورش القانوني بهدف تأهيل هذا المرفق الحيوي والاستراتيجي، وذلك اعتبارا لأهميته القائمة وانعكاساته الإيجابية على مصالح وانتظارات المواطن من جهة، ومساهمته الفعالة في التأسيس لمنظومة إدارية جد متقدمة، ستشكل بحق حجر الزاوية في بناء مغرب الغد، القائم على قيم الانفتاح ومسايرة التحولات الرقمية وترسيخ قواعد وقيم العدالة الاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التقرير وزع علينا، وبالتالي لا نحتاج إلى المقرر باش يتلو علينا تقريره.

الباب ديال المناقشة الآن مفتوح، هل هناك من يرغب في المداخلة؟ غادي نبدا من هنا، ما كنشوف حتى شي واحد ولا شي فريق يريد أن يتدخل.

إذن لا أحد.

وبالتالي غادي ندوزو مباشرة إلى عملية التصويت.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 48:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 49:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 50:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 51:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 52:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 53:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 54:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 55:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 56:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 57:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 58:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 59:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض المشروع برمته.

الموافقون: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 36.21 يتعلق بالحالة المدنية.**

وباسمكم غادي نشكر السيد وزير الداخلية على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

الآن ننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 50.20 يتعلق بالتمويلات الصغيرة.

الكلمة للحكومة، للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي بداية قبل التطرق لتقديم مقتضيات هذا المشروع أن أتقدم بالشكر الجزيل لمجلسكم الموقر للدعم المستمر الذي تولونه لمبادرة الحكومة الرامية إلى تطوير وتعزيز المنظومة القانونية للقطاع المالي بصفة عامة، وللإطار القانوني الذي يحكم قطاع التمويلات الصغيرة بصفة خاصة.

وكما تعلمون، يحتل قطاع السلفات الصغيرة مكانة خاصة في النظام المالي المغربي، حيث يشكل رافعة مهمة من خلال الدور الذي يلعبه في تعزيز الشمول المالي وإدماج الأشخاص ذوي الدخل المحدود من خلال خلق فرص الشغل والأنشطة المدرة للدخل.

وفي هذا الصدد، دأبت السلطات العمومية على مواكبة تطور هذا القطاع بالنظر إلى تطابق أهداف السلفات الصغيرة مع السياسات الحكومية الهادفة إلى توسيع الشمول المالي.

وقد حققت جمعيات السلفات الصغيرة إنجازات هامة ومتسارعة رغم حداثة القطاع، من حيث عدد المستفيدين من السلفات والمبلغ الإجمالي للقروض، ويبرز ذلك من خلال المؤشرات الأساسية المتعلقة بهذا القطاع في نهاية دجنبر 2020، حيث وصل المبلغ الإجمالي للقروض أكثر من 8 ملايير درهم، وبلغ عدد المستفيدين من السلفات الصغيرة حوالي 880.000، منها 50% من النساء.

كما مكن قطاع السلفات الصغيرة من تشغيل أزيد من 8000 مستخدم.

ويندرج مشروع هذا القانون الإطار في مواصلة إدماج قطاع السلفات الصغيرة في القطاع المالي وتعزيز حكامته، ويهدف أساسا إلى توسيع نشاط هذا القطاع، ليشمل التمويلات الصغيرة التي تتضمن بالإضافة إلى منح السلفات، تلقي الأموال من الجمهور وعمليات التأمين الصغيرة، وفقا للتشريع الجاري به العمل.

وفي هذا الصدد، تم تعريف مؤسسات التمويلات الصغيرة، بكونها أي شخص اعتباري يقوم بأنشطة التمويلات لفائدة الأشخاص ذوي الدخل المحدود، بهدف إحداث أو تطوير أنشطة الإنتاج أو الخدمات أو أنشطة مدرة للدخل ومحدثة للشغل.

كما يمكن مشروع القانون من تأسيس هذه المؤسسات في شكلين قانونيين: شكل جمعوي كهيأة معتبرة في حكم مؤسسات الإئتمان، أو شكل شركة مساهمة كمؤسسة إئتمان.

وبالإضافة إلى هذا التغيير الجوهري، أدخل مشروع القانون عدة مقتضيات جديدة، يمكن تلخيصها كالتالي:

1. تحديد المبلغ الأقصى للسلفات الصغيرة بمرسوم، ويحدد هذا المبلغ وفقا لصنف وأهداف كل مؤسسة للتمويلات الصغيرة وكذا مواردها المالية؛

2. توضيح نظام تصفية جمعية التمويلات الصغيرة، حيث تأتي هذه التصفية بعد سحب اعتماد جمعية التمويلات الصغيرة وفقا لإحدى الحالتين:

إما أن يتم سحب الإعتماد وفقا لأحكام القانون 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، أو أن يتم سحب الإعتماد بطلب من جمعية التمويلات الصغيرة؛

3. وضع تمثيلية وحيدة لقطاع التمويلات الصغيرة، بغض النظر عن الشكل القانوني لمؤسسة التمويلات الصغيرة؛

4. وأخيرا، ملاءمة مقتضيات مشروع هذا القانون مع القانون البنكي، وذلك بإضافة قسم يتعلق بتغيير وتثمين أحكام القانون 103.12 السالف الذكر، بغية تحيين بعض العبارات كاعتماد عبارة "مؤسسة التمويلات الصغيرة" عوض "جمعية السلفات الصغيرة"، وكذا تغيير تسمية "تمثيليات قطاع التمويلات الصغيرة" في هذا القانون.

وشكرا على إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التقرير كالعادة وزع عليكم، وبذلك غادي نعفيو المقرر من تلاوة التقرير.

وبالتالي المناقشة، غادي نفتحو باب المناقشة:

هل يريد أحد منكم أن يتناول الكلمة في الموضوع؟

أعتقد لا أحد.

إذن غادي ندوزو لعملية التصويت.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

إذن الآن غادي نعرض المشروع برمته:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 50.20 يتعلق بالتمويلات الصغيرة**.

غادي ننتقلو الآن للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان وهيئات المعتبرة في حكمها".

الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر التعديلات الثلاثة التقنية المضمنة في مشروع القانون الذي يغير ويتمم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، أود أن أشيد بالنقاش الذي عرفته مقتضيات مشروع هذا القانون من طرف لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بهذا المجلس.

وتهدف التعديلات الثلاثة (3) لمشروع هذا القانون:

1- منح طابع تنظيمي للمنشور المشترك الذي يحدد طرق الإشراف على التجمعات المالية، حيث ينص القانون البنكي في صيغته الحالية على أن سلطات الرقابة على القطاع المالي تصدر منشورا مشتركا يحدد طرق الإشراف على التجمعات المالية، بعد استطلاع رأي لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية.

وتعرف التجمعات المالية بأنها مجموعة من المؤسسات لها على الأقل كيانان ينتميان للقطاع البنكي أو لقطاع التأمين أو لقطاع سوق الرساميل، على أن تكون الأنشطة المالية المزاولة من طرف المجموعة

ذات أهمية.

كما تعتبر هذه التجمعات كهيئات لها تأثير على الإستقرار المالي، لكنها لا تدخل في مجال إشراف أي من سلطات الرقابة المالية.

ونظرا للأهمية النظامية التي تكتسيها هذه التجمعات المالية ولتعزيز الإشراف عليها، يقترح مشروع القانون إضافة مقتضى يسمح بالمصادقة على هذا المنشور المشترك بقرار للوزير المكلف بالمالية، وينشر في الجريدة الرسمية.

2- السماح بتطبيق حد أقصى للفوائد التعاقدية بالنسبة لكل نوع من أنواع عمليات الإئتمان، بدل حد أقصى واحد يطبق حاليا على جميع العمليات، فتطبيق حد أقصى للفوائد التعاقدية بالنسبة لكل نوع من أنواع عمليات الإئتمان، سواء كان العقار أو الإستهلاك أو المعدات، من شأنه استهداف أفضل لمعدلات الفائدة وضبطها بما يمكن من حماية أكثر للمستهلكين وكذا تعزيز الشمول المالي.

-3 تحقيق احترام السرية المهنية المعمول بها في بلدان الإتحاد الأوروبي، حيث يقترح مشروع القانون إضافة فقرة على مستوى المادة 112، تنص على أنه لا يجوز لبنك المغرب الكشف عن المعلومات التي حصل عليها من السلطات الأجنبية المتخصصة دون موافقة صريحة من هذه السلطات، وعند الاقتضاء حصريا للغاية التي وافقت عليها مسبقا هذه السلطات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

كالعادة التقرير وزع علينا، المقرر طبعا ما غاديش ياخذ الكلمة ما بغاهاش.

باب المناقشة مفتوح، هل هناك من متدخل؟

لا أحد.

وغادي ندوزو لعملية التصويت.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

كنعرض الآن المشروع برمته:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها"**.

الآن غادي ننتقلو للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 83.20 بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما لا يخفى على حضراتكم، لقد قطعت بلادنا خلال السنوات الأخيرة أشواطا هامة في اتجاه إصلاح منظومة السوق المالي الوطني، وقد مكنت هذه الإصلاحات من بناء نظام مالي محصن ومتين، جعلته من جهة يتموقع كقطب مالي ناشئ ببعد جهوي، ومن جهة أخرى أن يواجه الظرفية الاستثنائية الناجمة عن الجائحة العالمية، كما يتضح ذلك من خلال مستوى مؤشراته ونسب سيولة السوق، وكذا الوضعية المالية للمؤسسات المالية الناشطة في هذا القطاع.

ويعد القانون 45.12 المتعلق بإقراض السندات والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2013، لبنة مهمة لتدعيم وعصرنة منظومتنا المالية، من خلال تعزيز نوعية الأدوات المالية المتداولة ودعم سيولة وسلامة سوق الرساميل، حيث أن إقراض السندات يسمح للمقرضين بتدبير أفضل لمحفظتهم الإستثمارية، ويسمح للمقترضين بالإستفادة من الفرص الإستثمارية التي يوفرها سوق الرساميل، وكذا تغطية التزاماتهم في هذه السوق من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع حجم عمليات إقراض سندات ببلادنا بلغ 254 مليار درهم سنة 2020، كما استقر جاري عمليات إقرار السندات في 24 مليار درهم عند نهاية دجنبر 2020.

وسعيا لتقوية سيولة سوق الرساميل وتنويع فرص الاستثمار، أصبح من الضروري تعديل هذا القانون، وتهدف أهم مستجدات مشروع القانون 83.20 المعروض على حضراتكم، والمتعلق بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات كما يلي:

. توسيع نشاط إقراض السندات، ليشمل العمليات المنجزة مع غير المقيمين، وإقراض السندات الأجنبية وكذا توسيع الإتفاقيات الإطار لتشمل النماذج الدولية، بغرض جذب المستثمرين الأجانب وتدعيم جاذبية القطب المالي؛

. تأمين عمليات إقراض السندات من خلال إخضاعها لإلزامية تكوين ضمانات مالية، مع إعفاء بعض المعاملات البينية داخل نفس المجموعة أو المعاملات التي يقوم بها بعض مهني هذا النشاط، وذلك حسب شروط تحددها الإدارة؛

- السماح للأشخاص الذاتيين باقتراض السندات، شريطة أن

يتوفروا على محفظة سندات أو أن يكونوا على دراية بعمليات إقراض السندات، وتحدد هذه الشروط من طرف الإدارة، باقتراح من الهيأة المغربية لسوق الرساميل؛

- إنجاز عمليات إقراض السندات، من خلال منصة متعددة الأطراف لإقراضها، والتي سيرخص لمسيرها بممارسة نشاطه من طرف الهيأة المغربية لسوق الرساميل؛

- السماح بإقراض السندات حتى إذا كانت مدة الإقراض تشمل تاريخ أداء الدخول المرتبط بالسندات المقرضة أو سندات المسندة كضمانة، مع احترام المقتضيات الضريبية الجاري بها العمل؛

- تشجيع نشاط الصانع السوق (Market Maker) مع إقرار مبدأ منع بيع الأدوات المالية التي لا يتوفر عليها البائع في حسابه وقت إبرام اتفاق البيع إلا في حالات استثنائية ينص عليها ويؤطرها هذا القانون؛

- وأخيرا، تشديد العقوبات التأديبية والجنائية في حق الطرف أو الأطراف المخالفة لأحكام هذا القانون، بهدف ضمان حسن سير السوق وحماية المستثمرين وضمان الاستقرار المالي.

وبهدف ملاءمة هذه المستجدات مع باقي القوانين ذات الصلة، كان من الضروري أيضا تعديل وتتميم بعض المواد بكل من القانون 43.12 المتعلق بالهيأة المغربية لسوق الراساميل، والظهير الشريف المتعلق بالهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة، والقانون 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل هناك من مداخلات في هاد المشروع؟

لا أحد، أعتقد لا أحد.

إذن غادي ندوزو للتصويت على مواد هاد المشروع.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض المشروع برمته.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 83.20 بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات.**

كنشكرو السيد وزير المالية على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة".

وغادي تقدم السيدة الوزيرة، نيابة على وزير التجارة والصناعة، هاذ المشروع.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، نيابة عن السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

يسعدني أن أقدم اليوم أمام مجلسكم الموقر"مشروع القانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة"، الذي يندرج في إطار الجهود التي تبذلها المملكة لتحسين مناخ الأعمال وإنعاش الاستثمار وتيسير حياة المقاولات.

ويأتي مشروع هاذ القانون تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، الرامية إلى تعزيز مناخ الأعمال وتشجيع الإستثمار وجذبه، والتي عبر عنها

جلالته حفظه الله في رسالته السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة بمراكش، يومي 20 و21 أكتوبر 2019.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تتجلى أهم المقتضيات الواردة في مشروع هذا القانون في ما يلي:

1- تشجيع شركات المساهمة على اعتماد مبدأ المناصفة بين النساء والرجال في هيئات الإدارة والحكامة، للتنصيص على مبدأ التمثيلية المتوازنة بين الجنسين في النظام الأساسي للشركة؛

2- إلزامية تطبيق مبدأ التمثيل المتوازن بين النساء والرجال في تركيبة مجالس الإدارة ومجلس الرقابة لشركات المساهمة، التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب، والتي يجب أن لا تقل نسبة أعضائها من كل الجنسين عن 40%؛

3- إحداث شكل جديد للشركات على مستوى القانون رقم 5.96 بهدف تمكين المقاولات الناشئة (les start-up) من الاندماج في هذا النوع من الشركات، مع إضفاء المرونة اللازمة على هذا الشكل الجديد للشركات، انسجاما مع الممارسات الدولية المعمول بها في هذا المجال؛

4- سن نظام للتناوب من أجل تجديد مدة انتداب مراقب الحسابات في شركات المساهمة، التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب، لمدة لا تتجاوز 12 سنة، مع تحديد مدة الشغور في أربع سنوات الموالية لانتهاء فترة انتدابهم، وذلك بهدف تعزيز استقلالية مهام مراقبي الحسابات؛

5- مراجعة الإطار القانوني المتعلق بسندات القرض لتلبية الاحتياجات التمويلية لشركات المساهمة وإضفاء المزيد من الوضوح على كيفية ضمان الإقتراضات السندية وكذا تعزيز دور ممثل كتلة حاملي السندات وتوضيح معايير تعيينه؛

6- توسيع مجال تطبيق المقتضيات التي تسمح بعقد اجتماعات أجهزة إدارة وحكامة شركات المساهمة، عبر وسائل الاتصال بالصوت والصورة، ليشمل جميع القرارات التي تتخذها هذه الأجهزة، والتنصيص على تدابير انتقالية تتعلق بتطبيق مقتضيات مشروع هاد القانون.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم باختصار الخطوط العريضة لمشروع القانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

وأغتنم هذه الفرصة، لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء وأطر لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقر، على تجاوبهم مع مشروع هاذ القانون، راجية أن ينال رضاكم كما كان عليه الأمر داخل هذه اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة الوزيرة.

أعتقد كالعادة بأنه التقرير وزع علينا جميعا، كذلك المقرر لا يرغب أن يتناول الكلمة.

باب المناقشة مفتوح: لا أحد يريد أن يتناول الكلمة في هذا المشروع، ولكن طبعا المداخلات كاينين.

الآن غادي ندوزو للتصويت.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض المشروع برمته.

الموافقون: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة والشركة المحاصة".**

شكرا للسيدة الوزيرة على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين".

الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول أمام مجلسكم الموقر الكلمة، لأقدم لكم مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين، والذي يندرج في إطار الملاءمة وأحكام الدستور الذي ألزم في فصله 31 الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين من الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الإجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة وتوفير السكن اللائق.

كما يسعى هذا المشروع إلى تنزيل مضامين الرؤية الإستراتيجية 2015-2030، التي تحث على التحفيز المادي والمعنوي لفائدة أسرة التعليم وتوفير كل الظروف المواتية لها لأداء مهامها، وكذا تنفيذ أهداف القانون الإطار 51.17، ولاسيما الأحكام المرتبطة بتأهيل الرأسمال البشري والتأمين والتحفيز على قيم النبوغ والتميز والابتكار.

كما يروم هذا المشروع تطبيق مخطط المؤسسة العشري 2018-2028، الذي تم تقديمه بين يدي جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، يوم 17 شتنبر 2018.

ويهدف هذا المشروع أساسا إلى تحقيق الغايات التالية:

1. وضع آلية جديدة لتوسيع وإشعاع التعليم الأولي بين أوساط أبناء المنخرطين، من خلال تخويل منح لفائدة الأطفال في سن التمدرس، بغية الإسهام في التقليص من الفوارق المجالية في ميدان التعليم الأولي وتيسير ولوج أبناء المنخرطين إلى الأسلاك التعليمية في سن مبكرة وبحظوظ متكافئة؛

2. تأهيل المؤسسة لإبرام اتفاقيات مع مؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة للقطاع الخاص، المرخص لها طبقا للتشريع الجاري به العمل، بهدف تمكين العاملين بالمؤسسات المذكورة من الاستفادة من خدماتها؛

3. مراجعة وتوحيد شروط استمرار المنخرطين المحالين على التقاعد والملحقين في الاستفادة من خدمات المؤسسة، إسوة بنظرائهم في وضعية مزاولة العمل، إعمالا لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات؛

4. توسيع شبكة التمثيليات الجهوية والمحلية للمؤسسة بسائر أرجاء التراب الوطني، تحقيقا لمبدأ القرب وتقريب خدمات المؤسسة لفائدة المنخرطين؛

5. مراجعة المقتضيات المتعلقة بتأليف اللجنة المديرية وتدقيق مهامها، انسجاما مع المقتضيات الجديدة المتعلقة بمهام المؤسسة؛

6. ملاءمة أحكام القانون الجاري به العمل مع المقتضيات التشريعية الجديدة، ولاسيما المتعلقة منها بشروط فتح واستغلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز تقديم الخدمات الطبية لأهداف غير ربحية؛

7. تحيين مبلغ اشتراكات المنخرطين في المؤسسة؛

8. توسيع سلة الخدمات الاجتماعية والمالية التي تقدمها المؤسسة لمنخرطيها والعمل على تنويعها، من خلال وضع آليات عملية لتمكين المنخرطين من الحصول على قروض اجتماعية مبسطة بشروط تفضيلية في إطار اتفاقيات للشراكة مع المؤسسات البنكية؛

9. إحداث صناديق خاصة للتمويل باسم المؤسسة، إما بصفة مستقلة أو في إطار اتفاقيات للشراكة مع هيئات عامة أو خاصة، من أجل ضمان حسن تدبير التمويلات المرصودة للمشاريع التي تنجزها المؤسسة والخدمات التي تقدمها لمنخرطيها، وكذا لإنجاز العمليات المرتبطة بها.

وبصفة عامة، يكمن الهدف من إدخال هذه التعديلات في تمكين المؤسسة من الآليات القانونية اللازمة للقيام بمهامها، استجابة للانتظارات المتجددة لأسرة التربية والتكوين والإسهام في توفير الشروط اللازمة لتمكين الفاعلين في الحقل التربوي من تغطية اجتماعية فعلية، حتى يتسنى لهم النهوض بأعباء المهام والمسؤوليات التربوية والبيداغوجية والعلمية والثقافية والإدارية الموكولة إليهم في أحسن الظروف، تحقيقا لمدرسة الجودة التي شكلت عنوانا لإصلاح منظومتنا التربية الوطنية.

شكرا السيد الرئيس والسيدات والسادة المستشارون المحترمون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التقرير وزع علينا.

المناقشة: الإخوان شوف واش غادي ياخدو؟

إذن باب المناقشة، ما كاين حتى شي واحد يرغب.

التصويت: إذن غادي ندوزو

المادة الأولى: (المغيرة والمتممة لأحكام المواد 1 و2، و2 المكررة و2 مكررة مرتين و3 و15 و17 و18 من القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2: (التي تنسخ وتعوض أحكام المواد 4 و5 والمادة 8 والمادة 9 والمادة 10 والمادة 11 والمادة 22 المكررة من القانون رقم 73.00 السالف الذكر).

الموافقون= 17؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

إذن وافق المجلس بالأغلبية 17؛ ضد 04 على المادة الثانية.

الآن غادي نعرض المشروع برمته:

الموافقون= 17؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 79.19 بتغييروتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين بالأغلبية الحاضرة.**

فشكرا للسيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ونتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، الذين يزاولون نشاطا خاصا، في إطار قراءة ثانية.

فقط هنا بغيت نوضح واحد القضية، سبق لي في البداية قلت بأن كاين جوج ديال مشاريع القوانين لقراءة ثانية، لا، الآن بان لي هنا في الملف، ثلاثة ديال المشاريع في قراءة ثانية، وست مشاريع في الأولى، يعني اللي جاوني في المرة الأولى.

إذن غادي نعطي الكلمة للسيد الوزير، لتقديم هذا المشروع.

<u>السيد محمد أمكراز، وزير الشغل والإدماج المهني:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقدم أمام أنظاركم في هذه الجلسة التشريعية، في قراءة ثانية، "مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، الذين يزاولون نشاطا خاصا"، وكذا مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة نفس الفئات.

وتجدر الإشارة، أنه في إطار تنزيل ورش تعميم التغطية الاجتماعية بالمغرب، الذي أعلن عنه صاحب الجلالة حفظه الله، خلال خطاب العرش لسنة 2020، وكذا الخطاب الملكي الموجه للبرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، وبعد المصادقة على القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الإجتماعية، ومن أجل ملاءمة أحكام القانونين رقم 98.15 و99.15 مع أحكام القانون الإطار، تم إعداد مشروعي القانونين المعروضين على أنظار مجلسكم الموقر.

ويذكر أن هذين النصين قد صودق عليهما بالإجماع في مجلس المستشارين بتاريخ فاتح يونيو 2021، بعد تعديل النصين والتصويت عليها بالإجماع من طرف لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بتاريخ 31 ماي 2021.

ويذكر أن التعديلات كانت كالتالي:

1- بخصوص مشروع قانون رقم 30.21، تعديل المادة الأولى منه، حيث عدلت المادة 6 من القانون رقم 98.15 لإقرار إجراء المشاورات عند الاقتضاء، كما أضيفت فقرة ثانية إلى المادة 37 من نفس القانون، تستثني من أحكام الفقرة الأولى من المادة دخول أحكام القانون رقم 98.15 حيز التنفيذ لفائدة بعض الفئات التي تحدد بنص تنظيمي؛

2- بخصوص مشروع قانون رقم 31.21 تعديل المادة الأولى منه، حيث عدلت المادة 4 لإقرار إجراء المشاورات عند الاقتضاء مع الفئات المعنية والفرقاء الاجتماعيين، كما أضيفت فقرة ثانية إلى المادة 54 من نفس القانون، تستثني من أحكام الفقرة الأولى من المادة دخول أحكام القانون رقم 99.15 حيز التنفيذ لفائدة بعض الفئات التي تحدد بنص تنظيمي.

وأحيل المشروعان على مجلس النواب بتاريخ الأربعاء 2 يونيو 2021، حيث تمت دراستهما بلجنة القطاعات الإجتماعية، بتاريخ 15 يونيو 2021، وقد تم إدخال تعديل شكلي على النصين باقتراح من الحكومة، لتحقيق سلامة الصياغة التشريعية، حيث تم نقل الاستثناء المضاف في كل من المادة 37 من القانون 98.15 وكذا الاستثناء المضاف في المادة 37 و54 من القانون 99.15 إلى مادة مستقلة، رقمت مادة خامسة في كلا النصين.

وقد صودق بالإجماع على المشروعين بمجلس النواب بتاريخ 15 يونيو 2021 كما تم تعديلهما، مما جعل من اللازم على كل حال، احتراما

لمسطرة التشريع، العودة إلى الغرفة الثانية في قراءة ثانية.

ولا يفوتني أن أنوه بالتعاون الذي أبدته المؤسسة التشريعية بغرفتها لدراسة المشروعين والمصادقة عليهما، وننتظر من مجلسكم الموقر التصويت خلال هذه الجلسة إن شاء الله على هذين المشروعين.

ويذكر أنه إلى حدود اليوم، قد تم إصدار المراسيم التطبيقية الخاصة بالفئات التالية:

- العدول، والقوابل والمروضين الطبيين والمفوضين القضائيين، المرشدين السياحيين، المهندسون المعماريون، التراجم،والنساخ القضائيون.

كما تم وضع في قنوات المصادقة المراسيم المتعلقة بالفئات التالية:

- الفنانون وأطباء الأسنان، الصيادلة والأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة، والمهن الشبه الطبية وسائقو سيارات الأجرة والتجار والصناع التقليديون الذين يمسكون نظاما للمحاسبة.

وتمت برمجة كيفية تنزيل التغطية بالنسبة لعدة فئات منها: منتجي الحليب ومربو الأغنام والماعز ومربي الدواجن والموثقين ومنتجي النباتات السكرية.

كما تمت برمجة عدة اجتماعات مع فئات أخرى منها: منتجي النباتات الزيتية، منتجي الزيتون، ومنتجي الحبوب، ومنتجي الأشجار المثمرة، على كل حال 19 فئة المنتمية لقطاع الفلاحة تمت برمجة أغلبها.

نتمناو إن شاء الله في القريب العاجل أن يتم التوافق من أجل إخراج المرسوم الخاص بكل هذه الفئات، زيادة على الفئات التي تخضع لنظام المساهمة المهنية الموحدة ونظام المقاول الذاتي والتي تحدد اشتراكاتهم على أساس الواجبات التكميلية المحددة بنص قانون المالية لسنة 2021.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلدنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أرى السيد الوزير قدم المشروعين دفعة واحدة، وبالتالي احنا غادي نمشيو سواء للمناقشة والتصويت مشروع، مشروع.

غادي طبعا، غادي نبداو بالمشروع 30.21 اللي كيتمم القانون رقم 98.15 (مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا):

كاين شي متدخل؟ لا.

إذن غادي ندوز مباشرة للتصويت:

المادة الأولى: المحالة على مجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية وذلك بعد تعديلها من طرف مجلس النواب (حذف الفقرة الأخيرة من المادة 37):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5: كما أضافها مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

إذن غادي نعرض الآن مشروع القانون برمته:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا" في قراءة ثانية.**

إذن، وافق بالإجماع.

الآن، ننتقلو للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا"، طبعا في إطار قراءة ثانية.

السيد الوزير لقد سبق تقديم هذا المشروع أمامكم.

الآن غادي ندخلو لباب المناقشة والتصويت:

المناقشة: لا أحد يريد أن يتدخل في هذا المشروع.

الآن غادي ندوزو لعملية التصويت:

المادة 1: المحالة على مجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية، وذلك بعد تعديلها من طرف مجلس النواب، حذف الفقرة الأخيرة من المادة 54.

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5: أضافها مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض المشروع برمته:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا" في إطار قراءة ثانية، صوت عليها المجلس بإجماع الحاضرين.**

شكرا للسيد الوزير.

وشكرا لكم أخواتي، إخواني.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

I- فريق الأصالة والمعاصرة :

1) مشروع قانون رقم 36.21 يتعلق بالحالة المدنية؛

2) مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية في إطار قراءة ثانية.

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار الدراسة والتصويت على كل من مشروع قانون رقم 36.21 يتعلق بالحالة المدنية، ومشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية في إطار قراءة ثانية.

ونغتنم هذه المناسبة لنجدد تنويهنا بكل المبادرات التشريعية الهادفة والتي ترقى بمنظومتنا التشريعية لمسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن تبني المغرب لخيار الرقمنة لم يكن وليد المصادفة، بل هو توجه نحو التحديث عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة بوسائلها المتنوعة إلى الإدارة العمومية، ذلك أنها آلية من الآليات المهمة التي ستمكن من تحسين وإرساء علاقات متميزة ما بين الإدارة والمنتفعين بخدماتها.

يكتسي إذن مشروع قانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية أهمية بالغة اليوم، لما له من دور في توفير خدمة عمومية ذات جودة عالية تستجيب لمطالب ورغبات جموع المواطنين، عن طريق توفير الوسائل الضرورية لتطوير التبادل المعلوماتي داخل الجهاز الإداري، وبشكل خاص تحقيق التناغم بين الأنظمة المعلوماتية التابعة لمختلف الأجهزة والهياكل الإدارية لتطوير العمل الإداري من خلال الوعي بأهمية نظم المعلوميات في تطوير العمل بالإدارة العمومية وخدمة المواطنين وتيسير معاملاتهم اليومية وتحسين العلاقة معهم.

إن من شأن مشروع القانون قيد الدراسة والتصويت تمكين المنظومة الجديدة للحالة المدنية من تسجيل وترسيم وتحيين وحفظ الوقائع المدنية الأساسية للأفراد من ولادة ووفاة وزواج وانحلال ميثاق زوجية بواسطة نظام معلوماتي مركزي مندمج، وهو ما يجعل بلادنا ترتقي إلى مصاف الدول التي قطعت أشواطا في مجال الرقمنة والتحديث وتبسيط المساطر الإدارية.

مقتضيات هذا القانون، ستسري بعد دخوله حيز التنفيذ حين انتهاء المسطرة التشريعية، على جميع المغاربة. كما يجوز للأجانب الاستفادة منه بالنسبة إلى ولاداتهم ووفياتهم، التي تقع فوق التراب الوطني.

هذا المشروع قانون هو انطلاقة من أجل استكمال مسار المنظومة الرقمية من خلال بوابة للحالة المدنية والنظام المعلوماتي والسجل الوطني والتبادل الإلكتروني لمعطيات الحالة المدنية، والمعرف الرقمي المدني الاجتماعي المنصوص عليه في التشريع المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برنامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، وهو ما سيجعل من هذا المشروع قانون اللبنة الأساسية في وضع السياسات العمومية والمخططات التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

من مزايا مشروع القانون المعروض على أنظارنا اليوم أنه ينص على تحرير جميع رسوم الحالة المدنية باللغة العربية، مع كتابة الأسماء الشخصية والعائلية لصاحب الرسم ولأصوله بحروف تيفيناغ والحروف اللاتينية.

كما سيتم توقيعها من طرف ضباط الحالة المدنية إلكترونيا طبقا للمقتضيات التشريعية ذات الصلة بالمعاملات الإلكترونية، مع طلب استخراجها عبر منصة رقمية.

مقتضيات المشروع الجديد نصت بخصوص رسم الولادة على تخصيص التوائم رسم ولادة خاص بكل واحد منهم، ويتعين أن يختار لكل واحد اسم شخصي خاص به مع الإشارة بكل رسم إلى عبارة التوأم الأول والتوأم الثاني إلى آخر توأم.

كما نصت عند التسجيل لأول مرة في الحالة المدنية، يتوجب وفق أحكام هذا القانون الجديد على الشخص أن يختارلنفسه اسما عائليا، ويجب ألا يكون مخالفا للاسم العائلي لأبيه أو ماسا بالأخلاق أو النظام العام أو اسما لشخصيات أو مثيرا للسخرية.

بادر المشروع كذلك إلى منع اختيار الأسماء التي ترمز إلى مدينة أو قرية أو قبيلة، أو الاسم المركب إلا إذا كان أحد أفراد عائلة المعني من جهة الأب مسجلا باسم مركب في الحالة المدنية، وإذا كان الاسم العائلي المختار اسما شريفا، ينص القانون على إثباته بشهادة يسلمها نقيب الشرفاء المختص وفي حالة عدم وجوده يثبت بشهادة عدلية لفيفية.

أما فيما يتعلق بالاسم الشخصي، يتوجب وفق المقتضيات الجديدة ألا يكون مشفوعا بأي كنية أو صفة مثل "مولاي" أو "سيدي" أو "لالة" أو متبوعا برقم أو عدد، كما يجوز لكل مغربي مسجل بالحالة المدنية أن يطلب تغيير اسمه الشخصي إذا كان له مبرر مقبول بواسطة حكم قضائي.

كما يعهد للجنة عليا للحالة المدنية، بالنظر في مدى مطابقة الأسماء العائلية المختارة. كما تختص في طلبات تغيير الأسماء العائلية والشخصية، ويجوز الطعن في قرارات اللجنة أمام المحكمة الإدارية بالرباط.

نحن إذن أمام مشروع قانون يهدف إلى تنزيل مجموعة من الأوراش التي انخرطت فيها بلادنا في مقدمتها ورش تبسيط المساطر الإدارية التي لطالما كانت عائقا أمام المرتفقين وشكلت عنوانا للبيروقراطية، وندعو بهذه المناسبة الحكومة ممثلة في وزارة الداخلية إلى الإسراع في تنزيل مقتضيات هذا المشروع بعد استكمال المساطر التشريعية نظرا لارتباط هذا المشروع مع منظومة للدعم الاجتماعي التي انخرطت فيهابلادنا.

وعلاقة بمشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية في إطار قراءة ثانية الذي نناقشه اليوم في إطار قراءة ثانية، فإننا نجدد التأكيد على كل ما سبق وتطرقنا إليه في فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة عرضه على أنظارنا ولا يسعنا إلا أن نجدد التصويت على مضامين هذا المشروع قانون.

ختاما، نجدد تأكيدنا على التفاعل الإيجابي مع كل المبادرات التشريعية الهادفة ونؤكد تصويتنا بالإجماع على كل من مشروع قانون جديد يحمل رقم 36.21، يتعلق بالحالة المدنية ومشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية في إطار قراءة ثانية.

3) مشروع قانون رقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

السيد الرئيس المحترم،

يهدف مشروع القانون المعروض على أنظار مجلسنا الموقر إلى إدخال جملة من التعديلات الجوهرية والمهمة على القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، حيث يرمي إلى إدخال ثلاثة تعديلات تقنية مضمنة في مشروع القانون المذكور، والتي تهدف إلى منح الطابع التنظيمي للمنشور المشترك الذي يحدد طرق الإشراف على التجمعات المالية، والسماح بتطبيق حد أقصى للفوائد التعاقدية بالنسبة لكل نوع من أنواع عمليات الائتمان بدل حد أقصى يطبق حاليا على جميع العمليات، إضافة إلى تحقيق احترام السرية المهنية المعمول بها في بلدان الاتحاد الأوروبي.

السيد الرئيس،

بالنظر إلى الأهمية الكبيرة لهذه التعديلات، أثرها على سير مؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة التصويت بالموافقة على مشروع قانون رقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

4) مشروع قانون رقم 83.20 المتعلق بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يروم مشروع هذا القانون تأمين عمليات إقراض السندات التي تمنح مجموعة من الامتيازات للمتدخلين في سوق الرساميل، والمساهمة في دعم سيولة القيم المنقولة، كما يسمح بالخصوص للمقرض زيادة مردودية محفظته من القيم المنقولة وللمقترض تفاديا لأي تخلف عن تسليم السندات.

وتهدف أهم مستجدات مشروع القانون بالخصوص إلى توسيع نشاط إقراض السندات ليشمل العمليات المنجزة مع غير المقيمين وإقراض السندات الأجنبية وكذا توسيع الاتفاقيات الإطار لتشمل النماذج الدولية بغرض جذب المستثمرين الأجانب وتدعيم جاذبية القطب المالي، وتأمين عمليات إقراض السندات من خلال إخضاعها لإلزامية تكوين ضمانات مالية مع إعفاء بعض المعاملات البينية داخل نفس المجموعة أو المعاملات التي يقوم بها بعض مهنيي هذا النشاط وذلك حسب شروط حددتها الإدارة.

ومن ضمن مستجدات النص التشريعي أيضا السماح للأشخاص الذاتيين باقتراض السندات شريطة أن يتوفروا على محفظة سندات وأن يكونوا على دراية بعمليات إقراض السندات، وتحدد هذه الشروط من طرف الإدارة باقتراح من الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وإنجاز عمليات إقراض السندات من خلال منصة متعددة الأطراف لإقراض السندات والتي سيرخص لمسيرها بممارسة نشاطه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

ونحن بفريق الأصالة والمعاصرة وإذ نثمن هذه المبادرة التشريعية فإننا نصوت مع أحكام هذا مشروع القانون هذا.

5) مشروع قانون رقم 19.20 بتغييروتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار مناقشة "مشروع قانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة"، و الذي يأتي في سياق المراجعة التشريعية التي تعرفها المنظومة القانونية المؤطرة للتجارة والمال والأعمال، في اتجاه تعزيز الأمن القانوني والاقتصادي والحكامة والشفافية في التدبير الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى تنشيط الدورة الاقتصادية ودعم المقاولات الوطنية وتعزيز مكانتها وجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية ومنتجة للثروة.

إن هذا المشروع قانون في نظر فريق الأصالة و المعاصرة سيساهم في تعزيز مكانة المغرب على الصعيد العالمي الذي أصبح بفضل الرؤية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بلدا جاذبا للاستثمارات ورائدا في المنطقة في مجال تحفيز الاستثمار والارتقاء بتصنيف المغرب على الصعيد الدولي في مؤشر مناخ الاعمال.

ولتحقيق هذه الغايات يهدف هذا المشروع،إلى منح الجمعية العامة، وعند الاقتضاء، المسير سلطة تحديد كيفيات أداء الأرباح المصوت عليها من طرف الجمعية العامة وذلك خلال أجل تسعة أشهر يحتسب من تاريخ اختتام السنة المالية، بالإضافة إلى منح الإمكانية للشركاء الذين يملكون 5% من رأس مال الشركة، طلب إدراج مشروع أو عدة مشاريع توصيات في جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة.

كما يُمكن مشروع القانون، الشريك أو الشركاء الذين يملكون نصف الأنصبة أو عُشُر الأنصبة إذا كانوا يمثلون عُشُر الشركاء على الأقل، أن يطلبوا عقد الجمعية العامة، و كل هذه المقتضيات تصيب في اتجاه السماح للشركاء بالمساهمة في اتخاذ القرارات التي تخص الشركة، علاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز إعلام الشركاء وحماية مصالح الشركة، أقَرَّ المشروع إخضاع تفويت أكثر من 50% من أصول الشركة خلال مدة اثني عشر (12) شهرا لموافقة الشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع (3/4) رأس المال، مع وجوب إرفاق طلب التفويت بتقرير يُعده المسير.

السيد الرئيس،

إن تعاطينا الإيجابي مع هذا المشروع قانون يأتي من خلال ما لمسناه بين طياته من تدابير تروم بكل تأكيد حماية الشركاء وتعزيز الشفافية في تسيير الشركة، بما يضمن مواكبة التغيرات التي يعرفها مناخ الأعمال على المستوى الدولي والمحلي.

ونسجل في على هذا المستوى، أنه بالرغم من الملاحظات التي نبديها على مستوى المشاكل التي يعرفها مناخ الأعمال بالمغرب، إلا أن بلادنا اليوم، و لله الحمد، قد قطعت أشواطا مهمة في مجال تعزيز حماية الاستثمار والمستثمرين، وترسيخ مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة، وتعزيز تنافسية المقاولات، وهو ما مكن المغرب من تحسين وضعه وترتيبه على المستوى العالمي، الأمر الذي تشير إليه مختلف التقارير الدولية الصادرة في هذا المجال.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

6) مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة "مشروع القانون رقم 79.19 بتغيروتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين".

يعتبر مشروع القانون المعروض على أنظار مجلسنا الموقر ذو أهمية كبيرة حيث يأتي في سياق تنفيذ المخطط العشري للمؤسسة 2018-2028 والذي تم تقديمه أمام جلالة الملك محمد السادس بتاريخ 17 شتنبر 2018، واستحضارا لمبادئ وأهداف القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ونظرا للأدوار الهامة التي تلعبها هذه المؤسسة والمتمثلة في النهوض بالأوضاع الاجتماعية للعاملين في قطاع التربية ولأبنائهم، فإن مراجعة القانون الحالي وتعزيز أدوار هذه المؤسسة وآليات تدخلها، خاصة فيما يتعلق بالتعليم الأولي من خلال إقرار منح لفائدة أبناء المنخرطين في سن التمدرس وكذا توسيع قاعدة المنخرطين لتشمل العاملين بصفة منتظمة في مؤسسات التربية

والتكوين التابعة للقطاع الخاص، وكذلك مراجعة وتوحيد شروط استمرار استفادة المنخرطين المحالين على التقاعد والملحقين بقطاع التعليم، كل هذه الإجراءات لا يمكن إلا أن تعزز العناية التي ما فتئ جلالة الملك يوليها لنساء ورجال التعليم من خلال توجيهاته السامية والتي ستعود لا محالة بالنفع على أسرة التربية والتكوين في القطاعين العام والخاص، سواء أثناء مزاولتهم لمهامهم أو بعد إحالتهم على التقاعد.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، كنا ولا زلنا دائما نحرص على تثمين كل المبادرات الجيدة خاصة في المجالات ذات الارتباط المباشر بالمجال الاجتماعي، لهذا فإننا نثمن مضامين "مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين"، وقررنا في فريق الأصالة والمعاصرة التصويت عليه بالموافقة.

II- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) مشروع قانون رقم 50.20 يتعلق بالتمويلات الصغيرة؛

2) مشروع قانون رقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيآت المعتبرة في حكمها؛

3) مشروع قانون رقم 83.20 بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة مشاريع القوانين رقم 50.20 يتعلق بالتمويلات الصغيرة، ورقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيآت المعتبرة في حكمها، ورقم 83.20 بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات.

نتفق جميعا أن قطاع السلفات الصغيرة يحتل مكانة خاصة في النظام المالي المغربي، حيث يشكل رافعة مهمة في تعزيز الشمول المالي وإدماج الأشخاص الضعفاء من الناحية الاقتصادية من خلال خلق فرص الشغل والأنشطة المدرة للدخل.

كما أكد أن السلطات العمومية دأبت على مواكبة هذا القطاع، عبر وضع إطار قانوني مناسب لممارسة نشاط السلفات الصغيرة من خلال تبني القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة سنة 1999.

ونعلم أن الإطار القانوني عرف تطورا مستمرا في السنوات الأخيرة، حيث تم تبني عدة تعديلات لهذا القانون أسفر عن تحقيق:

- المصادقة على القانون رقم 58,03 سنة 2004 القاضي بتوسيع نشاط السلفات الصغيرة ليشمل تمويل السكن الاجتماعي، وتزويد المساكن بالكهرباء والماء الصالح للشرب لفائدة الأشخاص الضعفاء من الناحية الاقتصادية؛

- المصادقة على القانون رقم 04.07 سنة 2007 الذي يهدف إلى تمكين جمعيات السلفات الصغيرة من تمويل اكتتاب عقود التأمين لدى مقاولات التأمين وإعادة التأمين من طرف الأشخاص الضعفاء من الناحية الاقتصادية؛

- المصادقة على القانون رقم 41.12 سنة 2013 الذي يهدف إلى تخويل جمعيات السلفات الصغيرة التي تمتلك القدرات والمؤهلات المالية والمهنية الضرورية لممارسة أنشطتها عبر مؤسسات الائتمان المرخص لها في إطار القانون البنكي؛

- المصادقة على القانون رقم 85.18 الذي يهدف إلى الاستجابة لطلبات تمويل المقاولات الصغيرة جدا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

حققت جمعيات السلفات الصغيرة إنجازات هامة ومتسارعة رغم حداثة القطاع، من حيث عدد المستفيدين من السلفات الصغيرة والمبلغ الإجمالي للقروض، معتبرا أن مشروع هذا القانون يندرج في إطار مواصلة إدماج قطاع السلفات الصغيرة في القطاع المالي وتعزيز حكامته، ويهدف أساسا إلى توسيع نشاط هذا القطاع ليشمل كذلك تلقي الأموال من الجمهور وعمليات التأمين الصغيرة وفقا للتشريع الجاري به العمل.

وفي هذا الصدد، تم تعريف "مؤسسات التمويل الصغيرة" بكونها أي شخص اعتباري يقوم بأنشطة التمويل الصغيرة لفائدة الأشخاص ذوي الدخل المحدود بهدف إحداث أو تطوير أنشطة الإنتاج أو الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة للشغل.

وبما أن مشروع القانون جاء بعدة مقتضيات جديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: تحديد المبلغ الأقصى للسلفات الصغيرة بمرسوم، ويحدد هذا المبلغ وفقا للصنف وأهداف كل مؤسسة للتمويلات الصغيرة وكذا مواردها المالية؛

ثانيا: توضيح نظام تصفية جمعيات التمويلات الصغيرة؛

ثالثا: وضع تمثيلية وحيدة لقطاع التمويلات الصغيرة بغض النظر عن الشكل القانوني لمؤسسة التمويلات الصغيرة؛

رابعا: ملاءمة مقتضيات مشروع هذا القانون مع القانون البنكي،

وذلك بإضافة قسم يتعلق بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 103.12 السالف الذكر بغية تحيين بعض العبارات، كاعتماد عبارة "مؤسسة التمويلات الصغيرة" عوض "جمعية السلفات الصغيرة"، وكذا تغيير تسمية تمثيلية قطاع التمويلات الصغيرة في هذا القانون.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

يلجأ قرابة مليون مغربي ومغربية، من الفئات المعوزة، سنوية، إلى السلفات الصغرى التي تمنحها جمعيات خاصة بهدف تأمين مصاريف متنوعة، ونادرا ما توجه إلى الاستثمار أو تمويل المقاولات الصغيرة كما يراد منها.

وأصبح سقف السلفات الصغرى اليوم في المغرب في حدود 15 مليون سنتيم، عوض 5 ملايين سنتيم فقط في السابق؛ وهو رفع دخل حيز التنفيذ خلال الأسبوع الجاري، بهدف توفير تمويلات أكبر للمقاولات الصغيرة.

وتبلغ قيمة التمويلات التي تمنح في إطار السلفات الصغرى سنويا ما يناهز 6.6 مليارات درهم، حسب إحصائيات سابقة لوزارة الاقتصاد والمالية، وتستفيد الجمعيات والبنوك، بشكل غير مباشر، من عائدات أقساط تسديدها.

هذه السلفات الصغيرة أثارت في أحيان كثيرة انتقادات العديد من الجمعيات؛ فهي تعتبر قروضا بنسب مرتفعة جدا مقارنة بالقروض البنكية العادية، بحيث تصل فائدتها إلى 33%، ما يجعل تحقيق ربح باستثمارها أمرا بعيد المنال.

إن هذه المسألة تثير تساؤلات حول ما إذا كانت هذه السلفات الصغيرة تنجح في محاربة فقر الضعفاء أم أنها تؤزم الوضعية الاجتماعية لهذه الفئة أكثر فأكثر، خصوصا أنها توجه لتلبية حاجيات مرتبطة بمناسبات عدة، منها الدخول المدرسي مثلا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أما بخصوص مشروع قانون رقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيآت المعتبرة في حكمها، فلابد من الإشادة بالمراحل التي قطعتها بلادنا في تنظيم القطاع البنكي تنظيما دقيقا سواء في جانبه المؤسساتي أو العملي أو الرقابي، من أجل ضمان الاستقرار والاستمرارية للدورة المالية وتمكين القطاع البنكي من القيام بدوره في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في أحسن الظروف، وبالشكل الذي يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأشار الى أن التعديلات الواردة في هذا المشروع تهدف إلى:

أولا: منح الطابع التنظيمي للمنشور المشترك الذي يحدد طرق الإشراف على التجمعات المالية نظرا للأهمية النظامية التي تكتسيها هذه التجمعات المالية ولتعزيز الاشراف عليها، حيث يقترح مشروع القانون إضافة مقتضى يسمح بالمصادقة على المنشور المشترك بقرار الوزير المكلف بالمالية وينشر في الجريدة الرسمية، مما يمنح المنشور المشترك الطابع التنظيمي التطبيق مقتضياته على التجمعات المالية؛

ثانيا: السماح بتطبيق حد أقصى للفوائد التعاقدية بالنسبة لكل نوع من أنواع عمليات الائتمان بدل حد أقصى واحد يطبق حاليا على جميع العمليات، إذ أن تطبيق حد أقصى للفوائد التعاقدية بالنسبة لكل نوع من أنواع عمليات الائتمان، سواء كان العقار أو الاستهلاك أو المعدات، من شأنه استهداف أفضل لمعدلات الفائدة وضبطها بما يمكن حماية أكثر للمستهلكين وكذا تعزيز الشمول المالي؛

ثالثا: تحقيق احترام السرية المهنية المعمول بها في بلدان الاتحاد الأوروبي، حيث يقترح مشروع القانون إضافة فقرة على مستوى المادة 112 تنص على أنه لا يجوز لبنك المغرب الكشف عن المعلومات التي حصل عليها من السلطات الأجنبية المتخصصة دون موافقة صريحة من هذه السلطات، وعند الاقتضاء حصريا، للغاية التي وافقت عليها مسبقا هذه السلطات.

وبما أن الأبناك الأجنبية ملزمة بمقتضى القوانين المنظمة العمليات باحترام السرية المهنية فيما يخص الكشف عن معلومات واردة من سلطة أجنبية، فقد كان من الضروري تعديل النص القانوني لتكريس عامل الثقة في إطار التعامل مع الأبناك الأجنبية وخصوصا أن الأبناك المغربية أصبحت موجودة في كل من أوروبا.

كما أن هذا المشروع جاء لتوفير سند قانوني يفضي إلى تطبيق الحد الأقصى للفوائد بالنسبة لكل نوع من أنواع عمليات الائتمان بدل اعتماد حد أقصى واحد يطبق على جميع العمليات من شأنه استهداف أفضل لمعدلات الفائدة، نظرا للاختلاف بين القروض (استهلاك، عقار...)، مستحضرا الحد الأقصى السابق للسلفات الصغرى والذي كان في حدود 500.000 درهم، مما يسبب إشكالية في حالة ما إذا تم تغيير هذا الحد، وبالتالي ضرورة تعديل النص القانوني في كل مرة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

وبخصوص مشروع القانون رقم 83.20 بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات. فكلنا يعلم أن عمليات إقراض السندات تهدف إلى زيادة مردودية محفظة السندات التي يتوفر عليها المقرض، وذلك بالحصول على مكافأة على السندات المقرضة، وكذا الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي يوفرها سوق الرساميل بالنسبة للمقترض وتغطية التزاماته في هذه السوق، فضلا عن كونها تعبئة للتمويلات من طرف الأبناك لدى البنك المركزي عن طريق استحفاظ السندات المقترضة

(سندات الخزينة).

كما أن الأبناك والشركات غير المالية تعتبر أهم المقترضين من حجم التداولات، في حين تمثل هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة أهم المقرضين من حجم التداولات، كما تشكل سندات الخزينة الأداة المالية الأكثر تداولا فيما يخص عمليات إقراض السندات المنجزة سنة 2020 من الحجم الإجمالي لهذه العمليات، وأشار من جهته إلى أن هذا المشروع القانون رقم 83.20 المتعلق بسن أحكام يتعلق بإقراض السندات جاء لتعديل القانون رقم 45.12 المتعلق بإقراض السندات ومراجعة بعض المقتضيات التي تنص على:

- حصر هذه العمليات على الأشخاص المقيمين وعلى بعض السندات المتداولة في السوق؛

- منع إقراض السندات المقترضة؛

- عدم التنصيص على إلزامية تكوس الضمانات المالية لتحصين وسلامة عمليات إقراض السندات؛

- محدودية العقوبات التأديبية والجنائية المرتبطة بالإخلال بالمقتضيات القانونية المتعلقة بمزاولة نشاط إقراض السندات.

أما فيما يخص المستجدات التي جاء بها مشروع القانون فتتمثل فيما يلي:

- إلزامية تكوين الضمانات وتوسيع الوساطة في عمليات إقراض السندات؛

- توسيع لائحة الأشخاص والهيئات المسموح لها بالاقتراض؛

- تعميم السندات المقبولة في عمليات إقراض السندات لكل الأدوات المالية المقننة.

وبالتالي، فالتعديلات تهدف لملاءمة هذه المستجدات مع باقي القوانين ذات الصلة، كان من الضروري أيضا تعديل وتتميم القوانين التالية:

- القانون رقم 12 43 المتعلق بالبيئة المغربية لسوق الرساميل؛

- الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 213.93.1 المتعلق بالهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة؛

- القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم.

وكما جاء في تدخلكم في اللجنة أبرزتم، السيد الوزير، أن 90% من عمليات الإقراض في سوق الرساميل، هم سندات الخزينة، كما أن 87% من السندات التي يتم إقراضها تهم هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة باعتبارها منصة للتسيير، مما يضمن سيرورة تأمين عمليات إقراضي السندات و إخضاعها لإلزامية تكوين ضمانات مالية وإن القانون الجديد جاء لتوسيع نشاط إقراض السندات ليشمل المواطنين غير المقيمين، وكذا إقراض السندات الأجنبية بهدف جذب المستثمرين الأجانب.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

هذه التوضيحات تدفعنا جميعا إلى تحمل المسؤولية واليقظة في التعامل مع هكذا تشريعات لما لها من تأثير مباشر على مناخ الأعمال، وهذا ما يحتم علينا التفاعل الإيجابي مع هذه المشاريع والتصويت عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مشروع قانون رقم 13.21 المتعلق بالحالة المدنية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

يسرني أن أساهم باسم الفريق الاستقلالي في مناقشة هذا المشروع قانون رقم 13.21 المتعلق بالحالة المدنية، الذي طالما انتظرناه، بالنظر إلى أهميته وإلى أهمية الاقتراحات والتدابير التي جاء بها، القمينة بتذليل الصعاب والتخفيف عن المرتفقين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن هذا المشروع قانون الذي نحن بصدد دراسته ومناقشته يبرز الطفرة الكبيرة التي حققتها الإدارة المغربية في مجال الرقمنة، وبخاصة سجلات الحالة المدنية، وذلك قصد تيسير ولوج المواطنين للخدمات التي تقدمها مكاتب الحالة المدنية على مستوى كافة التراب الوطني وتسهيل عملية تبادل المعلومات بين الإدارات العمومية بشكل يواكب تبسيط المساطر الإدارية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن مناقشة الفريق الاستقلالي لهذا المشروع مناسبة ندعو فيها إلى ضرورة مواكبته بتوفير الإمكانيات والوسائل اللوجستيكية والتقنية والتكنولوجية اللازمة وتأطير وتكوين الموارد البشرية على مستوى الجماعات الترابية، إضافة إلى المطالبة بتأهيل بنايات الاستقبال ومكاتب الحالة المدنية، حتى نتمكن من الاضطلاع بدورها على مستوى تفعيل هذا الورش الوطني الذي سيساهم في تبسيط وتطوير المساطر الإدارية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نطالب بضرورة الإسراع لإخراجه حتى تتمكن بلادنا من مسايرة التطور التكنولوجي وخلق ثورة على مستوى الاقتصاد الرقمي.

كما نعتبرها فرصة لكي ننبه إلى الوضعية المزرية التي تعيشها بعض بنايات الاستقبال للجماعات الترابية، وخصوصا مكاتب الحالة المدنية التي لا تصلح لتنزيل هذا الورش، فضلا عن انعدام التكوين المناسب لدى أطر وموظفي الحالة المدنية وعدم توفر الوسائل اللوجيستيكية للقيام بذلك، الأمر الذي يتعين فيه على الوزارة الوصية بضرورة تأهيل العنصر البشري، وتوفير الإمكانيات التقنية وتحسيس رؤساء المجالس الجماعية بأهمية هذا الورش، قصد الحد من عراقيل تنزيله على مستوى الواقع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن هذا المشروع قانون سيساهم لا محالة في الحد من معاناة جزء كبير من المواطنين وخصوصا الذين يقطنون في مدن بعيدة عند ازديادهم أو الذين يقطنون خارج التراب الوطني، حيث سيسهل عليهم الولوج إلى معطياتهم الشخصية واستلام وثائقهم من أي مكتب للحالة المدنية على امتداد التراب الوطني، وعلى مستوى القنصليات بالخارج.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إنه بالنظر إلى أهمية هذا المشروع قانون، فإن الفريق الاستقلالي سيتعاطى معه بالإيجاب مع ضرورة تعميمه، وترك المجال لتعديله في المستقبل انطلاقا من الصعوبات التي يمكن أن تواجه عملية تنزيله على أرض الواقع.

5) مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنضيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة "مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنضيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين".

السيد الرئيس،

نثمن عاليا المجهودات التي بذلتها وتبذلها مؤسسة محمد السادس للنهوض بالاعمال الاجتماعية للتربية والتكوين عبر الرفع من قيمة الخدمات الاجتماعية الموجهة لنساء ورجال التعليم وتجويدها في أفق تقديم خدمات أخرى أكثر إلحاحا من طرف المنخرطين وأسرهم، ولا تفوتنا الفرصة أن نذكر أن حزب الاستقلال قد راهن دائما على إصلاح قطاع التعليم باعتباره عماد تحقيق التنمية، ومفتاح الارتقاء الاجتماعي والانفتاح، وضمانة لتحصين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر، ومن نزوعات التصرف والانغلاق، وهو ما يتطلب بلورة منظور استراتيجي شامل لإصلاح منظومة التربية والتكوين بما يعيد الاعتبار لدور المدرسة العمومية في النهوض بجودة التعليم والمساهمة في التنمية، ومن منظور الحزب، فإن هذا الإصلاح ينبغي أن يكون وفيا للهوية الوطنية ويعكس الثوابت الجامعة للأمة المغربية، ولن نحقق كل هذا دون وضع الأسرة التعليمية في نطاق الاهتمام والعناية الضروريين.

لقد قدمت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، مخططها العشري 2018-2028، الذي أعلنت من خلاله عن إحداث نظام جديد لمساعدة نساء ورجال التعليم المنخرطين فيها للحصول على سكن، سمته "امتلاك"، وهو نظام عوض نظام "فوكاليف"(FOGALEF)، ونتساءل لماذا تم إقصاء زبناء الأبناك التشاركية قبل فاتح شتنبر 2019؟ أليسوا هم كذلك منخرطين في المؤسسة وتقتطع من أجورهم شهريا؟ نتمنى أن تتدارك المؤسسة هذا الأمر، وإن لزم الأمر شرح دواعي هذا القرار للمنخرطين.

وبخصوص الرعاية الصحية فإننا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا خدمات التأمين الصحي التكميلي وندعو الى تجويدها مع العلم أننا ندعو القيمين على المؤسسة العمل على تحقيق العدالة المالية في تقديم الخدمات، فالتخفيض في النقل عبر القطارات يستفيد منه العاملون في شمال المغرب رغم تواجد نقل "سوبراتور" في الجنوب، غير أن التخفيض لا يطبق، والنوادي والمنشآت الثقافية تتمركز في مدن الشمال، أما خط الخدمة الخاصة بالمؤسسة فهو خارج الخدمة ولا يعمل وموقعها على الانترنيت بالفرنسية، الدعم الصحي للاستفادة منه مسطرته معقدة، و التمثيلية الإقليمية غائبة، غير أن ما يشفع للمؤسسة أنها تعمل على تنظيم لقاءات تواصلية بانتظام في كل المناطق بدون استثناء، مع العلم أجرة جميع رجال التعليم تخضع للاقتطاعات شهرية لفائدة هذه المؤسسة سوء استفاد من خدماتها او لم يستفيد، ونأمل بهذه المناسبة أن يساهم الرفع من مساهمة الانخراط إلى الرفع من جودة الخدمات المقدمة، وإلى إحداث وتنمية وتقوية وتفعيل البنيات التابعة للقطاع العام أو الخاص التي تسعى إلى القيام بخدمات اجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الدولة، الذين يتقاضون أجورهم من ميزانية الدولة، والمعينين للقيام بمهام تعليمية أو إدارية أو تقنية بوزارات التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها، فرجال ونساء التعليم لهم فضائل كبيرة في المجتمع، حيث يعتبرون حجر الأساس والقوة في المجتمع وفي الوطن،

حيث لا يمكن الاستغناء عنهم، بفضلهم يتخرج المهندس والطبيب والسياسي والاقتصادي والعامل والمزارع وجميع فئات المجتمع، إنهم حقا الذين يشكلون وعي الوطن من جديد ويبني أسسه القويمة.

6) مشروع قانون رقم 19.20 بتغيير وتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة؛

7) مشروع قانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة:

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة "مشروع قانون رقم 19.20 بتغيير وتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة"، حيث يندرج هذا المشروع في إطار مجهودات الدولة لتحسين مناخ الأعمال والاقتصاد الوطني بصفة عامة وجعله بين 50 اقتصاد عالميا، وذلك وفق توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله وأيده.

حيث أكد جلالته من خلال رسالة وجهها إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة بمراكش في 21 أكتوبر 2015 "**لقد مكنت الجهود المبذولة من تنامي وثيرة الاستثمارات التي تستقطبها المملكة وتحسين موقعها ضمن مؤشر مناخ الأعمال Doing Business لسنة 2019.**

وإننا لنتطلع للارتقاء ببلادنا إلى مراحل أكثر تقدما في مؤشر مناخ الأعمال وتحسين موقعها بولوج دائرة الدول الخمسين الأوائل في مجال جودة مناخ الأعمال"، انتهى كلام صاحب الجلالة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من خلال عرض السيد الوزير الذي ألقته نيابة عنه السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والنقل الجوي، يتضح أن هذا المشروع سيحقق مجموعة من الأهداف:

- تصحيح التمييز في المقاولة من خلال تكريس مبدأ المناصفة؛

- تشجيع المبادرات المقاولاتية عن طريق وضع إطار قانوني جديد للشركات؛

- وتسهيل ولوج المقاولات في سوق السندات من أجل تحسين قدرتها التمويلية؛

- وتحسين الحكامة وتعزيز الشفافية بالنسبة لشركات المساهمة وتعميم وسائل الاتصال بالصوت والصورة بصفة دائمة في جميع اجتماعات أجهزة الإدارة.

وبخصوص شركات الأسهم المبسطة، يتيح هذا المشروع:

- السماح لشخص أو عدة أشخاص ذاتيين أو اعتباريين إحداث شركة الأسهم المبسطة؛

- والتنصيص في النظام الأساسي على إمكانية إدارة "شركة الأسهم المبسطة" من طرف أشخاص ذاتيين أو اعتباريين، وتحديد مبلغ رأسمال شركة الأسهم المرتبطة بحرية في نظامها الأساسي؛

- وإدراج شرط في النظام الأساسي يتعلق بعدم قابلية تفويت الأسهم لمدة لا تتجاوز عشر سنوات.

ونظرا لأهمية هذا المشروع الذي يكتسي أهمية قصوى في تحسين مناخ الأعمال وجلب الاستثمار الخارجي وتشجيع الاستثمار الداخلي والدفع بعجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام، فإن الفريق الاستقلالي يصوت بنعم على هذا المشروع.

III- فريق العدالة والتنمية:

1) مشروع قانون رقم 36.21 يتعلق بالحالة المدنية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 36.21 يتعلق بالحالة المدنية" كما وافق عليه مجلس النواب.

وهو مشروع قانون مهم سيمكن من تجاوز مجموعة من الإشكالات الحالية، من قبيل ضرورة تنقل المواطنات والمواطنين إلى مدن أخرى بعيدة من أجل الحصول على بعض الوثائق، مع ما يخلفه ذلك من معاناة مادية ومعنوية وتأخير لمصالحهم، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى تحديث الإدارة المغربية والرفع من مردوديتها، ولتنزيل البرنامج الحكومي الرامي لتعميم الإدارة الإلكترونية التي ستمكن من تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والتقليص من كلفة الخدمات المقدمة للمواطنين، وذلك للارتقاء بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

كما تتجلى أهميته أيضا في عدة أهداف استراتيجية وعملية تتمثل في إنشاء قاعدة معطيات وطنية للحالة المدنية ذات موثوقية، ووضعها رهن إشارة المؤسسات الإدارية والاجتماعية لتقوية قدراتها وتحسين جودة الخدمات المقدمة من طرفها للمواطنين.

ويتوخى كذلك إحداث سجل وطني للحالة المدنية لاعتماده كأداة أساسية في التخطيط وبرمجة السياسات العمومية، وتطوير وتقريب

وتجويد مختلف الخدمات المقدمة للمواطنين؛ فضلا عن تبسيط المساطر الإدارية وتأمين وحفظ معطيات الحالة المدنية وفق المعايير المعمول بها في ميدان الرقمنة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا المشروع سيمكن من توفير معطيات آنية ودقيقة تكون قاعدة لكل البرامج التنموية، وذلك في انسجام مع أحكام النصوص التشريعية المتعلقة بالأمن السيبراني وبخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.

السيد الوزير المحترم،

إن تنزيل هذا الورش المهيكل يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الملاحظات وتجاوز عدد من الإكراهات التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- إطلاق حملة تحسيسية لفائدة رؤساء المجالس الجماعية بأهمية هذا الورش ومواكبتهم من أجل ضمان تنزيله على أحسن وجه؛

- تأهيل البنيات التحتية للجماعات الترابية، خصوصا مكاتب الحالة المدنية، في إطار شراكة بين الدولة والجماعات وتجهيزها بالمعدات والتجهيزات الضرورية وبصبيب عال من الانترنيت؛

- تأهيل الموارد البشرية للجماعات الترابية التي ستسهر على تنزيل هذا الورش وتكوينها وتحفيزها.

وختاما، فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سنصوت على مشروع هذا القانون المهم بالإيجاب، منوهين بحرص الحكومة على إخراجه قبل نهاية هذه الولاية التشريعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مشروع القانون رقم 50.20 يتعلق بالتمويلات الصغيرة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، في إطار مناقشة "مشروع القانون رقم 50.20 يتعلق بالتمويلات الصغيرة"، والذي يهدف أساسا إلى تحقيق الغايات التالية:

- ✓ تحديد المبلغ الأقصى للسلفات الصغيرة بمرسوم؛
- ✓ توضيح نظام تصفية جمعيات التمويلات الصغيرة؛
- ✓ وضع تمثيلية وحيدة لقطاع التمويلات الصغيرة، بغض النظر عن الشكل القانوني لمؤسسة التمويلات الصغيرة؛
- ✓ ملاءمة مقتضيات مشروع هذا القانون مع القانون البنكي.

ولا يسعنا في فريق العدالة والتنمية إلا أن نثمن عاليا هذه الخطوة التي اتخذتها الحكومة والتي تندرج في إطار تعزيز الشمول المالي و إدماج الفئات الهشة اقتصاديا، وذلك من خلال تمويل الأنشطة المدرة للدخل.

كما نستحضر بالمناسبة التحول النوعي الذي يكتسيه هذا التوجه بالنسبة لمستقبل بلادنا على اعتبار أنه آلية مهمة في مجال مواصلة إدماج السلفات الصغيرة في القطاع المالي وتعزيز حكامته وكذا الرفع من حيث عدد المستفيدين من هذا النوع من السلفات أو من حيث المبلغ الإجمالي للقروض.

وإيمانا منا بأهمية هذا الإصلاح، انخرطنا في فريق العدالة والتنمية بكل فعالية في المناقشة العامة لمشروع القانون على مستوى أشغال اللجنة المختصة، وذلك بغية تحسين وتجويد مقتضياته.

وفي إطار تفاعل فريقنا مع مضامين مشروع هذا القانون، نود في هذا الصدد إبداء عدد من الملاحظات لإنجاح هذا الورش المهم:

- ✓ مراجعة أسعار الفائدة المعمول بها في هذا الباب بسعر فائدة تفضيلية؛
- ✓ تدعيم الإجراءات الموازية على مستوى تدبير الإمكانات المالية المتاحة في مجال التمويلات الصغيرة لتمكين استفادة أكبر عدد من الأشخاص ذوي الدخل المحدود؛
- ✓ العمل على إنشاء منصة رقمية من طرف مؤسسات التمويلات الصغيرة تضطلع بتقديم خدمات التكوين والإرشاد والمساعدة التقنية.

اعتبارا لكل ما سبق، سنصوت في فريق العدالة والتنمية بالإيجاب على "مشروع القانون رقم83.20 بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3) مشروع القانون رقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في "مشروع القانون رقم51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها"، وهي مناسبة نثمن خلالها مجهودات الحكومة في سبيل مواكبة التغييرات القانونية التي

يعرفها المجال البنكي على المستوى الدولي في المجالات التالية:

- أولا، منح الطابع التنظيمي للمنشور المشترك الذي يحدد طرق الإشراف على التجمعات المالية؛

- ثانيا، السماح بتطبيق حد أقصى للفوائد التعاقدية بالنسبة لكل نوع من أنواع عمليات الائتمان بدل حد أقصى واحد يطبق حاليا على جميع العمليات؛

- ثالثا، تحقيق احترام السرية المهنية المعمول بها في بلدان الاتحاد الأوربي.

ولايفوتنا بهذه المناسبة الإشارة إلى أن تشكيلة لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية التي تضم من بين مكوناتها بنك المغرب، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، مجلس القيم المنقولة وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ستساهم بالارتقاء بدون شك في تدقيق وتحليل الأخطار التي تهدد الاستقرار المالي ببلادنا وتنسيق مختلف التدخلات التي تهم تنزيل التدابير المناسبة لتخفيف أثار تلك الأخطار.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم هو إرساء تقييم منتظم للمؤسسات المالية ذات الأهمية الشمولية وتنسيق الأنظمة المشتركة المطبقة عليها وكذا رقابتها من أجل التأكد من مدى تنفيذها لجميع التدابيرللوقاية من المخاطر الشمولية وكذا العمل على تقوية الإطار الاحترازي الشمولي لهذه الهيئات بصفة استباقية ومنتظمة من خلال تحيين الأطر التنظيمية المؤطرة لعملها بهدف التخفيف من تأثيراتها على أداء الاقتصاد الوطني.

كما نثمن في فريق العدالة والتنمية الإجراءات والتدابير المبذولة من طرف الحكومة في مجال تيسير ولوج المقاولة الوطنية لمصادر التمويل طيلة فترة تداعيات جائحة كوفيد- 19على الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

ومن جهة أخرى، نعتبر أن مسألة تطبيق حد أقصى للفوائد التعاقدية بالنسبة لكل نوع من أنواع عمليات الائتمان هو خطوة مهمة لملاءمة أحكام القانون البنكي الوطني مع أفضل الممارسات الدولية لتعزيز الشمول المالي ببلادنا، ناهيك عن استهداف أفضل لمعدلات الفائدة في أفق الرفع من التمويلات البنكية لتيسير ولوج المقاولات الصغيرة والمتوسطة والشباب حاملي المشاريع إلى مصادر التمويل.

ونؤكد في الأخير، أننا سنصوت في فريق العدالة والتنمية بالإيجاب على مشروع القانون رقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها الذي سيعزز التأطير القانوني لعملها إلى مرتبة مطابقة لأفضل المعايير الدولية في هذا الباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4) مشروع القانون رقم 83.20 بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة "مشروع القانون رقم 83.20 بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات"، وهي مناسبة ننوه من خلالها بالمجهودات المبذولة من طرف الحكومة لتطوير وتجويد المنظومة القانونية المؤطرة للسوق المالي الوطني و نعتبر ذلك خطوة مهمة في مجال توسيع هامش حرية المبادرة والمقاولة ببلادنا.

من هذا المنطلق، نرى في هذا الإجراء التشريعي ذو الراهنية القصوى خطوة هامة لعصرنة المنظومة المالية الوطنية على عدة مستويات نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ التدقيق في تعريف إقراض السندات على أنه عقد يتم إبرامه مع مراعاة بنود اتفاقية الإطار المشار إليها في المادة التاسعة من هذا القانون والتي تؤطر عملية الاقتراض وتبين حقوق وواجبات المقرض والمقترض؛
- ✓ تسهيل عملية الاقتراض، وذلك بالسماح للمقترض أن يقرض السند المقترض، شريطة أن يكون هذا الأخير مسجلا في حساب المقترض وذلك لضمانة سلامة هذه العمليات وحسن إتمامها؛
- ✓ تدعيم حقوق الطرفين بالتنصيص على وجوب دفع فوائد التأخير عند التأخر في إرجاع الضمانات من طرف المقرض أو تسليم الضمانات من طرف المقترض؛
- ✓ توسيع نشاط إقراض السندات بالسماح للأشخاص الذاتيين باقتراض السندات، شريطة أن يتوفروا على محفظة سندات، وأن يكونوا على دراية بعمليات إقراض السندات، للمقترضين غير المقيمين بانجاز هذه العمليات بغرض جذب المستثمرين الأجانب وتعزيز مكانة الدار البيضاء كقطب مالي إقليمي؛
- ✓ توسيع مجال الاقتراض ليشمل كل الأدوات المالية المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم 44.12، ماعدا الأدوات المالية الآجلة؛
- ✓ تأمين عمليات الاقتراض وتسهيل مراقبتها، وذلك بحصر السندات المقرضة أو المسلمة كضمانة في السندات المقيدة في حساب باسم المقرض أو المقترض دون أن تكون محل تعرض أو ضمانة أو حجز؛
- ✓ تحيين وتشديد العقوبات في حالة عدم احترام مقتضيات

أحكام هذا القانون؛

✓ التنصيص على صلاحيات وأوجه تدخل الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وذلك لضمان حسن سير عمليات الاقتراض، وكذا حماية المستثمرين والاستقرار المالي.

وغيرها من المستجدات المهمة ذات الطابع المالي التي ستعطي دفعة مهمة لمجال إقراض السندات والرفع من وثيرة تداولها وكذا عصرنة السوق المالي وتحقيق استقراره القانوني، مما سينعكس لامحالة على تنافسية الاقتصاد الوطني والرفع من جاذبيته على المستويين الوطني والدولي.

كما نؤكد على أن الممارسة التشريعية أثبتت الحاجة الدائمة في ما يخص الإطار القانوني المتعلق بمعالجة إشكالية عصرنة السوق المالي الوطني لارتباطه الوثيق بالمتغيرات الاقتصادية وللتأثيرات التي تحدثها على تطور المعاملات المالية ببلادنا.

وفي إطار تفاعل فريقنا مع مضامين مشروع هذا القانون، نعتبر بكل موضوعية أن ترسيخ عنصر الحكامة الجيدة على مستوى المعاملات المالية فيما يخص إقراض السندات وجب تقييم حصيلتها سنويا قصد الوقوف على الجوانب الايجابية وتحديد مكامن الخلل التي تعيق تطورها وفعاليتها.

كما نعتبر أن اعتماد تدابير ترسخ أعلى درجات الشفافية يستلزم الانخراط والتعبئة الكاملة للإمكانات التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية لتمنح زخما إضافيا لوثيرة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، لتحقيق نمو تصاعدي شمولي ومستدام.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن ندعو الحكومة إلى مواصلة تطوير الهندسة المالية والقانونية لإقراض السندات ،مستفيدين في هذا الباب من التجارب الفضلى دوليا، وتدعيم مجهودات التواصل والتحسيس والنشر والتعميم في هذا المجال.

ولذلك، فإن فريق العدالة والتنمية يصوت بالإيجاب على "مشروع القانون رقم 83.20 بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

5) مشروع القانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية لمناقشة "مشروع القانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة"، الذي يروم تحقيق الغايات التالية:

✓ تصحيح آثار التمييز في المقاولة، وذلك من خلال تكريس مبدأ المناصفة بشكل تدريجي بين النساء والرجال في هيئات إدارة وحكامة شركات المساهمة؛

✓ تشجيع المبادرات المقاولاتية عن طريق وضع إطار قانوني جديد للشركات يطلق عليه "شركة الأسهم المبسطة"، والذي يستجيب لتطلعات مؤسسي المقاولات، لاسيما المقاولات الناشئة "start up"؛

✓ تسهيل ولوج المقاولات إلى سوق السندات، من أجل تحسين قدرتها التمويلية، من خلال توفير ظروف ملائمة ترتبط بضمان سندات القرض بهدف إقلاع النشاط الاقتصادي؛

✓ تحسين الحكامة وتعزيز الشفافية بالنسبة لشركات المساهمة، وذلك من خلال إدراج نظام للتناوب خاص بمراقبي الحسابات يرتبط بتجديد مدة انتدابهم في شركات المساهمة التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب، وذلك بهدف تعزيز استقلالية مهام مراقبي الحسابات؛

✓ تعميم وسائل الاتصال بالصوت والصورة، وبصفة دائمة، في جميع اجتماعات أجهزة إدارة وحكامة شركات المساهمة.

ونعتبر في فريق العدالة والتنمية أن هذه الحزمة من الإجراءات ستساهم في النهوض بالمقاولة والاستثمار وفي تحسين تصنيف تموقع أداء الاقتصاد الوطني فيما يخص ممارسة أنشطة الأعمال.

وفي هذا الإطار، نؤمن في فريق العدالة والتنمية أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب آليات التتبع وتقييم النتائج المحققة بصفة منتظمة، حرصا على الترجمة الفعلية لانخراط بلادنا في الجهود الرامية لبلوغ هذه المقاصد.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة التذكير أن التزام بلادنا بالانخراط في دينامية هذه الإصلاحات كأولوية وطنية قد مكنها من تحسين تصنيفها على المستوى الدولي، ولاسيما تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي وتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي فيما يخص ممارسة أنشطة الأعمال، حيث عرف هذا الورش إصلاحات مهمة وقطع أشواطا متقدمة مما ينمي لدينا قناعة ورغبة كبيرة للحفاظ على هذه المكاسب في ظل توجه تقييمي لعمل الحكومة على مستوى السياسات والاختيارات الإستراتيجية المتبعة، وهذا من شأنه الارتقاء بالأداء الحكومي إلى مستويات عليا في اتجاه الوفاء بالتزاماته خدمة للمصلحة الوطنية العليا للبلاد وخدمة للمواطنين.

ومن جهة أخرى، يمكن القول أن مختلف التقارير الدولية تنوه بالمجهودات المبذولة من طرف المغرب في مجال الاستقرار السياسي والإطار الماكرو الاقتصادي وانفتاح الاقتصاد والمبادلات التجارية.

إلا أن هذا التقدم لا ينفي المجالات التي حددتها هذه التقارير باعتبارها نقاط ضعف وجب تداركها وجعلها عاملا محفزا للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ولتعزيز مستوى التنمية الشاملة.

وفي الختام، لا يسعنا إلاّ أن نُعبّر عن ثقتنا وتصويتنا بالإيجاب على "مشروع القانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة"، ودعمنا لهذه التدابير التي ستعزز التحول البنيوي للنسيج الاقتصادي الوطني، فضلا عن رفع قدراته التنافسية في هذا الباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

6) مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث تنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادةالمستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، بالجلسة العامة للتصويت على "مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث تنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين".

حيث يهدف هذا المشروع القانون إلى تعزيز أدوار هذه المؤسسة وآليات تدخلاتها، وكل ذلك في سياق تنفيذ المخطط العشري للمؤسسة 2018-2028 وملاءمة كذلك مع مقتضيات القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، في شقها المتعلق بتأهيل الرأسمال البشري لمنظومة التربية والتكوين، من خلال المقتضيات الجديدة التي تضمنها هذا المشروع القانون، خاصة تلك المتعلقة بتوسيع وتعزيز تواجد المؤسسة ترابيا عبر التمثيليات الجهوية والمحلية، ومراجعة المقتضيات المتعلقة بتأليف ومهام اللجنة المديرية، وملاءمة أحكام القانون الجاري به العمل مع المقتضيات التشريعية الجديدة، ولاسيما المتعلقة منها بشروط فتح واستغلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز تقديم الخدمات الطبية لأهداف غير ربحية، وتوسيع سلة الخدمات الاجتماعية والمالية بتمكين المنخرطين من الحصول على قروض اجتماعية مبسطة بشروط تفضيلية في إطار اتفاقيات مع المؤسسات البنكية.

وبهذه المناسبة، لابد من التنويه بمختلف الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة لمنخرطيها، مثمنين في نفس السياق توسيع خدماتها وتجويدها بما فيه خدمة للأطر التربوية بمختلف مستوياتها، دعما وعرفانا بالمهام الجليلة الملقاة على عاتقها في تربية وتعليم أبناء المغاربة، كما نثمن كذلك تمكين عدد مهم من بنات وأبناء منخرطي المؤسسة من منح التفوق، داعين في نفس السياق إلى اعتماد تمييز إيجابي لفائدة أبناء المنخرطين المرتبين في السلالم الدنيا وللعاملين بالمناطق البعيدة عن المراكز الحضرية الكبرى.

وعليه، فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين وللغايات التي سبق ذكرها سنصوت بالإيجاب على "مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث تنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين"، آملين أن يحقق الغايات المرجوة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV- الفريق الحركي:

1) مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة "مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية".

السيد الرئيس،

لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نثمن هذا المشروع الهام الذي نحن بصدد دراسته اليوم، نظرا لما يسعى إليه من تحديث منظومة الأملاك العقارية الخاصة والعامة المتعلقة بالجماعات الترابية، التي لازالت تخضع لقوانين تعود لفترة الحماية، كما نسجل أيضا أهمية هذا المشروع الذي جاء وفق مقتضيات دستور 2011 والقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، على اعتبار أن الأملاك العقارية الجماعية تشكل مصدرا مهما لخلق وتحسين الموارد الذاتية للجماعات الترابية، وعنصرا أساسيا في تفعيل البرامج التنموية الترابية وآلية مهمة لتشجيع واستقطاب الاستثمار.

كما نؤكد في هذا السياق أيضا على أهمية هذا المشروع الذي يتوخى بالخصوص توحيد وتبسيط مختلف المساطر الإدارية والاجرائية

المتعلقة بالأملاك العقارية للجماعات الترابية، فضلا عن توخي المشروع إعفاء الجماعات الترابية من أداء الرسوم والضرائب والمستحقات الخاصة بعملياتها العقارية المختلفة.

السيد الرئيس،

تعتبر الجماعات الترابية شريكا أساسيا للدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والإجابة على حاجيات المواطنين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزات الخدماتية، وفي كل مناحي حياتهم اليومية، لما تحتله من مكانة هامة في تحقيق مسلسل التنمية، وتعتبر الأملاك العقارية للجماعات الترابية الركيزة الأساسية لهذه التنمية.

وبهذه المناسبة فإننا نؤكد على أن أغلب الجماعات الترابية لا تتوفر على رصيد عقاري كاف، لاسيما التابع لملكها الخاص، ولا على القدرة المالية لاقتنائه بالرغم من كونه يشكل العنصر الأساس لإنجاز المشاريع التنموية التي تهم مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وبالتالي الاستجابة لحاجيات الساكنة.

كما نؤكد أيضا على أنه بالرغم من أهمية الممتلكات العقارية للجماعات الترابية، فإن القوانين المؤطرة لها في وضعها الحالي لا تواكب المستجدات والتحديات التي طالت هذا المجال، إضافة إلى تشتت وتناثر هذه القوانين مما يشكل عائقا لتفعيلها على الوجه الأمثل.

ومن هذا المنطلق فإننا نأمل في الفريق الحركي توحيد هذه القوانين مستقبلا في مدونة قانونية متكاملة، لأن المتتبع لتدبير هذه الأملاك يدرك مدى تعدد النصوص التي تؤطرها، حيث يتداخل ظهير 19 أكتوبر 1921 المتعلق بالأملاك الخاصة بالبلديات مع قانون الجبايات المحلية في شقه المتعلق بالرسوم والأتاوى المستحقة عن شغل أو استغلال ملك عام جماعي مع القانون المتعلق بنزع الملكية والاحتلال المؤقت، وكذا قانون التعمير فيما يخص تحديد الطرق والمسالك والساحات العمومية، وغيرها من القوانين الأخرى، خصوصا قانون التحفيظ العقاري والقانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.

كما نأمل في هذا الإطار أيضا تعزيز تكوين المنتخبين والإداريين العاملين في قسم الأملاك الجماعية قصد اكتساب التقنيات والمهارات اللازمة لمسايرة مستجدات هذا المشروع، إضافة إلى تأهيل وعصرنة طرق ووسائل تدبير الأملاك العقارية للجماعات الترابية بما يضمن استغلالا عقلانيا لهذه الممتلكات بشكل يجعلها تساهم بفعالية في المسيرة التنموية للجماعات الترابية.

كما نتطلع إلى توظيف مقاربة جديدة تروم التحسيس بأهمية هذه الأملاك في حياة الجماعة، إلى جانب التركيز على ضرورة تسوية الوضعية القانونية لها والتي لا يزال أغلبها غير محفظ.

وفي الأخير، وانطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه البالغة الأهمية فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

2) مشروع القانون رقم 36.21 يتعلق بالحالة المدنية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة "مشروع القانون رقم 36.21 والذي يتعلق بالحالة المدنية".

وفي البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على عرضه القيم، والشكر موصول أيضا للسادة الولاة والعمال والأطر المرافقة للسيد الوزير، وكذا لأطر مجلسنا الموقر والسادة الحضور.

السيد الرئيس،

انطلاقا من المقتضيات الهامة لهذا المشروع، فإنه لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن ننوه به وبكافة أهدافه خصوصا وأنه يأتي في إطار التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي ترمي إلى تحديث الإدارة المغربية والرفع من مردوديتها، وتنزيل البرنامج الحكومي الهادف إلى تعميم الإدارة الإلكترونية التي ستمكن من تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وكذا التقليص من كلفة الخدمات المقدمة للمرتفقين، والارتقاء بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

كما نثمن أيضا هذا المشروع الذي يتوخى تحقيق أهداف استراتيجية وعملية عديدة، أهمها إنشاء قاعدة معطيات وطنية للحالة المدنية ذات موثوقية، ووضعها رهن إشارة المؤسسات الإدارية والاجتماعية لتقوية قدراتها وتحسين جودة خدماتها.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا أيضا أن نسجل أهمية هذا المشروع الذي يروم إحداث سجل وطني للحالة المدنية لاعتماده كأداة أساسية في التخطيط وبرمجة السياسات العمومية، وتطوير وتقريب مختلف الخدمات المقدمة للمواطنين، وكذا تبسيط المساطر الإدارية وتأمين وحفظ معطيات الحالة المدنية وفق المعايير المعمول بها في ميدان الرقمنة، فضلا عن توفير معطيات آنية ودقيقة تكون قاعدة لكل البرامج التنموية، انسجاما مع أحكام النصوص التشريعية المتعلقة بالأمن السيبراني وبخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.

وفي الختام، وانطلاقا من أهمية هذا المشروع وإيجابياته المتعددة، فإننا سنصوت عليه في الفريق الحركي بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى بركاته.

3) مشروع قانون رقم 51.20 بتغيير وتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها؛

4) ومشروع قانون رقم 50.20 يتعلق بالتمويلات الصغيرة؛

5) ومشروع قانون رقم 83.20 يتعلق بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لمناقشة مشاريع القوانين التي تمت دراستها في لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتي تهم ثلاث مشاريع مهمة، الغاية منها تعزيز الإشراف على التجمعات المالية وحماية المستهلك، من خلال المصادقة على المنشور المشترك الذي تصدره سلطات الرقابة على القطاع المالي بعد استطلاع رأي لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية على مستوى المادة 21، الشيء الذي يمنحها الطابع التنظيمي لتطبيق مقتضياتها على التجمعات المالية، وكذلك من تحديد الحد الأقصى للفوائد التعاقدية لكل نوع من عمليات الائتمان، فضلا عن عدم الكشف عن المعلومات التي تحصل عليها السلطات الأجنبية المختصة من قبل بنك المغرب دون الموافقة الصريحة من السلطات، هذا فيما يخص مشروع قانون رقم 51.20 بتغيير وتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

أما بالنسبة للمشروع القانون رقم 83.20 المتعلق بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات، فنحن في الفريق الحركي نثمن المستجدات التي جاء بها هذا المشروع ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: إلزامية تكوين الضمانات وتوسيع الوساطة في عمليات إقراض السندات وتوسيع لائحة الأشخاص والهيئات المسموح لها بالاقتراض، وأيضا المقتضى المتعلق بتعميم السندات المقبولة في عمليات إقراض السندات لكل الأدوات المالية المقننة.

فهذه المستجدات يؤمن المشروع عمليات إقراض السندات التي تمنح مجموعة من الامتيازات للمتدخلين في سوق الرساميل والمساهمة في دعم السيولة المنقولة، كما يسمح بالخصوص للمقرض زيادة مردودية محفظته من القيم المنقولة وللمقترض تفادي أي تخلف عن تسليم السندات.

أما بالنسبة لمشروع القانون رقم 50.20 والمتعلق بالتمويلات الصغيرة، فهذا المشروع يهدف إلى توسيع نشاط هذا القطاع ليشمل التمويلات الصغيرة وإدماجه في القطاع المالي وتعزيز حكامته من خلال تحديد المبلغ الأقصى للسلفات الصغيرة بمرسوم، وتوضيح نظام تصفية جمعيات التمويلات الصغيرة وملاءمتها مع القانون البنكي.

كل هذه المقتضيات الجديدة التي أضيفت على المشروع وإن كانت تقنية فهي تعزز الحكامة المالية التي لن تكون إلا في صالح المواطنين سواء من خلال السلفات الاستهلاكية او لخلق مقاولات صغيرة، وعلى هذا الأساس نحن في الفريق الحركي بمجلس المستشارين نصوت بالإيجاب لفائدة هذه المشاريع الثلاثة.

والسلام عليكم.

6) مشروع قانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في هذه الجلسة التشريعية للمساهمة في مناقشة "مشروع قانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة"، والذي نعتبره في الفريق الحركي ذو أهمية بالغة، على اعتبار أن بلادنا عرف ويعرف تقدما كبيرا في مجال حكامة المقاولات، و أصبح يتوفر على إطار وترسانة قانونية تتحسن بشكل ملحوظ وباستمرار.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي نثمن مقتضيات هذا النص التشريعي، الذي جاء لتحسين جودة مناخ الأعمال وتعزيز الاستثمار، كما نسجل بارتياح سعيه إلى تحقيق خمس أهداف أساسية تتجلى في تصحيح آثار التمييز في المقاولة، وذلك من خلال تكريس مبدأ المناصفة بشكل تدريجي بين النساء والرجال في هيئات إدارة وحكامة شركات المساهمة، وأيضا تشجيع المبادرات المقاولاتية عن طريق وضع إطار قانوني جديد للشركات، وتسهيل ولوج المقاولات إلى سوق السندات من أجل تحسين قدراتها التمويلية من خلال توفير ظروف ملائمة ترتبط بضمان سندات القرض بهدف إقلاع النشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى تحسين الحكامة وتعزيز الشفافية بالنسبة لشركات المساهمة، وكذلك تعميم وسائل الإتصال بالصوت والصورة، وبصفة دائمة في جميع اجتماعات أجهزة إدارة وحكامة شركات المساهمة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي، نثمن عاليا أهداف هذا النص التشريعي، كما نؤكد على التمثيلية المتوازنة بين الجنسين كخطوة مهمة لتقوية

مكانة المرأة المغربية في النسيج الاجتماعي، مع ضرورة ضمان هذه التمثيلية في أجهزة إدارة وحكامة شركات المساهمة، وأيضا تأهيل المرأة لتولي مناصب قيادية.

السيد الرئيس،

في الأخير، وانطلاقا من أهمية هذا المشروع فإننا سنصوت عليه بالإيجاب آملين أن تتم مواكبته وتحيين وتجويد مقتضياته من طرف المشرع والحكومة كلما دعت الضرورة لذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

7) مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لبسط وجهة نظرنا بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة "مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين"، الذي يأتي في سياق تنفيذ المخطط العشري للمؤسسة 2018-2028 الذي تم تقديمه أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 17 شتنبر 2018.

السيد الرئيس،

في البداية، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على عرضه القيم والمفصل خلال مناقشته لهذا المشروع داخل اللجنة ولتفاعله الإيجابي اتجاه ملاحظات وتعديلات السادة المستشارين والتي كانت الغاية منها تجويد النص شكلا ومضمونا، والشكر موصول إلى السيد رئيس مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، الذي تقدم بدوره بعدة شروحات إضافية ودقيقة حول مختلف استفسارات واقتراحات السادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهمية هذا المشروع تتجلى في كونه يهدف أساسا إلى تطوير العمل الاجتماعي وتأهيل الرأسمال البشري على المردودية والنجاعة، وتحسين الظروف الاجتماعية لجميع نساء ورجال التعليم وعائلاتهم.

السيد الرئيس،

لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نسجل بإيجاب أهمية هذا المشروع الذي يسعى إلى تقديم خدمات اجتماعية بالدرجة الأولى وليس له توجه ربحي، وذلك مثل:

- توسيع تدخل المؤسسة في مجال التعليم الأولي عبر إقرار منح لفائدة أبناء المنخرطين في سن التمدرس؛

- توسيع قاعدة المنخرطين لتشمل العاملين بصفة دائمة ومنظمة لمؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة للقطاع الخاص؛

- توسيع سلة الخدمات الاجتماعية والمالية، خصوصا فيما يتعلق بالقروض البنكية؛

- فتح واستغلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز الخدمات الطبية لأهداف غير ربحية؛

- تحيين مبلغ اشتراكات المنخرطين في المؤسسة؛

- تأهيل المؤسسة لإبرام اتفاقيات مع مؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة للقطاع الخاص بهدف تمكين العاملين بالمؤسسات المذكورة من الاستفادة من خدماتها.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذا المشروع.

والسلام ورحمة الله تعالى وبركاته.

8) مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية)؛

9) مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية).

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لمناقشة مضامين وحيثيات وأهداف المشروعين السالفين ذكرهما أعلاه، في إطار قراءة ثانية، بعد إدخال تعديلات شكلية على بعض مواد المشروعين من طرف مجلس النواب، واللذان نعتبرهما من الأهمية بما كان.

وهي مناسبة سانحة لنا لإبراز ملاحظاتنا وتصوراتنا حول هذا الورش الاجتماعي الهام، الذي جاء معدلا للنصين الأصليين الصادرين في 13 يوليوز 2017، وهما مشروعان يندرجان في إطار تنزيل الورش الملكي المجتمعي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، وضمان الملاءمة مع قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

السيد الرئيس،

إن هذين المشروعين الهامين، يشكلان المدخل الأساسي لإخراج

المراسيم التطبيقية المتعلقة بالفئات المعنية بهما.

أما بخصوص الأهداف من تغيير وتتميم القانون رقم 98.15 والقانون رقم 99.15 بمقتضى هذين المشروعين الذي نحن بصدد مناقشتهما، فقد تطرقنا إليهما بكامل تفاصيلها إبان مناقشتنا لهذين النصين في قراءة الأولى.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذين المشروعين في إطار قراءة ثانية.

والسلام ورحمة الله تعالى وبركاته.

V- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1) مشروع قانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة بمناسبة مناقشة "مشروع قانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة".

كما لا تفوتنا الفرصة للتقدم بالشكر الجزيل إلى السيدة الوزيرة على العرض القيم الذي تفضلت بتقديمه، ونثمن المقتضيات التشريعية التي جاء بها المشروع قانون والرامية إلى:

- تصحيح آثار التمييز في المقاولة، وذلك من خلال تكريس مبدأ المناصفة بضمان تمثيلية متوازنة للنساء والرجال في إدارة وحكامة شركات المساهمة؛

- تشجيع المبادرات المقاولاتية، لاسيما المقاولات الناشئة؛

- تسهيل ولوج المقاولات إلى سوق السندات من أجل تحسين قدراتها التمويلية؛

- تحسين الحكامة وتعزيز الشفافية بالنسبة لشركات المساهمة، وخاصة من خلال تعزيز استقلالية مهام مراقبي الحسابات؛

- وأخيرا، تعميم وسائل الاتصال بالصوت والصورة وبصفة دائمة في جميع اجتماعات أجهزة إدارة وحكامة شركات المساهمة.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نسجل بخصوص هذا المشروع قانون مجموعة من الملاحظات والتي يمكن استخلاصها على الشكل التالي:

- المادة 41 مكررة لم تحدد من هو المتصرف المستقل، وإنما اكتفى بتعداد الشروط الواجب توافرها في المتصرف، حتى يمكن نعته بالمستقل، والإشكال المطروح هنا هو مصير استقلالية المتصرف المستقل في الحالة التي لا يستجيب لأحد الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة 41 مكررة؟

خصوصا أن هذه الفقرة تنص عن قاعدة آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، وفي حالة ما إذا تم مخالفتها لا يترتب عن ذلك أي جزاء، وبالتالي أمام هذا الوضع، هل يمكن تحقيق فكرة الحكامة الجيدة؟

- التساؤل حول الغاية من تعيين متصرف مستقل أو أكثر في شركات المساهمة التي تدعو الجمهور للاكتتاب على سبيل الوجوب وتركه في الشركات التي لا تدعو الجمهور للاكتتاب على سبيل الإمكان فقط؟ هل السبب هو حماية الادخار العام والمدخرين على اعتبار أن شركة لمساهمة تنفرد بكونها النوع الوحيد من الشركات المسموح له باستقبال أموال الجمهور في إطار الاكتتاب العام، إذ تشكل المساهمات الصغيرة رؤوس أموال ضخمة تصلح كأساس لانطلاق المشاريع الكبرى العملاقة التي لا تستطيع الشركات الأخرى التي تعتمد مجرد مساهمة مؤسسيها القيام بها، أم لأنها تضم أكثر من100 مساهم، وبالتالي تتأسس برساميل ضخمة وأن الشركات التي لا تلجأ للاكتتاب العام تنعقد بين عدد محدود من الشركاء يتوفرون على الأموال الكافية لتغطية رأسمال الشركة.

- وبالرجوع إلى القسم الرابع عشر المتعلق بالعقوبات الزجرية في بابه الثالث المعنون بالمخالفات المتعلقة بالإدارة والتسيير نجد أن المشرع سكت ولم يرتب أي جزاء عند مخالفة هذه القاعدة، وبالتالي فقد ترك للقاضي السلطة التقديرية لإمكان ترتيب هذا الجزاء.

السيد الرئيس،

لعل الفقرة الأخيرة من المادة 67 احتلت الموقع الخطأ، فهي من حيث المضمون تحدد الشروط الواجب توافرها في المتصرفين غير التنفيذين، وليسوا أجراء للشركة يمارسون مهام الإدارة، ثم أن يكون عددهم أكثر من عدد المتصرفين التنفيذيين.

وبالتالي، كان أولى أن تلحق هذه الفقرة بالشروط الأخرى المذكورة بالمواد 4 – 44 و48 من قانون شركات المساهمة، والمتعلق بشرط التنافي والأهلية، تم ملكية عدد من الأسهم، وكذا مدة التعيين وكيفية العزل.

والملاحظ كذلك، أن المادة 76 تضرب في الصميم مقتضيات المادة 69 التي تقضي بأن لمجلس الإدارة أوسع السلط ليتخذ في كل الأحوال

كل القرارات باسم الشركة، والتي ترمي إلى تحقيق غرضه، وبالتالي فإن المادة 76 بتقريرها لمهام رقابية قد أوجدت حالة تنافي واضحة بين مهام المرقبة بمفهومها الدقيق ومفهوم التسيير، إذ لا يعقل أن تجتمع هاتين الصفتين في شخص أو أشخاص محددين وفي هذا إفراغ لمغزى الرقابة من جهة ومحاولة لتكريس هيمنة مجلس الإدارة المجسدة لأغلبية من جهة أخرى.

وبناء على ما سبق الإشارة إليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

2) مناقشة مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بأن أتناول الكلمة اليوم من أجل مناقشة "مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين".

وقد حملت المؤسسة على عاتقها منذ إنشائها بموجب قانون رقم 73.00 وفقا لتوصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين رسالة اجتماعية تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية لجميع أفراد أسرة التعليم وعائلاتهم، نذكر أهمها:

• وضع نظام تحفيزي متكامل لتشجيع المنخرطين على تملك سكن رئيسي بأسعار تفضيلية، ودعم مالي تقدمه المؤسسة؛

• وضع نظام للتغطية الصحية التكميلية والنقل الطبي لفائدة المنخرطين وأفراد أسرهم، من أجل تمكينهم من الولوج إلى خدمات طبية ذات جودة، تتحمل المؤسسة كليا كلفتها المالية؛

• اعتماد برنامج للتحفيز على التفوق الدراسي والتميز، من خلال تخويل منح دراسية للاستحقاق، لفائدة أبناء المنخرطين المتفوقين في امتحانات الباكالوريا؛

• إبرام اتفاقية متعددة السنوات مع المكتب الوطني للسكك الحديدية، قصد تمكين المنخرطين وأفراد أسرهم من الاستفادة من خدمات النقل السككي، بتعريفة تفضيلية؛

• إقامة مراكز للاصطياف والتخييم لفائدة المنخرطين وأفراد أسرهم؛

• تخويل مساعدات لأداء مناسك الحج؛

• فتح مدارس نموذجية للتعليم الأولي لفائدة أطفال المنخرطين سيتم تعميمها على مختلف عمالات وأقاليم المملكة؛

• إحداث مكتبات وسائطية ومراكز سوسيو-ثقافية بعدد من مدن المملكة؛

• تشجيع المنخرطين على الاستئناس بالتقنيات الحديثة للتواصل من خلال برنامج "نافذة" الذي مكَّن شريحة مهمة من نساء ورجال التعليم من امتلاك أجهزة معلوماتية والربط بشبكة الأنترنيت؛

• إحداث نوادي رياضية متعددة الاختصاصات لفائدة المنخرطين وأفراد أسرهم.

وقد تم تعزيز هذه المكتسبات بأهداف أخرى جاء بها نص مشروع قانون رقم 79.19 يمكن إجمالها فيما يلي:

- وضع آلية جديدة لتوسيع وإشعاع التعليم الأولي بين أوساط أبناء المنخرطين من خلال تخويل منح لفائدة الأطفال في سن التمدرس، بغية الإسهام في التقليص من الفوارق المجالية في ميدان التعليم الأولي، وتيسير ولوج أبناء المنخرطين إلى الأسلاك التعليمية في سن مبكرة وبحظوظ متكافئة؛

- تأهيل المؤسسة لإبرام اتفاقيات مع مؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة للقطاع الخاص، المرخص لها طبقا للتشريع الجاري به العمل، بهدف تمكين العاملين بالمؤسسات المذكورة من الاستفادة من خدماتها؛

- مراجعة وتوحيد شروط استمرار المنخرطين المحالين على التقاعد والملحقين في الاستفادة من خدمات المؤسسة إسوة بنظرائهم في وضعية مزاولة العمل، إعمالا لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات؛

- توسيع شبكة التمثيليات الجهوية والمحلية للمؤسسة بسائر أرجاء التراب الوطني، تحقيقا لمبدأ القرب وتقريب خدمات المؤسسة لفائدة المنخرطين؛

- مراجعة المقتضيات المتعلقة بتأليف اللجنة المديرية، وتدقيق مهامها، انسجاما مع المقتضيات الجديدة المتعلقة بمهام المؤسسة؛

- ملاءمة أحكام القانون الجاري به العمل مع المقتضيات التشريعية الجديدة، ولاسيما المتعلقة منها بشروط فتح واستغلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز تقديم الخدمات الطبية لأهداف غير ربحية؛

- تحيين مبلغ اشتراكات المنخرطين في المؤسسة؛

- توسيع سلة الخدمات الاجتماعية والمالية التي تقدمها المؤسسة لمنخرطيها، والعمل على تنويعها من خلال وضع آليات عملية لتمكين المنخرطين من الحصول على قروض اجتماعية مبسطة، بشروط تفضيلية في إطار اتفاقيات للشراكة مع المؤسسات البنكية؛

- إحداث صناديق خاصة للتمويل باسم المؤسسة، إما بصفة مستقلة أو في إطار اتفاقيات للشراكة مع هيئات عامة أو خاصة، من

أجل ضمان حسن تدبير التمويلات المرصودة للمشاريع التي تنجزها المؤسسة والخدمات التي تقدمها لمنخرطيها، وكذا لإنجاز العمليات المرتبطة بها.

ولابد من الإشارة إلى أن عمل المؤسسة يجب أن يكون بحافز اجتماعي، خدمة للأسرة التعليمية، دون أن يكون لها مبتغى تجاري وربحي، خصوصا وأن الأسرة التعليمية بحاجة إلى تحسين الخدمات المقدمة لها وتوسيع مجالاتها التي تتطور بتطور حاجيات العصر والمجتمع.

ولاشك أن الإقبال المتزايد على المؤسسة للاستفادة من خدماتها قد يحول دون هذا التوسيع المنشود، نظرا للعدد الكبير لمنخرطي المؤسسة، ولكن وفي جميع الأحوال فإن رهان تحسين الخدمات يجب أن ينجح في ظل الاستراتيجية الجديدة التي جاء بها نص المشروع، خصوصا وأنه في المجال الصحي نجد أن أهم الأقطاب الصحية متواجدة في محور الرباط الدار البيضاء، وأن ولوج خدمات هذه المؤسسات يستدعي الإقامة بإحدى هذه المدن وما يتطلبه ذلك من تكلفة باهظة في الفنادق والإقامات، الشيء الذي يتطلب عقد شراكات واتفاقيات مع الإقامات السياحية والفنادق من أجل تمكين هؤلاء المنخرطين وعائلاتهم من إقامة تحفظ كرامتهم وبأثمنة مناسبة مدعمة من قبل المؤسسة.

السيد الرئيس،

إن كرامة نساء ورجال التعليم تقتضي تعزيز الخدمات الاجتماعية المقدمة، وعلى رأسها اقتناء السكن، وهذا يتطلب الرفع من قيمة القروض السكنية وتخصيص منح لدعم إجراءات التسجيل والتحفيظ ودعم أبنائهم في متابعة دراستهم الجامعية خارج وداخل أرض الوطن، من خلال تطوير منظومة المنح الجامعية (وإحداث منح خاصة بالطلبة المتفوقين من أبناء المنخرطين).

إن إعادة الاعتبار لنساء ورجال التعليم يعني إعادة اعتبار للمجتمع برمته، وهذا ما يجرنا إلى الحديث عن الجانب الترفيهي عموما، ومسألة الاصطياف على وجه الخصوص، فبعد مجهود سنة من العطاء من المفروض أن يتمتع الطاقم التعليمي بعطلة سعيدة تمكنه من الراحة المنشودة والاستعداد لموسم دراسي جديد يكون فيه العطاء والجهد مضاعفا.

هذا، ولا يجب أن ننسى مسألة النقل التي أصبحت تؤرق مضجع الأسرة التعليمية من خلال تحسين هذه الخدمة وإعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة مع المكتب الوطني للسكك الحديدية، حتى تكون الخدمة دائمة وغير محدد في أوقات أو تواريخ معنية.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة تحسين الخدمات لتكون متساوية لجميع الموظفين، دون تمييز في مختلف الفئات والقطاعات ودون تفاوتات ولا استثناءات، مع ضرورة العمل على توجيه الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية الموجهة لفائدة رجال ونساء التعليم.

لكل ما سبقت الإشارة إليه، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

VI- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار مناقشة "مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين".

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

تقدم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، التي أنشئت بمقتضى القانون رقم 73.00 سنة 2001 بناء على توصية الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مجموعة من الخدمات تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية لرجال ونساء التربية والتكوين و أفراد عائلاتهم.

وقد عرف هذا القانون عدة تعديلات كان الهدف منها إما تمكين فئات أخرى من الاستفادة من خدمات المؤسسة ويتعلق الأمر بالمتقاعدين وذوي حقوق المتوفين والموظفين الملحقين بإدارات التربية والتكوين بمقتضى القانون رقم 09.05، أو لتوسيع مهامها، القانون رقم 03.10.

وقد جاء مشروع هذا القانون رقم 79.19 بمجموعة من التعديلات ترمي بالخصوص إلى توسيع مهام المؤسسة وسلة الخدمات التي تقدمها للمنخرطين، ومراجعة وتوحيد شروط استمرار المتقاعدين والملحقين في الاستفادة من خدمات المؤسسة إسوة بباقي المنخرطين، وتوسيع قاعدة المنخرطين بتمكين نساء ورجال تعليم القطاع الخاص من الاستفادة من خدمات المؤسسة عبر اتفاقيات تبرمها هذه الأخيرة مع مؤسسات القطاع الخاص، إضافة إلى تحيين مبلغ اشتراك المنخرطين في المؤسسة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

إيمانا منا بأهمية هذه المؤسسة والخدمات الاجتماعية التي تقدمها لمنخرطيها، ورغبة في تجويد النص، تقدمنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجموعة من التعديلات تم قبول بعضها، نذكر منها على الخصوص إلزام مؤسسات التعليم التابعة للقطاع الخاص بأداء 2% من النفقات المرصدة لأجرائها والمقيدة في ميزانيتها لمؤسسة محمد السادس، إسوة بما تؤديه الحكومة لفائدة نساء ورجال التعليم العمومي، على اعتبار أن إحداث مؤسسات الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الدولة جاء في سياق رفع غير مباشر لأجور المنخرطين، وبالتالي لا يمكن أن يستفيد أجراء القطاع الخاص من هذه الامتيازات إلا إذا قامت مقاولات هذا القطاع بدفع مساهمات لفائدة أجرائها تعادل ما تدفعه الدولة لأجراء القطاع العام، كي لا تصبح استفادتهم بمثابة امتيازات إضافية وغير مباشرة تمنحها الدولة لمقاولات القطاع الخاص؛ وعلى اعتبار أن توفير الخدمات الاجتماعية جزء مما يجب أن تتكفل به المقاولات لأجرائها كما تنص على ذلك مدونة الشغل في العديد من موادها وخاصة المادة 466.

وإذا كنا نسجل للسيد وزير التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي قبوله لمجموعة من التعديلات التي تقدمنا بها، فإننا للأسف نسجل رفضه لتعديلنا القاضي بالإبقاء على مبلغ اشتراك المنخرطين كما نص عليه القانون رقم 73.00 المتعلق بإحداث المؤسسة، للأسباب التالية:

- إن إحداث مؤسسات الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الدولة يعتبر رفع غير مباشر لأجور المنخرطين، وبالتالي لا يمكن فرض مبالغ اشتراكات مرتفعة؛
- إن الرفع من الاشتراكات السنوية بنسب تتراوح بين 6 أضعاف و7 أضعاف حيث ستنتقل من 20 درهم سنويا كحد أدنى إلى 120 درهم ومن 80 درهم كحد أقصى إلى 600 درهم، غير مقبول ومن شأنه أن يثقل كاهل المنخرطين؛
- إن توسيع قاعدة الاشتراكات بانضمام رجال ونساء تعليم القطاع الخاص من شأنه أن يدر على المؤسسة موارد إضافية قد تغنيها عن الرفع من مبالغ الاشتراكات؛
- إن إمكانية إحداث شركات أو هيأت أو المساهمة في رأسمالها من طرف المؤسسة والتي تقوم بمجموعة من الأنشطة لتحقيق أهداف المؤسسة وتطوير مهامها في مجالات تدخلها، من شأنها أن ترفع من موارد المؤسسة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نعتبر أن مؤسسات الأعمال الاجتماعية تقوم بدور هام في تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية التي تثقل كاهل الموظفين، سواء كانوا في قطاع التربية والتكوين أو في قطاعات أخرى.

كما نسجل التباينات الكبيرة بين مبالغ الاشتراكات السنوية للمنخرطين في مختلف المؤسسات من جهة، وبين الخدمات المقدمة من طرف كل مؤسسة لمنخرطيها، وهو ما يعتبر تكريسا لعدم المساواة بين مختلف الموظفين.

لذلك، نطالب الحكومة بتوحيد هذه المؤسسات في مؤسسة واحدة مفتوحة لكل الموظفين في القطاع العام والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، بهدف تحقيق مبدأ المساواة بين مختلف الموظفين وتوسيع قاعدة الانخراطات، وبالتالي ترشيد نفقات الدولة.

ويمكن لهذه المؤسسة أن تستوعب أيضا أجراء القطاع الخاص، شريطة أن تؤدي المقاولات للمؤسسة مساهمات لفائدة أجرائها تعادل ما تدفعه الدولة لأجراء القطاع العام.

ومن جهة أخرى، نؤكد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على ضرورة بقاء المؤسسة بعيدا عن الدوافع التجارية والربحية وإعطاء الأسبقية لنساء ورجال التعليم في كل أنشطتها.